

على الوجود فان التام والناقص مختلفان بالحقيقة في نوعية التركيب وتحمل اقسام حقيقة التام وهو الطبيعي بقبول التام والنقصان الذين
 يعينهما المفهوم العبري لصحة السكوت وعدم انتظام الخاطب ووجوده او عدمه انما في باب التام النسبي التام في الاستعداد
 ووجوده علان من تخرج عن العلامة ولو قيل لا يسبق ذكر الكلمة الى ان الجملة الكلام نوع مخالف حقيقة مباينة من بين المركبات
 للمركبات الناقصة فيصير المركب في هذا النوعين لكن النوع الثاني ليس نوعا واحدا طبعيا او اعتباريا مقيدا او انما في اقل ولا يجب
 لما سئل هو عرض عام مضمون من عوارض ما تحته من الانواع كالمركب الاضافي والتوصيفي والعطف والهدلي والامتزاجي والناكدي وغير
 ذلك كما لا يخفى ويشير اليه عدمية المميز المعبر في باب الفعل من عدم صحة السكوت وغير ذلك فوزانه وزان القسم الشرطي باناء الغرض انما
 في باب الحقيقة عند الميزان على ما حققنا ذلك في مقام فليس المركب لناقص حقيقة وطبيعة واحدة غير مضمونة الاعتباري السليبي
 التام لا قسم الغير المحدودة مما دل المعرض العام للانواع واجناسه ووجه المحصر ان المركب لا يتخلو اما ان يكون تركيبة التام خروجه
 الموضوعه الدائر الاصل النوعية مفيدة المعنى تام لئلا يفاد خروا طلب او احداث امر وانشاء واما بالجملة ما يتم وكما قبل
 مضمون فيصير في باب الافادة الواقية والافاضة الكافية ولا يفقد في اخر في جذر المفاد واصل تقوم بالعبارة في الافادة والافاد
 افتقار الكل الى الاجزاء والاركان فهو مركب تام وجملة وكلام وقد يفرق بينهما بعموم الاول ومضمون الثاني بالمكن استناد
 بالاجزاء استنادا آخر بل ملح اليه النظر مقصودا عليه وبلغنا اليه بالذات او لا يكون مقيدا فهو مركب ناقص والمركب التام اما ان يكون حكاية
 شتمه على النسبة الاخبارية الحكاية عن الواقع المحكي عنه فيلزم ما احتمال الصدق والكذب بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروضة
 فان الانشاءات التي يلزمها الخارجية المتقدمة كالجمل الاستفهام ووجود المعقود وعليه للعقود استحقة للانقاص بالصدق
 او الكذب لكن الاخبار متعقبة بالصدق والكذب بالذات مع وجود الواسطة في الثبوت اى بتوسط الصفات نسبتها بالاحسب
 والحكاية والصفات الانشائية بها انما هو الواسطة في العروضة كما لا يخفى وتحقق في مقام البسط فمذا النقصان المركب التام يسمى خبر حكاية
 خبرية عند النفاذ وصفتية عند الميزان وصفة الاخبار والحكاية ليست لازمة لذات النسبة التامة الخبرية وطبيعتها لا يفرد
 من افرادها وشخص خبري من اشخاصها فضلا عن كونها مقدمة ذاتية لما على ما لطن في مقامات المعقول فان النسبة التامة الخبرية
 لا تظهر عليها التعليق اشتراطا او مجازاة او عرض عليها بالوجوب الانشاء كحروف الاستفهام والتمني والترجي وغيره فلا يخفى
 ان تلك النسبة التامة تبقى بينهما بمضمونها وطبيعتها الخاصة وشخصها المفهوم قبل الطرمان غير محذرة حكاية عن شيء ومن سبها يقال
 في المعقول طرف ان لم يكن ليس تصاديا بالفعل وانت تعلم انما كانت شتمه على النسبة التامة الخبرية فانتفى عنها التام والخبرية
 وهذا المعنى يحدش ما عدا ناسا ان النسبة التامة والناقصة اللتين عليها تدور رعي التركيب التام والناقص مختلفان
 بالحقيقة لا بالصفات والعوارض فقط ولكن فعل التحقيق الى موضع لبيبا ضيق وكلام واسع فصيح واما ان لا يكون حكاية
 واخبارا عن شيء فلا يكتفى بالصدق والكذب بالذات فيسمى انشاء والانشاء انما بالاختلاف الصيغة كالامر المعلوم الخاطب
 او زيادة الحروف كسائر الامور والنهي والهيئة والرجاء والنداء والاستفهام والقسم والعرض واختلاف الحال والمقام

كما لعمود العجب والجزر الثاني ان يكون السند في الفعل والاسم فالاولى فعلية والثانية اسمية والاولى
 قد اختلفت في احد القسمين بعد ملاحظة خصوص المقدر وكذا الحكم الشرطي الالزامي عند النجاة فان الحكم منزه في الجزر والاشارة
 قيد كالتشروط والاحوال والظروف والقيود والمعاملات الاخراتية على ما صرح به رتبتي الدين الاشارة في شرح الكافي
 الشبيه بالرمي فقل هذا ينافي الامر بالجزر ان اسمية فاسمية وان فعلية ففعلية واما الحكم الالزامي فلما عرفت ان الالزام من
 باقى الاحكام عند النجاة فهو عندهم من قبيل التركيب العطفى المحكى وبذلك عند التحقيق من قلة تميزهم في مقام الالزامى وانما
 الالحاظ بطواهر الالفاظ كما انهم سامحوا في انهم عدوا الشرط والحال والعلة الشتمتين على المحكوم عليه في مقامه كونه
 كذلك مع انها في هذه الحالات الامركيات ناقصة تقييدية وقيدية مشتملة على النسب الناقصة على ما يطلع به من
 من عدم صحة السكوت عليها بالنظر الى عروض هذه الحالات لما او مفردة بصيرة الفهم لمصنوعات مجازية باقى الالزامية
 المحل بها فخرجت مجازى المفردات واخذت حكمها على ما يقود اليه النظر الالزامى والتعمق الانعامى والتركيب الناقص على قسمين
 مركب تقييدى وهو ما يكون الجزر الثانى فيه قيد الاول فخرجت بعض افراده ومحصلة بعض آخر بالتقييد الثانى
 بتقييده واخراجها الى مرتبة المصداق لبعض المركبات الاضافية والتوصيفية والتاكيدية كغلام زيد ورجل فاضل والزيد
 كعلم او زيد نفسه لاجمعيهما كما في الصفة الكاشفة او التاكيدية كما في نقية واحدة او المادحة والذميمة وكما في التاكيد المحسب
 القدر لا لرفع التوهم واما التقييدات في المعارف كما في الرجل فاضل فتقييدات بحسب قصر الخط على النفس معنويات
 المعارف مع عزل الخط عن عو من المخصوص والتعيين واما مع ملاحظة كذلك والتفاوت يكونها معارف فتوضيحات ومركب
 غير تقييدى وهو ما لا يكون الجزر الثانى فيه قيد الاول كالمركبات الاشرافية والعطفية والبدلية والتوصيفية الكاشفة
 او المادحة او الذميمة او المؤكدة او التاكيدية المقررة المحففة والمركب من الجار والمجرور نحو في الدار او المركب من الحرفين
 ومن الحرف والفعل والحرف والاسم وبعض تركيب الاسم والاسم والفعل والاسم كالحال المؤكدة مع اسم الفاعل او
 واما تركيب الفعل وشبهه مع مفاعيله واحواله وشروطه وفيوده الاخراتية بالنسب الناقصة منها اليها فتركيب تقييدى
 واعلم ان المراد بالجزر في قولنا الجزر الثانى قيد الاول الجزر المضموم باعتبار ملاحظة التركيب التقييدى العوائى لا باعتبار
 المقصود والمصداق فانه لا يكون جزرا للمصداق وانما يلما جزرا كما في الحيوان الناطق او صفة كرجل فاضل او لا بد لاهى
 كغلام زيد وبذلك كما يقال النسبة انها جزر للعقنية او جزر مضمومى لها والافمن الظاهر انها ليست جزرا حقها حقيقة اذ لا
 لمخرطها ومحتونها وان كانت ما تقوم بها كونها عقنية وحكاية وخبر تمذه واسطة في الاقفا بما بالحكاية والاخبار واسطة في
 الثبوت وذلك لان النسبة لو كانت جزرا لكانت لغرض طبعية العقنية لزم التسلسل في الروابط لكن النسبة بئسمة الطنية
 وصورة اختلافية ارتباطية اجتماعية بين الطرفين والجزرين الاصيلين فلو كانت داخلية في الاجزاء الاصلية وعند
 الاجزاء ثلثة لزم اعتبار الرابطة بين هذه الصور الثلاث والاختلاط الموحد كالميتة لوحدانية الجماعة لهذه الاجزاء

الثالثة فلا جرم تنتمي السلسلة الى رابط خارج عن الاجزاء قطعاً للحال وروفاً لهذا البلبال والتفصيل في الكتب الطوال لهذا الذي الى
 الفنى الكبير المتعال وبالجملة للمركب الناقص تسمان تقييدى ومنه مركب اصنافى حاصل بين الاسمين والاسم والفعل بالترتيب
 الاصنافى الناشئ بالنسبة الاصنافية كغلام زيد فهذا المفعول الاجمالى المعبر عنه بالمركب الاصنافى او التفسيرى الجدى بعد تجميد
 واقرئ عارض من عوارض مفعول غلام زيد بالذات ومن عوارض لفظ غلام زيد لولاه لوصف الدال بعده الاول
 واسطة في العروض وان كان خصوص اطلاق هذا اللفظ او هذا المفعول على لفظ غلام زيد بالنظر العقيدى واللفظ المبني بالذات
 وعلى مفهومه بالنظر الاستطردى على ما هو حرفة من قصر النظر على احوال الالفاظ ومنه مركب توصيفى بالعلق الاصنافى بين
 مفعولى الاسمين وهو على الظاهر لورث صلوح الحمل بين الموصوف والصفة ومن ثم قيل لا وضاف بعد الحكم اخبار والاخبار
 قبل الحكم واصناف لكن التحقيق عند المحققين ان مفهوم التركيب الاصنافى يعبر عنه بالبعث الى احد الوجوب في ايرائه صلوح الحمل
 والصادق بينهما ومن ذلك قالوا عقد الوضع غير واجب للوصول الى صيرورته عقد الحمل والواجب وجود الموضوع في السلسلة
 ودليل الاقتراف من تحقق بالموجبات نحو رجل قاضل وامرأة طويلة فالصاف بهذا الامثلة بهذا المفهوم وحمله عليها على ترتيب
 الخشيق ظاهر فان النسبة جزئية مفعولى معبر فى التعبير لافى نفس الذات كالصورة الوحدة ائمة والئية الوحدة ائمة واما على ترتيب
 المفعول فمرتبة الانصاف الحكامى والحمل الذى لى الانتسابى مرتبة تعلق الملاحظة بها بالذات وكونها مستقلة بالالحاظ الاستقلال
 والالفاظ الذاتى يجعلها ملحوظة بالالحاظ الاجمالى فلهذا مرتبة الانصاف الحكامى والحمل ولتقرر فيها الى هذا الصنف واما مرتبة
 الانصاف والعروض ولغنى مطابقتها الانصاف فى الواقع الحكامى عنه فلا فاقه الى هذا الجعل وقسم غير تقييدى ومنه
 مركب امتزاجى جار مجرى اللفظة الواحدة المفردة لشدة الامتزاج وعروض الوحدة القرينية الى الخلو كصاحبك
 ومعدك كيرب فقد يكون تركيباً للعلمية كما مر وقد لا يكون كمنته عشر وسبويه ومسكويه وغير ذلك ومن ذلك عرفت انه قد يكون
 بينهما نسبة عطفية كمنته عشر وقلب الاضافة كسبويه او نسبة الاضافة كعبد الله علما او نسبة تامة ككتاب بشر او غير ذلك وقد
 لا يكون بينهما نسبة وركبا متخفين للعلمية كصاحبك ومعدك كيرب واما تفصيل الجزئين فى الاعراب والبناء وتنويع المركبات
 الامتزاجية واختلافاتها فمذكور فى شرح الكافية لمحمد بن الحسن رضى الدين نجم الائمة الاستر ابا دى انام العربية متحقق كلام
 سبويه فحرف الله ثم اعلم انه قد يجمع مفعول المركب الاصنافى او التوصيفى المركب الامتزاجى فى صدقها على شئ واحد
 باختلاف الجنتين وتغاير الوضعين كعبد الله والحيوان الناطق عليان فانها باعتبار الوضع الاول مركبان اصنافى
 وتوصيفى وباعتبار الوضع الثانى الذى هو العلمية مركبان امتزاجيان وقد عرفت ما ذكرنا وحققتنا سابقا انه لا عبرة
 للوضع الثانى فى الافراد والتركيب فلو كانتا مركبتين امتزاجيتين ليس باعتبار الوضع العلمى بل بالواقع اعتبارا بهذا الوضع كانا
 مفردتين لا مركبتين بل ملاحظة الوضع الثانى له مدخل ما فى باب الفتح والخلط الشديد فى الاجزاء المركب بالوضع الاول
 فانهم فان المقام دقيق وبالتأمل حقيق فان فهم الوضع الثانى واعتباره فى مرتبة الملاحظة وبدرجته الحاد ودون مرتبة

المصدق والمقصود ليس وذن من شديده العوليين فتدبر واللفظ المفرد باعتبار الفرد عن كثره الاجزاء وعدم تميزه عن الاجزاء
 الالهام والمضامنه فيما بين الاجزاء يسمى مفردا باعتبار وحدته في الكلم وعدم كثرته في التلفظ اى عدم اشتراكه في اللفظ
 الموضوعه لىسمى كلمه تبار الوحده وهى وحده نوعيه من جهة كونها طبيعه واحده نوعيه او جنسيه لما افراد نوعيه كالاسم
 الفعل والحرف والمعرب والمبني والجامد والمشتق وافراد شخصيه بحسب الظاهر كزيد وضرب ومن اوجب الحقيقه كلمه زيد لانها
 من لساننا في هذا الوقت فان الاعراض لشخصها لىبقى وليتفاد من الموضوع والزمان ويحمل ان يكون وحده فرديه لانها
 كما هو المفهوم من التكوين في رجل والسان وكلتا الوحدتين تخراج الجنس اى الكلمه اما الاولى فظاهرة واما الثانيه فلان الذي
 المتشعر بعد وذن الكلميات على ما تحقق في موضعه والكلمه مفرد الكلم بكسر اللام كالتمر والتمر والشجر والشجر والنامجنس لما بين
 على ما يراه المحققون قال الشيخ الرضى وليس المجرد من التبار من هذا النوع جمعا لذي التبار كالمكبى تحتية في باب بيت بن جبر
 حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقال في بحث الجوه
 بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس فما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع فلفظ
 الكلم انتهى وبذلك بحث نقلى زمامه بيد ائمة العربيه ولذا اقتصرنا فيه على كلام نخيم الائمة واما الفرق بين القول والكلام واللفظ
 ما يشير اليه كلامه ايضا فهو انها تساويه الاقدام في انها تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى ولسانها
 منه مفيد اكان اولها لكن القول اشتهر في الكلام المفيد بخلاف اللفظ والكلام وشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا
 اللفظ خاص بما يخرج من الفهم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله انتهى وكذلك الكلمه في اللغة تطلق على المفرد
 والمركبات بل على الجملة والقضاء فيقال كلمه شاعر وقال الله تعالى وممت كلمه ربك الحسنى ثم علم ان لفظ الكلمه كلفظ الاسم
 في الالفاظ يحاكى وايضا اى الكلميات المتكررة الانواع في المفهومات والمعاني فان مفهوم الكلمه محلا كان كمدلول الكلمه او
 مفصلا لمفهوم حده التفصيلي كما يعرض زيد وعمرو وضرب وافرب ومن وعن ويحمل عليها كذلك يعرض مفهومها لفظ الكلمه
 ايضا ويحمل عليها حملا عرضيا لانه ايضا لفظ موضوع مفرد وكلمه كما ان لفظ الاسم يعرضه مفهومه الاسم ويحمل عليه كما يحل على
 زيد وعمرو وكبر لى ان هذه الطبيعه والحقيقه من المفهومات والمعاني الكلميه وافرادها الفاظ خاصه شخصيه او نوعيه ولا ي
 للطبيعه من حملا على افرادها والحمل يوجب الاتحاد في الوجود وقد حقق ان للاتحاد بين اللفظ والمعنى بل بينهما تباين بحسب
 الوجود والذات واجنسيه محققه غير ملاقة الدلالة والجواب عنه لو جمين الاول انه لا يد لكل خبرى من ما هتية نوعيه لقصد على
 وعلى غيره او عليه لا على غيره اذ انحصرت فيه وهذه الالفاظ الناميه ايضا خبريات فلا محاله فيها عن الطبيعه النوعيه
 بينها وهى مفهوم الكلمه والثاني ان التباين بين اللفظ والمعنى ليس كليا حاصرا لجميع المواد وقاطبة الموارد بل انما هو فيما
 بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له اللفظ او يقال مطلق اللفظ الدال والمعنى المدلول واما ههنا فاللفظ
 ليس والا على المعنى والمعنى مدلول اللفظ بل اللفظ فرد للمعنى والمعنى كلى له ولا مضائقه في صدق المعنى الذهنى على

العين التي كسرت مضموم الانسان على زيد لكن الحق ان المفومات اللفظية من حيث هي ذميمة وموجودة في مرتبة قدومها فمفومات
الذين سبأته لا عيان الخارجية وانما المحول عليها هي الحقائق الطبيعية او السننمية او الامتيازات المعنوية المبرزة بالتميز في
سواها كانت موجودة في الذهن والخارج جميعا كما هو مذهب القائلين بمشاكل الانسان في الاذهان او في الخارج فمفوماتهم هي
الاشباع والتمثيل او المفاهيم التعبيرية والمفومات اللغوية من حيث هي معتبرتها كمنوال لها وواقعها اياها لا تهاووا بالتميز
ووسائلها لها فمفوماتهم هي مفومات اعتبارية باعتبارها بلا حافظة التغيير والمراعاة كما ان الحقائق في مرتبة اعتبارها اذا تباين كانت
من المفومات الذاتية لها او عنصرا ان كانت عرضية واما مضموم الكلمة فانها ظاهرة عن معنى لا فرد ولا قد اتمية في ذموم التام والمفومات
والافراد وكلها مفومات عرضية لا فرد الكلمة لان السلف فعل اللفظ والوضع منع الواسع والافراد متفرع على الالهة انفرقة
على الوضع والذاتيات لا تكون محولة مبرهنة بايدي الشروط والمجايلين فان المجعولية الذاتية عندهم مستحيلة قطعاً
ايديها استحالة تعلق المجل بها او شيوئها للذات مطلقاً واستحالة تعلق خصوص المجل المستألف بها او غير جعل الذات لان التماثل
والوضع ليس جعلاً لاصل اللفظ وايجاداً وايداعاً للسنخ وتقرير التجويز على الوضع متفرع على وجوده السابق ايجاداً لاعتبارية
فيه بيانها كالدلالة والافتنام واللفظ والكان في الظاهر انشاء للوجود لكنه لو سلم فهو ابرز خصوص الوجود لاصل وجود
اللفظ فان لفظ زيد اذا تلفظ به الآن فليس هذا اللفظ مما تقر به وجود نفس ذلك اللفظ بل انشاء لفرد الخاص الجزئي وخصمه
المستخلص واصل اللفظ امر كلي فمكان متحققاً قبل تلفظ به في ضمن افراد اخره ثم الوضع السابق على جميع الافراد متعلق باللفظ
انما تصور فيه ان يقال انه ايجاد وجعل لللفظ لا باعتبار جعل اخره ومفومات طبعية فالجاء الحروف قد كانت متحققة قبل العرض
بل باعتبار تركيب الوضع الحروف وترتيبه اياها ومضامينها فيما بينها تركيباً اعتبارياً يصاغ كتركيب التسمية بربوبها والاصدار
من النجار البناء لكن التحقيق متعلق باللفظ ومما البسط من هذا وعلى القرض ايضا فالوضع جعل خاص او وجود عام وكلاهما
ليس ذاتياً للموجودات الاعلى فذهب الى الحسن الاشعري القائل بجذية الوجود لهاية والكلمة اذا كانت لفظية فمفوماتها
المعنى رابطي لتبني مرأة لملاحظة الطرفين وواسطه لكشف حالها متوقفت لعلقه وتصوره وملاحظة وتقدمه على تحققها وتصورها
وملاحظة وقصد ما يعني لولاه لا متعة الابل المعنى الصحيح لدخول الفا فقط وليس معنى عدم الاستقلال بينهما هو ما يقال في موضع
اخر من تعلق اللفظ بالعرض فان مجرد تعلق اللفظ بالعرض غير سابق الى عدم الاستقلال بهذا المعنى كما في الوجود
العنوانية الواقعة مرايا لافراد في القضايا المحصورة بل معنى توقف التصور والخطا على الغير واحتياجهما اليه اجماعاً
وقد حققنا ذلك في موضع فمفومات الكلمة الموضوعات لشيء هذا المعنى رابطي الغير المستقل شئ حر في النحو واداة في التثنية وفروق
ما بينها قد عرفناه في موضعه واما المعنى مستقل فغير رابطي باعتبار سنخه ومفوماته وتصوره وعلقه وان كان رابطياً وغير مستقلاً
التفصيل او التحليل كما في الافعال التامة او المعوارض الاستقلال كغير الفصل فمفوماتها لا يمكن ان تميز عن ذاتها
فخصبها على ما يراه الجمهور والسيد واما ما يميز حقيقة عن التحليل كما ذهب اليه السيد الزاهد وغيره من المحققين الذين يرون

كما هو الصواب الحق المحقق باقتراف هذه الكلمة الموضوعه لمثل هذا المعنى تسمى فعلا عند النحاة وكلمة عند المنطقيين والحق ان اللفظ
الوجوهية اى الافعال لها فقه حروف وادوات باعتبار ملاحظتها معاينها وان جعلنا النحاة من الاعمال لظلال اشتقاقا باقتراف
واشتغالها على احكام الافعال وانما بها سامتة ومسايلة بالنظر الى نسخ مطاع النظائرهم واصل بقاصد مطاع افكارهم واما ان اللفظ
النسبة التامة اصلا فلكل الكلمة الموضوعه لمثل هذا المعنى يسمى اسما في كلام الفنين وغاية تحقيق هذه الاقسام الملقبة ونسبة
البيانات فيها وامعان النظر في حقائقها ومقاييسها باليسر التام الى ازيد من ثمانية ايزد في شرحنا المختصر الميزان فحقه يتحقق ان الكلمة
منقسمة الى ثلثة اقسام وهى اسم وفعل وحرف والاسم بنوعه كاف لتتميم الكلام فيقسم به وحده الحيلة وبني الحيلة الاسمية
كقوله تعالى محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحما بينهم الآية وكقول القند الزمانى فى الحماسة ولطعن كثر الزنى فذا
الزنى لاقى بعض الحكم عند الجبل للذلة اذعان والفعل لا يلقى بنوعه لتوفيق اركان الجملة بل هو الاحالة وانما مسندة بمكونه بل هو
الزنى هو فاعله او نائبه لان مضموم الفعل جالا او تفصيلا هو الوصف من حيث انتسابه الى فاعل ما فاعله بالذات فيه بل هو
والوصف والذات ملحوظة بالعرض فى مرتبة العنوان واللى لا والوصف من حيث هو ملحوظة بهذا الملاحظة لا يصلح الا ان يكون مسند
كما لا يخفى والحيلة فى كون الفعل جزء الكلام فعلية نحو قوله تعالى وقضى ركب الاقيد والالايا والآية وقوله تم وقل لم قولنا محروفا
وكقول القند المذكور شينا مشية الليث غذا والليث فعيان ومن ههنا عرفت ان الفعل مجموع متضاد لا يكون مسندا
مسندا اليه بل المسند هو بعض مضافه اى الحذف المصدري والقول يكون الفعل مسندا قول ظاهري او سامتة والا يلزم التسلسل
فى النسب وان الفرق بين الفعل المشتق بتعكس الملاحظتين بالذات وبالعرض فى الوصف والذات فيما وذا يصلح المتناقض
للاستناد اليها وان عدم صلوح الفعل للاستناد اليه ليس باعتبار وضعه او اشتراط الواقع فيه ذلك بل هو من لوازم حقيقة
وهى الاستناد الى جعل الجاعل وضع الصانع بل هى مستندة الى الطبيعة من حيث هى او من حيث هى متفرقة فى مجموعها لجعل الذات
وان الوصف عين طبيعة الفعل لا جزؤه على الحقيقة وان النسبة الى الفاعل والزمان ليست جزء حقيقة بل بعنوانه والحالة فالحال
تركيب معنى الفعل مسامتة او ظاهري باعتبار ملاحظة تركيب الملاحظة والعنوان وان الحمل فى الجملة الفعلية اشتقاقى كما انه فى
الاشتقاق نواطى فافهم فانه غزير واما الحرف فلا يصلح نوعه لركنية الكلام بل هو من الروابط والوسائل والادوات والوسائل
والذرائع والآلات وقد لبس نقص بقولنا زيد لا قائم ويحاجب بوجوب احدهما انه ليس حقا بل اسم معنى غير فهو كقولنا غير قائم
والآخران الممتنع وقوع الحرف وعدد بنفسه جزء الكلام لا وقوعه بانترجاه بغيره ورفع احتياجه وعدم استقلاله بانترجاه باحتياج
اليه فبخلته ويضع حاجته ولقيضه وطرد ويزيل خطره واما كون مجموع المستقل وغيره غير فليس فى الاستقلال وعدمه
المعتبرين فى المعنى الاسمى والحرفى بل فى الاستقلال وعدمه معنى تعلق الالفاظ بالذات او بالعرض كما اشترنا ليه سابقا ونسبة
يقع الخط والخطا لكثير من العقلاء من منجده عليهم الانامل باشتراك اللفظ فى بدين المعنيين ولولا غرابتة المقام ونسبة
الغريبة على الايجاز لا يثبت تحليل الابل وكشف الخطا من حقيقة الحال كما ترى بتوفيق الكبير المتعال واذا انقسمت الكلمة

الى هذه الاقسام الثلاثة التي اعلاها الاسم الاحق بالتقديم الوضحي في ترتيبها لمباحث وسائل التفسير فالاسم باعتبار اصله
لا يكون الا معربا وقد عرفت ان البناء بحكاية المبنى الاصل وهو الفعل والحرف فمن جهة بقائه على الصلة وهو منية بهذا المعنى
على قسمين اوليين الاول منها معرب لكونه بقاءه على الصلة ومسمى به لافصاحه عن البقاء والبقاء هو منية البناء والاولى
الالتباس من الالفاظ والارجاس والاراذيل والاوناس والثاني منها مسمى لبناءه على الحروف والبقاء على عدم انتمائه
بالقوارض فالعرب ما يستحق قبول عمل العامل بالبناء المناسبة المعيرة بالمبنى الاصل او بالافصاح به في عبارة موجزة
في نفي الاستحقاق والمبنى ما يعينه ويحكيه كذا وما لا يستحق به وهذا المعرب والمبنى من قسم الاسماء وبما ذكرنا من ان
الاسماء المصدودة والمركبة مع غير العامل ايضا معربة كالمركبة مع العامل لان المقصود من معرفة المعرب ان يعرف به مصادره
لاختلاف على ما نقل عن صاحب الكافية وقد صرح به شرحا وهذا القدر من الصلوح يتحقق في تلك الاسماء فلا وجه لاعتبارها من
العرب وادخلنا في المبنى بعد ملاحظة الاغراض النحوية والاحكام المقصودة ولا طائل في مجرد تغيير الاصطلاح بل هو معدود
من الخطا عند المحصلين ثم اعلم ان الاعراب بازاء البناء عبارة عن صلوح الكلمة للانفعال عن العوامل بلا حجة او حجة
شخصه باصله والبناء اسم لا تفاء استعداده له وفقدته فيما وذا هو معنى مطلق الاعراب والبناء والكلمات ثلث فالاصل
في الاثنين منها البناء وهما الحرف والفعل وفي الثالث منها الاعراب وهو الاسم وذلك لان ابنية الحرف ضعيفة سخيفة
ضعيفة غير قابلة لحمل التأثيرات ولذا لا يجري فيه التغيرات القياسية النحوية والتعليقات والتحقيقات واكثر ما يكون بناءه
على السكون ومن ههنا بقيت الحروف كلها على اصلها ولم يعرب شي منها لعارض المضاهاة والمناسبة مع غيرها ايضا واما الفعل
فلان بنيته والكائنات اقوى من بنية الحرف لان اكثرها ثلاثية او رباعية وقد يزداد عليها الحروف الزوائد والحروف اكثرها
على الاثنين والواحد والكائنات بنية الفعل اصنع من بنية الاسم لان الاسماء قد تبلغ اصولها الخمسة ايضا وتزداد على
الثلثية والرابعة والخامسة فتقوى بنيتها بقوى الاجزاء لكن الفعل ليرتفع التصاريح والتغيرات وكثرة التعاليل عليه
واصابته بهذه الآفات والدواهي والابتلاء بهذه الاسقام والاعيان بالتصريف الى هذه الاقطار والنواحي والاكثاف
والنواحي قد ضعف عن تحمل التأثيرات والاثقال من الانفعالات من العاطلات فالحرف قصير القامة ضعيف الخلق وهما
الجبل والفعل قوى الخلق وانجمله ناقه الاسقام ناهل الخيبة والاسم اقوى الخلق احكم السلائق طويل القامة سمين البنية
لجيد الكلفة والسامة ولما كان للفعل باعتبار اصله قوة ما تنقل عن الطبيعة الثانية له الى الاعراب بمعاينة مقبولة
معاون ومويدة كمضاهاة الاسماء في الفعل المضارع والاوامر باللام والنهي فمن الافعال بعضها باق على اصله وهو الماضي
والامر المني لم يعلو ولم يغير عن كماله مضارع وكذا الاسماء لضعف بنية بعضها كالثنائية والاحادية او مضاهاة الحروف
او الماضي او الامر في المعاني او الالفاظ صارت على قسمين قسم باق على اصله الاعراب وقسم متغير عنه الى البناء والعارضين
تفصيل ما يتعلق بالاعراب المطلق والبناء المطلق بقى ما يتعلق بهما من تجديد الاعراب والعامل فالاعراب ما يحصل نوعه من

افراد واعتوارات وتداولها من تلقاء العامل اختلاف في الحرف الآخر للمعرب والعامل ما به تقوم وتتمتع المعنى المستعمل في الاعراب
 يحصل الوصف في الشيء بالآلة لفاعل المؤثر والمقضي للاعراب هو المعاني التناوبية الفاعلية والمفعولية والانتفاضة في الاسم
 واما انشاء العوازل واحدا للمعاني المقضية في الافعال فاما ليس في ايدي بعضهم شئ في توجيهمه واما التوجيهاات فكيف المعنى
 الصبيان وتحتال بها الاطفال ولما في ذلك تحقيق هو احوال القبول عند اهل الكمال وان كان ذلك ظاهرا على ما هو وبالاعمال العرفية
 في اكثر الاحوال والمناسبات للمقام واستحسن عندنا من بين توجيهااتهم ما نقله الشيخ الرضي من الكوفيين حيث قال قال الله تعالى
 اعرب المضارع بالاصالة لا للشابته وذلك لانه قد يتوارد اليه عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيتميز بها
 لتبين ذلك الحروف المشتركة ويتعين لاحد التمامات فيتعين المضارع بتعالينه وذلك كقولك لا تقرب رفعه فخلص لكونه لا ينفذ
 دون النفي وخبره دليل على كونه النفي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لغضب تشرب دليل على كون الواو لا تعرف
 وخبره دليل على كونه الحظف ونحو قولك ما باله حاجة فيظلمك لغضب يظلم دليل على كون الفاء السببية ورفعا على كونه الحظف و
 نحو يضرب خبره دليل على كون اللام لامر ولغضبه على كونه لام كي اولام المحجود وتغير المعنى لكل واحد من الاعراب المذكورة فلهذا
 الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل
 الخبز زيد سواء كان الموضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل وساوية ليا فانه قد يطرده في اكثر
 الحكم الذي ثبتت عليه في الاقل كخبره الواو في لقد وقعدوا عند فهم لما في يعيد وكذا اخذوا العزرة في تكرم وتكرم ويكرم
 لخبره لما في اكرم انتهى قلت يل الاسن ان يقال اصل الاعراب في المضارع بمعنى كونه معربا اي صلوحه للاعراب واستعدادها
 لقبول الاعمال وتأثيرات العوامل المشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى كما ان اصل الاعراب وصلوحه واستعدادها الاصلي في
 الاسم بالنظر الى الذات وفعلية وظهوره بالاثار المرتبة عليه بتوارد المعاني المعقولة المقضية للاعراب على المغرب كذلك في
 المضارع اصل الاعراب بالمعنى المذكور للمشابهة المذكورة وفعلية تترتب الاثار وخصوصا انعقاد والاطلاق العام بعد وجوده لان
 العام الذاتي والاستعدادي لتوارد المعاني المختلفة واشتراك الحروف الداخلة عليه في تلك المعاني المختلفة فان اصل وضع
 الاعراب لرفع الالتباس الناشئ من العوارض المعترية للايقاظ من تلقاء ما دخل عليها من السابق وهو المسمى بالعامل وكان
 اصل البناء في الماضي والامر لاجل الاستعداد والناشئ من الذات ولم يعبر عنها المشابهة التامة بالاسم الصارفة عن شاكلة
 المقضية الاصلي فلم تترتب اثار الاعراب عليها بفعلية وان تحقق توارد المعاني المختلفة عليها بسبب اشتراك الحروف الداخلة
 عليها في تلك المعاني لنعقد اصل الاستعداد والطارى المتفرع عليه فعلية ذلك لترتب كذلك البناء في الاسماء المنبئية لاجل
 الاستعداد والناشئ من المشابهة بالبنى الاصلي فلم تترتب عليها اثار الاعراب لفقد الاصل المتفرع عليه الفعلية وان تحقق
 فيما توارد المعاني المعقولة عليه المقضية للاعراب اي الفاعلية والمفعولية والاضافة على ما قيل او كون الشيء عمدة
 او فضلة من الخدم الخاصة للخدمة او فضلة محقة على ما حققناه في مقام اخر وبالجملة فعلية الترتب متفرعة على الاستعداد

الذي اوالطاري للاعاب في الاسماء والافعال جميعا ثم اتى بالالتباس في الانواع من جهة اشتراك الحروف الباطنة عليه وعدم
التمييز فيه بتماثل الاعراب فيه وتعدد فيه كما في الموصولة والنافية فميزه من انما لان مجال ذلك على اقامة القرآن والامامات
كما في الالفاظ المشتركة والمجارات والمضارع لنفسه بالاشتراك الحالى والاستقبالى وكما في المفاعيل الخمسة من الاسماء والاممال
والتمييز فان اعرابها واحد مشترك والتمييز فيها باعتبار تماثل المعاني من تلقاء القرآن وغيره فانهم قد اقاموا على هذا القدر مما
الاسباب والاسم المعرب منقسم على ثلاثة اقسام ومنه فمما باعتبار فعلية الاعراب فيه وصلوة لمن اقاموا الفتنه فانه
لا يخلو اما ان يكون عمدة في الكلام اى ركنا من اركانه وخبر منه متحررا عن المضاهاة والمثابته بالانفكاك ثابته فانه ثابته
ثابته ومحاكاة حاشية لذلك الخبر فهو مرفوع بالحوامل الرافعة المنشئة لصفته كونه عمدة كذلك فيه وهى منشئة محدثة لاثرة
الرفع فالرفع حقيقة عبارة عن علامته كون اللفظ اى الاسم سينا عمدة كاملة ماخوذة من الرفع وهو الاعتقاد والاعود فالانواع
وهو ارفع مرتبة من اخويه اوارفع للزواك بالرفع بمعنى الازالة واما ان يكون فضله في النظر والاعتبار اى غير ركن للكلام اى حقيقة
او حكما باجراء العمدة بالمشابته مجرى الفضلة فمما الفضلة اما ان يكون عمدة في الاصل اى جريت بالمضاهاة المذكورة مجرى
الفضلات كما في اخبار الالفعال الناقصة والمقاربة واسماء الحروف المشبهة بالافعال ومفاعيل فعال القلوب او فضلة
في الاصل خاصة لما خصوصية كاملة تامة للعمود والاركان كانهما من الخدم الخواص للعلماء والروساء كلفا عيل الخصة للحال
والتمييز والمستثنى وغير ذلك فهو منصوب بالحوامل النواصب المنشئة لصفته كونه فضلة بالمعنيين المذكورين وهى محدثة
لأثر النصب فالنصب حقيقة عبارة عن علامته كون الاسم فضلة بالمعنيين المسطورين ماخوذة من النصب وهو الانهاض
والاقامة فهو قائم باهمق بالخدمة حاضرة للعلماء كما هو شاكلة الخدم الخواص المختارين بايدي الامراء ثم اثبات الخصوصية
الخاصة التامة للمنصوبات بالنسبة الى الاركان دونها في المجورات موكل الى زبرنا المبسوطة المقصودة ان شاء الله تعالى
واما ان يكون فضله محقة معترية عن المضاهاة بالعمدة لابلان يكون عمدة في الاصل مجرة في الحكم مجرى الفضل والابان
يكون فضله قوية لما اختصاص خاص بالعمدة ثابته جارية مجرى العمدة الاصلية التجارية مجرى الفضلات فهو مجرى وراى
الجوار المنشئة لمعنى مثل هذه الفضلة في الاسم فالجارية عن اثر هذه الصفة في الاسم وهو ماخوذة من الجارية السحب
الشديد ويوجب الى مرتبة السفلى او كبر معنى الفعل الى الاسم كما هو شاكلة العامل التجارية الحروف الجوار آلات ووسائل
لعمل جبر المضاف الجارية حقيقة في المقادير اليه انها عوامل جارة حقيقة كما هو الظاهر كما يقال القاطع على السكين وهذا هو التحقيق
في هذا المقام وهذا تقسيم العرب باعتبار تنوع الاعراب في الاسم واما في الفعل فالمعرب فيه اما مرفوع بعامل التجرد فالرفع
فيه عبارة عن التجرد والتعري عن الالفاظ العاطلة وهذا الامر السلبى العدمى الذى هو المحلوله مطاير ومناشئ به
الزواك المتبع عنها كاتر اى الاعنى من الغنى كتريد وعمرو ويكر وغيرهم فله مطاير ثلثة لان الصفة اما ان تكون من
الكلم او من الوجدان غير الموثق المحال او لا فالفرق المنشأ في الثالث هو النون الشبهة بالاعرابية والمراد

بالثلاث الفتيات الأربع وجميع المذكر الغائب والمخاطب واما جميع الموث الغائب والمخاطب فمد ودان من البنات كالمعروف
 بنوني الناكيد الثقيلة والخفيفة واما على الاول والثاني وهما الصبي الخمس المشهورة فالصبيغ المتحملة اما ان تكون منقوصة او لا
 الاول فالمنظور السكون وعلى الثاني هو حركة الضم واما منصوب بالعوامل اللفظية الناصبة الخفيفة عن أصل النون او النون وغيره
 ادنى تغيير واخف تخفيف لان تغييره في حذاء قليل فالنصب فيه عبارة عن ادنى العمل اجد عمل التجرد واخف تغييره وبما رسم
 للنصب واما تجديده لتفصيل فتم في شرحنا للثمة وليس للنصب الا المنظر ان الفتح في الخمس المذكورة منقوصة كانت او غير
 للتحفة الفتح والسكون اجد حذف النون في البواني واما مخروم بالعوامل اللفظية الجازمة القوية العمل باعتبار الكثرة التخييف
 في آخره بالنسبة الى التواصب مخففة عن نقل الحركة مطلقا او عن نقل تحركات الحركات التي هي حروف العلة بل عن نقل
 وجودها من هذه الحقيقة فبما فالجزم بالجوازم عبارة عن كمال التخفيف والتغيير ومنها ما في الفعل لمكون الجوازم مغيرة
 لمعنى المضارع كما تغييره في الضمير لغيره لا تجديده وبنيته في ذلك الشرح وللمجزم مظاهر ثلثة الاول حذف النون الزمنية
 في المواقع السبعة وهذا ايضا امر عدي سلبى له منظر المقهور لبقاء السكون اجد الحذف وكون الواو والالف او الياء في واو آخر
 الكلمة والثاني السكون في الصبيغ الخمس الغير المنقوصة والثالث حذف حرف العلة في المنقوصة وله ايضا منظر لكونه عديا هو
 لبقاء ما قبل حرف العلة في آخر الكلمة على حال ما كان عليه قبل ذلك الحرف كما ان التية الخاصة مثل وجود الماء في المنزل في العز
 منظره وما كشف عن تحقيق المعنى في المنتزع عنه وليس في الافعال جركا ليس في الاسماء جزم هذا ما قبل وعندى ان الرفع والنصب
 في الاسماء غير ما في الافعال وليس بين الرفع الاسمي والفعل مثلا الاشتراك لفظي بملاحظة اشتراك صوري ظاهري كاشتراك لفظا
 في الحيوان المفترس والقصور في الخشب والمنقوش بصورة اذ اخر من انه موضوع لمزيد المعين الاخرين ايضا فاعايات
 الاسماء بالكلية مخالفة للاعابات الافعال عند التحقيق وليس بينهما بعد الامعان الاشتراك لفظي في بعض انواع الاعاب فانهم
 والنظم في سلك اللفظ فهو معروف اليك من حسان البكار العرسل فالمرحوم من الاسماء اصناف كثيرة القاعل النسب
 اليه بالنسبة التامة للفعل وبالنسبة الناقصة التقيدية القيامية الالفنامية او الانتراعية في اشياء الافعال ومفعول
 ما هو فعل لم يسم ولم يذكر اصلا اللفظا ولا التقديرا ولا حكما فاعلمه معنى انه لم ينسب اليه بالاسناد وكذا مفعول شبه
 فعل لم يسم فاعله كالمفعول الذي لم يسم فاعله لاسم المفعول والحق ان مبدء الفعل المحبوس او مبدء اسم المفعول قائم
 بمبدء الصنف من المفعول اذ كان مفعولا له لانه قائم بالفاعل متعلق بالمفعول تعلقا وقوعيا فانه شاككة الفعل المعلوم
 فكذا المفعول اسند اليه الفعل وشبهه اذ كان محبوسا ومبدء اسم المفعول هو الاسناد اليه المحبوس من العوامل اللفظية وهذا احد
 قسميه والحق في تعريفه بحسب المعنى هو المحمول عليه بالحمل الموطاقي او ليقال هو المسند اليه بالاسناد والاتحادى والعمل في الافعال
 محل اشتقاقى واسنادها الى قواعدها قيامى للاتحادى وقد اشترنا اليه سابقا والقسم الثاني للمبتداء هو صنعة الصنعة الربعة
 سسم الظاهر بعد اداة التثنية والاستغناء هذا بالنظر الى حقوق اللفظ واما بالنظر الى المعنى كما هو استحقاق اهل المفعول فهو دخل

في الخبر المعبر عنه عندهم بالحمول وقاعله متبادراى موضوع وانما جعله الخاتمة متبادرا والسند اليه فاعله ضرورة مطابقة الخبر للمتبادر
عند كونه مشتقا مشتملا على ضميره وهذه الضرورة الثابتة عندهم مفقودة في ذلك المقام نحو اقام الزيدان وما قام الزيدان
وخبر المتبادر هو للسند للمتبادر والمحمول بالحمول بالحمول والاتحادى والصادق على شئ بالصدق
المواطىء ولقولنا للمتبادر خربت اخبار الاضال المناقضة والمعارضة والحروف المشبهة بالافعال وكذا الصفة المرافعة المذكورة
لما انها ليست بسند الى المتبادر حيث هو متبادر فانه حينئذ ليس متبادرا بل اسم تلك الكلمات وقيد الحشيات يتغير في امثال هذه المقامات
كما لا يخفى وخبر ان واخواتها المشبهة بالفعل في اللفظ في كونها ثلاثية اورباغية مفتوحة الاواخر في المعنى من حيث ايراثها
معاني الشاء التحقيق او الاستدراك او التمني او التشبيه او الشك الترحي وبى ان وان ولكن المشددة وليت ولعل وكس
اعمالا لا اعمال الفعل فيها التساوى الاصل والفرع كذا قيل وقد يقال لعمل الافعال نحو اسهل هو عمل طبيعي بتقديم المرفوع
على المنصوب ونحو اقوى واصعب هو عمل غير طبيعي بتقديم المنصوب على المرفوع فللافعال كلها النحوي والمشابهة بالافعال صنفان
انصف منصف المشابهة هو ما ولا المشبهتين ليس لهما شئ مشترك في اللفظ باللفظ الخاص وكونها اقل من الثلاثي وعدم فتحة الآخر
وغير ذلك فاعطى هذا العمل الطبيعي السهل القوة عليه وصنف قوى المشابهة هي الحروف المشبهة بالفعل كما ذكرنا فاعطى لها العمل
القوى استعجب القوة عليه لا يقتدر عليه الا ما هو قوى المشابهة بالافعال وهو العمل الغير الطبيعي ولا يعطى لها كلا النحويين حتى
لا يلزم مساواتها في القوة العقلية لاصولها التي هي الافعال فانهم ووجه آخر لهذا النحويين العمل المعطى لما ذكرنا في شدة حسنا
التميز من عند نفسنا وليس هذا مشهرا بانه فان هذا الموضوع موضع بيان ارتفاع اخبارها وكيفيه كونها اجزاء للمجمل والكلام
وعنده المرام واسم كان واخواته من الافعال المناقضة من حيث اقتضاها في تمام معناها لاخبارا ففى في المعنى معان رابط
بين المتبادر والخبر ولا سماء المحقول وباطن ما يتيه وليس فيها معنى حتى بل افقر في بعضها على الربط المقيد بعبوس الزمان على
ما هو المحقق عند الخاتمة لا لا شئ لما على الاحكام اللفظية للافعال وهي الملحوظة المطبوعة اليها بالنظر القصدى في هذا الفن وهي
كان وصار واصبح وامسى واحتمى وطل وبات وما زال وما فتى وما انفك وما وجع وليس وما دام وهذا واض وعاد وجاء ووقع
وغير ذلك مما لا يحصى عدد والمراد باسماء هو الاسماء اذا كانت ناقصة فلان كان مثلا اذا كانت تامة لا يقال لها علما اسماء بل
فاعلم ان كفا على سائر الافعال وخبر لا التبرية التي توتى لفظي الشئ الذي هو خبرها الكثير خذ فاعلم ان اسم الحينس النكرة المنفصلة
بالا غير المكررة سواء كانت مضافة او شبيهة بالمتضاف او مفردة واما المخرقة او المنفصلة او المكررة فليست اسم لا ولا الخبر خبرها
واسم ما ولا المشبه معا بما معنى ليس في النفي واقتضاء الاسم والخبر يكون محصل معناها السلب البلى اى سلب الشئ عن
السلب الشئ في نفسه فانه سلب عدلى قد يكون في ليس ايضا ويكثر في ما ولا النافيتين المتعزتين عن ذلك لشبه فعل بالمشابهة
بالتباسى وعمل الاسماعى ولا لعل لا الا في التكررة فمذا ما عدة المصنف من الاسماء المرفوعة بالذات وتوابعها مرفوعة بالعرض
بالواسطة في الثبوت تبعيتها لكن اطلاق المرفوع على هذه الاصناف اذا كانت بمنية مبنى على النحو ومسامحة من المصنف

بما لا يشك في
بما لا يشك في
بما لا يشك في
بما لا يشك في
بما لا يشك في

حيث قسم العرب الى الاقسام الثلاثة وقسم الرفع الى هذه الامناف مع انما يكون معرفته يكون مبنية فالرفع قد يكون انفعلا
وقد يكون تقديره وهذا ان الرفعان حقيقيان وقد يكون حكما عليهما مجازيا كما في المبهنيات ونها على عموم المجاز الصريح فلو لم يكن
فاعل مرفوع فان الجمع بين الحقيقة والمجاز يمنع على ما قرر في الاصول والافان تعلم انه كيف اصبح ذلك القول مع ان فيه منطوق
وهو قولنا بعض الفاعل ليس مرفوع لان بعضه مبنى ولا شيء من المبنى يعرب ينتج بعض الفاعل ليس يعرب ولا شيء مما ليس
يعرب مرفوع او يقال انه يرد عليه النقص بان يلتزم المحال فانه اذا كان كل فاعل مرفوعا فكل مرفوع معرب لانه قسم منه على المبنى
عليه المصنف وغيره يلزم ان كل فاعل معرب مع ان بعض الفاعل مبنى وهو اجتماع التقيدين السالبة الكلية والموجبة الجزئية او قد يقال
كل فاعل معرب في قوة قولنا لا شيء من الفاعل مبنى او للموجبة الكلية والسالبة الجزئية اذ قولنا بعض الفاعل مبنى في قوة قولنا
بعض الفاعل ليس يعرب فاعرفه يعرف الوجدان وجده بوجود العرفان ثم اعلم انه قد اختلف اهل المصنف والكوفة في اخبار الارتفاع
والثبوت بالفعل فقال البيهقيون هي مرفوعة بهذه الحروف فرفعها مستانف معا لئلا يسبق وعنده اهل الكوفة هي مرفوعة بسب
الرفعت بحين كانت اخبار المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن ملين فرفعها رفع سابق لاستانف واختار الشيخ الرافعي ذهب اليه
واحسنه وقال هو اولي لان اقتضاء الجزئين على السواء فالاولي ان تعمل فيها ولا يسماع مشابهة قوته بالفعل المتعدي ومعناه
الاولي نذهب الكوفيين بوجه الاول ان الرفع بعد دخول هذه الحروف اما ان يكون هو السابق او يكون هو المستانف على الاول يلزم
تحصيل الحاصل وهو محال وعلى الثاني اما ان يكون المستانف مخالفا للنوع للسابق او موافقا له مغايرة بالشخص ويكون كلاهما
جزئيين وفردين لنوع واحد هو مطلق الرفع مثلا والاول باطل لان هذا الرفع بعد دخولها لا يخالف الرفع السابق لحقيقة بل هو
الطبيعية كما هو الظاهر وعلى الثاني فلا تمايز بينهما بحسب المقتضى والشخص بل السابق هو الباقي على حله من غير زوال وحدوث الآخر
لا حاجة الى اعتبار هذا الزوال وهذا الحدوث والثاني ان كلا الرفعين فردان من نوع واحد كما هو الظاهر فاما ان يكونا بافتين
بان بقي السابق حين حدوث المستانف فيلزم اجتماع التليين وتوارد الرفعين في حرف واحد في وقت واحد وادعاب الاسم
بازايمين في قصد واحد وملاحظة واحد واما ان لا يكون كلاهما بافتين بل ينشئ السابق وقت حدوث المستانف فلا بد ان يكون
لزواله عليه لان الحادث لا يحدث بلا علة ولا بيان يكون للزيل مقادا مخالفا معاندا للفرار واللام فيه ولم ينزل وجوده ولا ريب
ان الرفع بنفس فانه لا يخالف الرفع حتى يزيله وليس مبهنا تغاير المحل ايضا وتغاير اعتباري العالمين غير كاف تغاير الوجود الواسي
اللام الا ان يقال تغاير الموجودين الرفعين ايضا اعتباري والثالث ان معاني هذه الحروف انما تقتضي انتساب اسمائها لا تغاير
اخبارها فانها في المعنى والمثال كما انها مفاهيم يحصل معانيها وقد حققنا ذلك شيئا من التحقيق في شرح النقرة والرابع ان ما لم يكن
عندنا ان الرفع انما يقتضيه كون الشيء عدة وركنا حاصل بهذه الاخبار في كلا الوقتين ولم يحصل هذا المعنى لتلك الاخبار من
لما في تلك الحروف بل من جهة حمل تلك الاخبار على المبتدأ التي هي اسماء الحروف فكيف استيفان الرفع مع وحدة المقضي
بقائه على حاله في العالمين والخامس ان كون الاخبار مرفوعة من جهة كونها اخبار المبتدأ انما هو لكونها عدة وركن الكلام وكون

مرفوعة من جهة كونها اجبار الحروف انما هو لكون اعمالها على عكس اعمال الفعل ولا غناء في اولوية الجهة الاولى واستقامت تجميع
الصافي عن الكدورات والتكلفات والظاهر البديهي بجميع الجهات بخلاف الجهة الثانية المأخوذة بترك التمامات الباردة وتاليف
التعقيدات المأخوذة ثم اعلم ان مظاهر الرفع في الاسماء ثلثة الضم في المفعول والمنهرف غير الاسماء الستة والجمع المكسر المنهرف واللامنة
في المثني وطلحة والواو في الاسماء الستة المضادة الى غير ذلك من التكلم اى الوك واخوك ومموك ومموك وفوك وذو مال وفي الجمع المذكور
السالم وطلحاته كاربين وسنين واولى وعشرين واخوانه وهذه المظاهر كلها قد يكون انعطية وقد يكون تقديرية نحو ما ريت
عطا ويا القوم وسلمي المهر وجاءني مسلما المهر وهذه مظاهر الرفع الحقيقية واما العمل في المبنيات فهو معنى الاستحقاق التقديرى الشرطى
رفع على وجه التجوز والتوسع وبهذا الاعتبار هو رفع اعتبارى تقديرى اى فرضي له مظهر كذا اعتبارية تقديرية باعتبار ملاحظة
سلوك واخرها والاسم المنصوب اثنا عشر خمسة منها مفاعيل وهي اصول المنصوبات عند بعضهم كصاحب فية واخرها لان الغيب
منهم عبارة عن علامة للمفعولية فبقي المنصوبات عندهم منصوب بالحال كما بالمفاعيل والحق ما قلنا ان نصب علامة لفعلية التثنية
الفريقية المعاكسة ومنها الزواجر المتفرقة ومنها المعاكسة المتفرقة فالقاضي بحسن عمله ولى عمدة الصدارة والوزير الاصغر يسوا عماله نزل
الى اعلى الصدارة فتساويا وتساوفا في مطلق عمدة الصدارة وسبقه منها غير المفاعيل فمن المفاعيل ولما المفعول المطلق
وهو اللفظ الدال على معنى مادة الفعل المذكور ومبداه المصنوعى للتاكيد نحو قوله تعالى قتلوا قتيلا او للنوع نحو قوله تعالى يحلون
الحلال حيا بما يمكن جملة على العدد من حيث ان الكثرة مستلزمة للعدد لكونها متحدتين بالذات متغايرتين بالا اعتبار لكل المتبادر
ملك على بيان النوع بازاء الحب القليل الذى هو نحو اخر الحب ونحو قوله تعالى او تخفى مثل صدق واخر حنى مخرج صدق الآية
على تقدير ارادة المصنوع من صيغة المفعول ونحو قوله تعالى وعمل عملا صالحا او لبيان العدد وحقه كان او عددا حقيقيا نحو
نزل تعالى قد كذا وكذا واحدة قال الشيخ الرضى ولعني بالنوع المصنوع للموصوف وذلك على ضرب لانها اما ان يكون موضوعا على
معنى الوصف كالقصرى والقمر فضاء كالحلقة والركبة لان الفعل المصنوع للموصوف الحقيقى لصيغة من الصفات كصفة الحسن او القبح او
الشدة او الضعف او غير ذلك فالحلقة ليست لطلق الجلوس وبما يذكر بعد ما ليعين ذلك الوصف نحو حلقة خستة واربعة كخ
بلست حلقة واما ان يكون موصوفا للصفة مع ثبوت الموصوف نحو حباست جلوسا حباست او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عمل
لصالحا ومنه ضرب ضرب الامير لانك حذف الموصوف ثم حذف المضاف من الصفة والاصل فمرتبة ضربا مثل ضرب
الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مينا كونه بمعنى المعدد اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب
او بالاضافة وذلك لما فى اى نحو ضربته اى ضرب واما فى افضل التفصيل نحو ضربته اشد ضربا وقدمت غير مقدم لان ايا و
افضل التفصيل بعض ما ايضا فان اليد كما يجيى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا ما حذف موصوفا اى ضربا اس
ضربا وقرنا اشد ضربا واما فى بعض اوكل نحو ضربته بعض الضرب اوكل الضرب او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعا او اسما
واما ان يكون مصدر النشئ او مجرورا ببيان اختلاف الالوان نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال الله تعالى ولطفون بال

القولنا او معرفا بلام العدد كما اذا اشترت الى ضرب مسمو وخفيف او شديدا وغير ذلك فتقول ضربته الفرب ونحو القرفصا في تعبير
 القرفصا مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبر وهو في الاصل منقعة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القفري في جيب القفري
 اي الرجوع القفري انتهى وهذا التفصيل حسن في بيان اتيانه للتشويج وعندى في امثال المتن كضرب ضربتين او المجموع
 كضربته ضربات او الضروب او الكثرة نحو ضربته ضربا كثيرا او قوله تعالى يكون المال جبا جبا ان المصدر يدار امره في اتيانه للتشويج
 او للتعديد على اختلاف الملاحظة والاعتبارات فان تعلق اللحاظ والتعدي في الايتان به يتبين اختلاف الكثرة الواقعة في
 المصدر اختلا فالوحي او وصفي او صنفيا او حقيقيا الى غير ذلك فهو محقق للتشويج وان تعلق في ابراده وانما به
 يتبين مجر الكثرة والتعدد المعين كما في المشي او الغير المعين كما في المجموع او مطلق الكثرة كما في قولك ضربته ضربا كثيرا بالان
 النوعي وغيره فهو محقق لا عيب وقال الرضي وتلغى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موصوف له فخرته
 ضربتها وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربت ضربا كثيرا او اما عدد صحيح غير المصدر نحو ضربته ثلث ضربات
 قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجر عن التميز نحو ضربته الفاء يجوز ان يكون المجر وصفة لمصدر محذوف اي ضربا
 الفاء واما الله موصوفة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته بسوط محذوف المصدر المراد به العدد وانهم
 الآلهة مقامته دالة على العدد بافرا دامت حتى ثم المصدر للورد للتأكيد لا شئني ولا يجمع لانه دال على مطلق التضمنة الفعل بلا زيادة
 عليه والمضمون في نفس الطبيعة من حيث هي ولا تعد فيما يختلف ما ياتي للتشويج والتعديد فان الالوان والاعداد تقلد
 فشتى ونحوها وتاينها المفعول به هو ما يتعلق به الفعل او شبهه المذكور ان تعلقا وقوعيا والحق بالنظر الى المعنى هو ما
 نفس مفهوم الفعل مجر وقصوة وتعلقه بعد استدعاء الفاعل فالفرق بينه وبين سائر المفاعيل انه يحتاج اليه الفعل في
 التصور والتعلق ايضا وسائر الالافيقرية الفعل الاتي التحقق والوجود وانما اخره عن المفعول المطلق لانه كالجذر من الفعل
 فالاحتياج اليه احتياج قوامي والى هذا الاحتياج وجودي او خارجي ولانه هو الاحق بان يطلق عليه لفظ المفعول لانه
 هو الذي فعله الفاعل وصدر منه ولذا وقع مفعولا به في قوله تعالى ما فعلوا من خير وقوله خلعكم وما تعملون وقوله حكاية
 عن فرعون وضلت خلعتك التي خلعت وانت من الكافرين وعن موسى فعلتها اذا دانا من الضالين وقوله ما يغلو
 الا قليل منهم الآية الى غير ذلك فالمفعول المطلق مفعول به حقيقة للفعل اي لمفهوم لفظ الفعل اللغوي بمعنى انه صادق على هذه
 صدق عرضيا ومتحد معه اتحادا عرضيا اتحاد العنوان والمفهوم التجري بالحقائق المعنوية فلا يلزم اتحاد المتبائن بالذات
 مثل صدق العدد على المعدود مع كونها من قولتين تبائنتين ولان لفظ المفهوم المطلق بحسب المعنى لا بد منه لكل فعل لانه
 كان متعديا بخلاف المفعول به وما يلين من وجوب المفعول فيه لكل فعل فهو من بعض النظم لان افعاله تعالى غير منقطعة
 لشيء من الزمان والمكان لكونه متعاليا عن كل منها ثم اذا عرفت حقيقة المفعول به عرفت به ان الدار في قولك وضلت الدار
 مفعول به لا مفعول فيه كما يلين لان الدخول لمفهومه ولصورة مفتقر الى الدخول ثم المفعول به قد يكون بحسب الظاهر

المبهم والعين من طرف المكان فالمبهم قبل هو النكرة نيار على عدم لقينها ويرد عليه ان عدم التعيين في النكرة باعتبار الانفراد هو
عليها لا باعتبار الطرفية والمكانية والمساحة المعبرة في لقين الطرف وعدم لقينه وان غير المبهم بهذا المعنى ما كان معروفة فلو كان
المتعين فبغني ان الانصب بالتقدير مع انه منصوب لقولنا جاست حلفك وقداك في قيل هو غير المحصور بحدها كفاية فبذلك
الزمان المبهم ويرد عليه المقادير المسوحة كالاميال والفرسخ فانها امور محدودة متعينة بهذا المعنى لتقيد ما يحذر وانتهائه بنهاية
مع انها تقبل تقدير في كقولك سرت ميلا وفسرنا ونزلنا ومرحلة وقربت منه شبرا وذرعا وخطوة او خطوتين واجاب عنه
بذلك العالم نعيم التقدير للمبهم والمحدود بالبعد المساحي من المحدود ثم اعلم انه لا معنى لغير المحدود وغير المحصور بحدها فان ذلك
الزمان غير متناه او ذلك المكان غير متناه بمعنى الانتهائى الكلى الفعلى او الانتهائى الاتقنى فان الاول محال في كل وجود وانتهائى
بانتهاض البرهان القاهرة والثاني غير مقصور في المكان فان الامكنة متناهية محدودة في جوف العرش والفلك الاسفل
لنعم تصور الثاني في الزمان في الجانب الاخرى لكونه ابدى لا في الماضي على المذهب الحق من حدوث العالم وانتهائه في جانب الماضي
وانتهى كونه ازل واما اشبه الحكماء من الزمنية وعدم تناسيه الكلى الفعلى على وجه التعاقب فياظل عند اهل الحق لكن عدم التناهي
الابدئى غير مراد بهنا بل المراد به عدم فتم النهاية والمحدود انتفاء اذ ان كنهه لا يحد ولا يقيده مفهوم الاسم سدا لم يدرك النهاية اصلا الاطالفة
ولا انزاما لقولك سرت كثير احيين الركوب او لم يدرك مطابقة اذراك الشرا ما لقولك لم اكل شيئا حين الصوم فان زمان
الصوم متعين من الفجر الى الغروب لكن هذا التعيين ليس مما يفهم من لفظ الزمان المضاف بل من جهة اضافته الى الصوم
فالتعيين عارض لزم لقصوره بالنسبة للاضافية وكذلك وقت الغروب ويمكن دخاله في الزمان المقيمين كيوم الجمعة على اعتبار
كون الطرف مجموع المعنى المتحصل بالمضاف والتحقيق الحاصل له بالاضافة فعلى هذا يكون المتيقن مطلق الدلالة الشرا ما كانت
او مطابقة او يادل بالمطابقة المعبرة في المركبات بالاوضاع النوعية وجعل المركبات في حكم المقدرات حتى يعبر كونه متوقفا
فيه لكونه قسم الاسم كما تادل مقام الاب في زيد الود قائم الوجوب كون الخير قسم الاسم الذي هو المفرد وما ذكرنا واستدنا
سابقا عرفت انه بمجرد التحد في جانب واحد وجانب لا يحصل الزمان المحدود كما مضى فانه محدود ومن جانب الانتهاء الى
هو زمان الحال او وقت الكلام والمستقبل المتحد ومن جانب لا يتبدل واعتبار به الزمان في الازمنة المتعينة المحدودة
ثم اعلم انه قال الرضى ويخل في المبهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وازار وخذاء وخذرة وولقاء وما هو
بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة وجه وكنف وذرى فانه لا يقال به بجانب محرو وكنف بل في جانبه الى جانبه
وكذا طرح الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في
داخلها وفي جوفه انتهى ثم قال وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل شافته الى شئ يخرج عن سماء قيدخل فيه
الجهات البيت ونحوه وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى وعند ولدي ومكان وموضع ووسط وبين وازار
وخذاء وما هو بمجاور ويخرج عنه المحدود والمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينصب من

الكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجزوي انتهى ثم قال وتكلمت المصنف لادخال المحدث في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت
 له اسم سبب امر داخل في سماء فالمكان المسحور كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يهرق فربما انظر الى ذاته بان سبب القياس
 المساحي الذي هو خارج عن سماء وقال الموقت ما كان له اسم سبب امر داخل في سماء كاعلام المواضع فانما اعلام له باعتبارين
 الحكم الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانما اسما لتلك المواضع بسبب شياء داخل فيها كالدور في الباء واليكايين في الموق
 والبيت في الدار واما نحو خلف وقدم ويمين وشمال وجنوب ودار فان هذه الاسماء تطلق على الاماكن باعتبار القنات
 اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما يمتد وكذا جوف البيت وخارج الدار وادخلها في الجنب
 ما في اوله يم زائده من اسم مكان لانه انما ثبت هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مبهم
 المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مقرب زيد وقمت مصر على هو النوع من المكان يجر
 تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان شئ من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينصب على
 الظرفية الا بالفعل الذي ينصب على الظرفية المحقق من المكان لدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمائل
 والمشبوب ونحوها والاول ينصب ايضا على الظرفية الفعلى المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمادى والمد
 والقيل والمبيت لقول قمت مقامه وجلست مجلسه واديت لما واديت مسده ونصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان
 المتيق من نحو جلست موضع القيام ونحرت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت
 مركزه وقال المحدث في واقعه والم كل مرقد وكذا القيت بتيه واديت مشتاه والم ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصب فلا يقال
 كتبت الكتاب مكانك ورمت بالسهم موضع بكر وقعدت مكان القراءة وتتمت منزل فلان انتهى وهذا التفصيل حسن نافع
 في كثير المواضع ثم قال وقال لاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الحيات الست والموقت ما سواها وهذا القول
 ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدي وبين ووسط الدار من الموقت على الحيات فانصببت انما ما بها لما شابهتها
 الحيات في الاسهام انتهى ثم اعلم ان ههنا مقامين الاول في تفسير المكان المبهم والموقت ولي فيما نقله عن المصنف نظري
 يبين الاول ان المسمى عبارة عن الامر المدلول والمعنوم الموضوع له ولا ريب ان التقدير المسامي داخل في سمي الفرسخ و
 معنومه المدلول له وان كان خارجا عن نفس طبيعة المسافة من حيث هي مع غزال المخطط عن كونها سمي للفظ والموضوع
 الاو الثاني ان ان ارد بالمتى معنوم اللفظ ونفس الطبيعة له من حيث هي وتعتبر القيود والغايم للقبور في التغيرات والعنوانات المحلولة
 من المساهمة الداخلة في المناهج التغيرية والعنوانات المحلولة خارجة عن المسمى سبب المعنى فيلزم ان يكون الدار ايضا من الالكنة البسته لان
 البيوت غير واجبة لمابل الاحاطة والسقف والجدان غير داخل في حقيقتها بل هي عبارة عن العرصة كما قرروا الفقهاء في فصل دخول
 التوابع في البيع فليس كون الدار مكانا اليها باعتبار داخل فيها بل باعتبار خارج عنها غاية الامر ان لغز تلك الامور
 مشروطة ومن العوارض معتبرة في العنوان داخل في معنومها التغيرية مشروطة بالتحقق لا بمقومة حقيقتها وعلى هذا

فالظاهر ما قاله الرضي انه ينبغي على قول هؤلاء الأكثرين القائلين بتفسيره بالجمادات الست ان يحمل المتأثير المسبوقة على الجمادات
لمشابهتها لها في الانتقال فان يعين ابتداء الصريح مثلا لا يخفى هو متعاديون وضع بل نحو اليتيماء وانما كتمت انما
قد اما والبين شمالا للتحقيق مقام اخر والله الى التفتيح فيما بعد دخلت كالدار في قولك دخلت الدار وكذا سكنت فزيت
فاختلف فيه فالجهد على انه مفعول فيه خذفت لفظه في كثرة الاستعمال واختاره صاحب الكفاية وشارحه الرضي واما
هذا الشارح عليه وجوب ثلثة الاول ان غير الامكنة اذا وقع بعد الدخول يلزم فيها التلفظ بلفظه في نحو دخلت في الدار
ودخلت في نهره فلم يكن التقدير بناء على كثرة الاستعمال بل على كونه مفعولا به لم يلزم التلفظ بلفظه في تلك الموضع
التيما وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد فكذلك قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا
الآية وتوكلت في النجان والثاني ان الغلب في امثال هذه المصادر ان الواو تقع على وزن فاعول كالدخول
والسكون والنزول هو اللزوم فماذا غلب عليها اللزوم غلب على الظن كونه مفعولا به لانه والثالث ان ضد الخروج
وهو لازم اتفاقا فينبغي ان يكون هذا المعنى الضياء لازما محلا للعد على الضد فمذهبه وجوبه ثلثة وقد رد البعض تلك
الحجج بانها لا تفيد الا كون الدخول غير مقدر بنفسه فيجوز ان يكون لازما بهذا المعنى متعديا بالحرف كما ورد في قول
فعل هذا يلزم ان يكون متعديا الى مفعوله بلفظه في نحو تسليم اللزوم تقدير في في امثال هذه المواضع وهو الشارح فيه
بين القائلين بكونه مفعولا به وبه فالقائلون بالاول يقدرونها والثاني لا يقدرونها بل الجواب لشارح في عن هذا الوجه
على وجه الاجمال ان هذه كلها امور خطابية طينية تخمينية وقد دل البرهان القاهر على كونه مفعولا به هو ما شذنا اليه سابقا
ان اصل حقيقة المفعول به هو ما يستند عليه الفعل بمفعومه وقدره لا في مجر وتتحقق فلا يتم معناه ومفعومه بدونه بخلاف سائر
المتاعيل وما بعد دخلت كذلك فان معنى الدخول ومفعومه مجر وتصوره لا يتم ولا تحصل من دون ظهور الدخول
بالبال لكون المظروفية مأخوذة في مفعومه بدلوله الاصل ومفاهيم امثاله كالسكون والنزول كما ان النفي يعرض
الافعال لا يدخل في نسخ معانيها وان النفي في زوال وانتهى والتعدم مطابقة وفي تفارق والتفك ورج والفصل وامثالها
الشرائط داخل في المعاني المدلولة المفبومة فالطرف لا اقتضاء لنفس مفهوم هذه الامثال ذلك لاخذ المظروفية في مدلولها
يقع مفعولا به لا مفعولا به وبها صند ما قيل ان الفعل في مكان المشمول فعل في المكان الشامل لمحيط لذلك المكان
على ما يقتضيه طبيعة المفعول فيه وتقرضه بما فعل فيه فعل مذكور كالقرب في الدار فانه ضرب في البلد وقرب في الاقليم
ايضا مع انه لا يصح في الدخول فان دخول الدار لا يستلزم دخول البلد واما على وجه التفصيل فالجواب عن الاول ان
المعنى الحقيقية للدخول يقتضيه مفعومه الامكنة فلا حاجة في التعدي اليها التلفظ بلفظه في لاقتضاء نفسه معنى الظرفية فالتلفظ
بها هناك كشف وتصح بمعنى مني اجمالى او تفصيلي في مفهوم الفعل واما الدخول في غير الامكنة فهو دخول مجازي لا يشي
ليس فيه اقتضاء كذلك فلا بد فيه من التلفظ بلفظه في ضرورة ولزوما وعن الثاني انه يجوز ان يكون هذا المصدر غير

داخل في الغالب الاكثر بل في الاقل الاندر فالجواب ليست تامة والنظير كرات وان الفعل لا يفي من الحق شيئا دوسلم فقول ان مصدره
 دخول ودخل فمجرد التعدي باعتبار الوزن الآخر كالقصر والعقود العدل والعدول وغير ذلك من المصادر الكثيرة على هذه الوبيرة
 كما لا يخفى على المتتبع الفاحص عن الثالث ان عمله على الخروج غير ضروري فان العمل عليه اما ان يراوه العمل عليه بجميع الوجوه وهو العمل
 شط فان صلته بعن وعلى قولكم صلته الدخول بقي واما ان يراوه العمل عليه من بعض الوجود فالعمل عليه في مجرد اشتراكها في مطلق التقيد
 بالحرف او بلا حرف كاف لهذا النحو من العمل فافهم ثم اعلم ان الفرق بين ظرفي الزمان والمكان يجوز تقديره في الاول هاتما بينهما
 وهو قنود جواز في الثاني في الميم دون المحدود مبنى على ان الزمان معتبر داخل في مفهوم الفعل فهو كجزء من الفعل فاعلم ان
 والمكان غير مدلول للفظ الفعل ومقابل عقلا والدلالة العقلية منه عليه ليس الاعلى مطلقه ومبهمه لاعلى متعينة المفرد من بلا حقة
 خصوصه والمحدود بتجده فحمل الميم منه على الزمان في المدلولية والكان النفس في باب الدلالة لترجح الوضعية على العقلية لكنه ليس
 انقص من الزمان الموقت كامس وعند الكونه غير مدلول لفظ الفعل لا وضعا ولا عقلا الا باعتبار مطلقه الشامل له وغيره كما لا ينبغي
 والمستقبل ويقال حمل الميم من المكان على الزمان بجامع التبدل والتغير في نوع المكان كما في الارض منته الثلثة كما اختاره الرضوي
 ثم الرضوي قد استوفى حقوق هذا المقام من احكام المفعول في انظروا وقضي وقطر وقضي نجمة من شيا والتفصيل المطول فليرجع
 الى ذلك المجلد وراعي المفعول له هو ما فعل لاجله مبدء معنى الفعل المذكور من حيث هو كذلك وقد تسموه على الحالة الغائبة
 كما في ضمرية تاريا وعلى السبب المتقدم على الفعل كما في فعدت عن الحرب جنبا فان الجبين في الجبان مقدم على العقدة وعن
 الحرب ومنه قوله تعالى ويجعلون اصابعهم في اذانهم من الصوايح حذر الموت فان حذر الموت سابق على جعلهم الاصابع في
 الاذان ويمكن ان تقسم المفعول الى قسمين القسم الاول الى الاربع والى التسمات والنشر انظر للتاثير والاستعداد والقابل والمتممات والمعدبات
 ورفع المواضع وغير ذلك لكن هذا المقام ليس مشهد ببيانته لمزيد لفظه لعن المعقول ولبناء الكلام ههنا على الايجاز ثم اعلم انه قد
 اختلف ههنا في امور الاول في التسمية غير المنصوب بالمفعول له قد سبب ابن المحجب الى ان المحجور ما يقابل يسمى بالمفعول له سواء
 كان لم يكن مصدره كقولك حببتك للسمن او كان نحو حببتك لذكر انك الزائر وقال الرضوي انه تعالى اسطالح القوم فانهم لا يسمون
 المفعول له الا المنصوب الجامع للبشر انظر فخذ العجيج هو المصدر المقدر باللام المعطى به حدث شاركه في الفاعل والزمان والثبات
 في انه هل يشترط لتقدير اللام كون المفعول له مصدرا صادرا من فاعل الفعل الناصب المعطى بهذا المفعول وبالجملة اتحاد الفاعل
 في الفعل الناصب والمفعول له المنصوب ويمكن ان يقال من دون اتحاد فيما فاختر صاحب الكافية الاول وقال واما
 يجوز خذ فما اذا كان فعلا فاعل الفعل المعطى به ومعنى تشاركها على ما في الرضوي ان تقوه لشي واحد كقيام الضرب والتأديب
 في ضمرية تاريا بالمعظم وقال الشيخ الرضوي وبعض النحاة لا يشترط تشاركها في الفاعل وهو الذي يعقوى في طي وان كان
 الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي في نهج البلاغة فاعطاه الله النظر استحقاق
 للسخة واستتماما للمبدء والمستحق للسخة البليس والمعطى للنظر هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حاله من المفعول

لان استتمها ما اذن يكون حالاً من الفاعل والثالث في انه بل شترط لا تصابه بالتقديرية اتحاداً في السائل والمفعول بالاول
لا يشترط فاختار صاحب الكفاية الاول وهو ذهب المجهور ونقل الشيخ الرضوي عن ابي علي انه جازي عدم التقاربية في الزمان وذلك
انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة بهذا اليوم منفع الصادقين بعد فتم نسب صدقهم ان محله في الدنيا وعلى التذكرة
في الزمان على ما في الرضوي ان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجنتك لمعا وقعدت عن الحرب جنباً او يكون اول زمان الزمان
آخر زمان المصدر نحو جنتك خوفاً من فراك او بالعكس نحو جنتك اصلاً حالاً لك وشهدت الحرب اليقاعاً للمدح من غير ان يفتقر
ثم ما لظن ان التاويل ليس مفعولاً حقيقة للفرب ولا علمه غائية لانه متحد بالذات مع الفرب وليس من احد ثمان في الحقيقة
حتى لا يشترط في زمان وليس التاويل علمه في الحقيقة للفرب ولا يلزم عليه النسبة لنفسه بل علمه الغائية حقيقة انزله الذي
هو التاويل اي ضربته لتاويله وقد ابتلى بهذا الظن صاحب الرضوي ومثاليه بعض تلامذة الحياحي قدس سره فقولن السور
لان الترتيب والتعاقب لذاتي لا يتوقف على تعاقب الوجود بين المفعومات في الخارج بل الترتيب والاستغناء الذاتي بين
المفعومات ممكن مع اتحادها في الوجود في مرتبة المصادق والحكي عنه كما قال اهل المعقول في الاحتياج والمصدرية والتوقف
قال السيد الزاهد في حاشية شرح التهذيب فان هذا المعاني الثلاثة بينها تلازم في الوجود وترتب في اعتبار العقل تقدم احتياج
المحلل على مصدرية العلة وتقدم مصدريتها على تحقق المحلول وتقدم تحققه على تاخره عن العلة المقارن لتقدمها عليه
فكذلك بين الفرب والتاويل بترتيب بحسب المقنوم وتلازم بل اتحاد بحسب الوجود لترتيب الذي على الشرب وترتيب الشرب على
الاكل والتحقيق مقام آخر فلا حاجة الى التاويل بالتاويل بل على هذا التاويل يلزم فقد شرط المعبر في تقدير اللام وكونه
مفعولاً مضموعاً فان فاعل الفرب ليس فاعلاً للتاويل وبذلك عرفت الرضوي ايضا المراد يكون المفعول له فاعلاً
لفاعل العامل ليس انه صنع له صادر منه باختياره كما هو المتيقار بل ما قام بذلك الفاعل سواء كان اختيارياً او خلقياً
جلبياً طبعياً كالبحر في قعدت عن الحرب جنباً او يراو بالبحر اثره الحادث وقت الفاعل عن المحاربة فافهم وتدبر و
خاصة المفعول معه وهو المذكور بعد الفاعل او المفعول به بلا خط كونه مشاركاله بتوسط او المصاحبة لا العطف
المجرد واجزاء الاحكام مبنى على صور اربع كون الفعل لفظياً مع جواز التعاطف وكونه لفظياً مع عدم جوازه وكونه معنوياً
كون اللفظ غير الفعل في معنى الفعل مع جواز التعاطف وكونه معنوياً مع عدم جوازه ففي الاول جواز التعاطف وجعل مفعولاً
معه وفي الثانية وجب جعله مفعولاً معه لعدم جواز التعاطف وفي الثالثة وجب العطف وفي الرابعة وجب كونه مفعولاً معه
نحو ما شئتكم وعمرادوا ملك وزيد بمعنى ما صنع وما فعل لان العطف على التفسير المحرور بلا إعادة الجار متنع واعلم ان
التماه قد اختلفوا في عامل المفعول معه فمجهورهم على انه الفعل او معناه بتوسط او المصاحبة والكوفية على انه منصوب على
الخلاف اي على الصفة بمعنى الخلاف كما اختاروا في النظر خبر المتبادر فيكون العامل معنوياً والزجاج على انه منصوب
بما فعل بعد اياها واما كملت جاء اليه ولا ليس او صاحب الطيالب وكذا في غيره وعلى هذا التاويل على انه منصوب

والا خفش على نفسه لقب انطوف لاستعارة المفعول منه عن الظرفية من الواو التي جني مع لكونها حرفا كما اعطى لمبعد
لفظ غير معنى التشبيه والمجع والافراد استعارة عن المضاف نيابة عنه فمذه خاتمة بيان المفاعيل الخمسة ووجه انقائها بما
على ما حققنا كونهما فاضلة مستدانية بميدارج العدة جارية مجرى العدة المنزلة وذلك ثابت في حتمتها انما في المفعول
المطلق فلما عرفت من انه كان الخبز الاعظم الا فخم من اجزاء الفعل ولانه تالكيد او بيان للمحدث لما خوذ في الفعل من
حيث هو مستند فتداني وتقرّب بهذا الاعتبار بالمسند الذي هو ركن وعمدة وانما في المفعول به فلما عرفت ان
اجتناب الفعل اليه اقوى انحاء الاحتياج في نحو الحق وفي نحو تمام مفهوم الفعل به ايضا اي في نحو الوجود الذي يمتد
خضوص القصور والخطور باليال ولانه كان وزير الفاعل قد يوب عنه في بعض الاحيان اذا حذف الفاعل واعتبر
الفعل مجبولا ولان مفعول المتعدي فاعل لازمه كالمكسور فانه فاعل الانكسار فهو كانه فاعل حكمي كما انه جعل اول
مفعولي اعطيت صالحا لكونه مفعولاً لم يسم فاعله احق من الثاني بملاحظة كونه اخذاً عاطفياً وانما في المفعول فيه فلان
لعضه كانه جزء ايضا من مفهوم الفعل وهو ظرف الزمان كما قررنا سابقاً فاعطى النوع فضل الانتصاب بشف بعض
افراد ولان اكثر الافاعيل هي غير السمرية الثانية المتعالية عن الزمان والمكان مفقورة في تحققات الى المفعول
فيه نحو به الزمان والمكان بخلاف سائر المتعلقات فان عامتها غير لازمة لكل فعل فاعتبره كاحتاج اليه مثل الفاعل
للفعل واعطى الكل حكم الاكثر وانما في المفعول له فلانه علم للفعل والعلة اقوى من العلول فخرج بهذه الجهة على سائر
المتعلقات والمفاعيل التي فلا اقل من ان لا ينزل عن مرتبة استحقاق الانتصاب الذي هو مرتبة متوسطة بين
والاولى ولان المفعول له قد يكون عاتية للفعل والغاية هو المقصود والفعل وسيلة اليها والمقصود اعلى من الوسيلة
فهذا الوجه الرجحان والفضل من بين الفعلات ولان اكثر الافاعيل غير خالية عن الاسباب الغايات وهي
غير فاعيل الناري غير محبذ مع انه يمكن المفعول به فيها ان يترتب المنافع والحكم التي هي كالعلة الغائية لتلك
الافعال ومن ههنا كثيرة وقعت التعليقات في افعاله حلب رياته في القرآن المجيد بلفظ اللام كقوله تعالى جعل لكم
الارض فرشا وبانبار كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم الاية وانما في المفعول به فلانه في المعنى فاعل او
مفعول فعلى تقدير يستحق الرفع وعلى تقدير يستحق النصب او المصاحبة نزل عن مرتبة خضوص المفاعيل بلا واسطة
فبملاحظة هذا التميز والترقية بالنظر الى الترويض بين التقديرين لا اقل من ان لا يعطى اودن من النصب لا اعلى
منه ولانه كانه مفعول معنى المشاركة او المصاحبة فان الواو كانا في معنى الفعل الذي هو شارك او صاحب كما قرره
الرجحان وغير المفاعيل من المفعوبات سبعة اولها الحال وهو ما يميز بمجناه حالة الفاعل والمفعول به حيث
هو فاعل او مفعول به اي حاله وقت فاعلية وتقيده بزمان صدور الفعل عنه او وقت مفعوليته وتقيده بزمان
مفعوليته في الواقع ليس قيداً للفاعل والمفعول بل ذاتهما بل قيد ليعا ملها ويضمنون مبداء الفعل لفظاً او معنى

غير المصادر ايضا بحسب الظاهر كقولهم مرت بهم الجاهل الضعيف فاللام على الاسمين زائدة كما في ولقد امر على اللئيم بسبي كما قيل ولانته الذنبي
 الذائب مناب الكثرة على ما هو التحقيق وكقولهم جازي الرجال ثلثتهم واربعهم ونسبهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا منعت
 الى ضمير التقدم منصوبه عند اهل الحجاز على الحال لو قوما موقع الكثرة اى متبعين في الجمعي ونحوهم يتبعهم بنا اقبالا في الاداء
 على التاكيد كما قاله الرضي ومنه قولهم دخل القوم الاول فالاول اى اولافا ولا زيادة اللام او لامه الذنبي ثم اكمال قد يكون
 مفروقه وقد تكون جملة خبرية لان الحال قيد لمضمون ما لها والاشد لا يعلم ان يكون مضمون ان الجملة كما تكون مضمون المفرد والمثنية
 كيوما خبرية فلان الحال تنخص مضمون العامل بوقت وقوع نفسها كما في جازي في زيد ردا لاجل انصت به الجمعي ومنه قوله ان العامل
 بوقوعه وقت وقوع الركوب وهو مضمون الحال والوقوع في شئ من اجزاء الواقع كتحش بالخبرية واذا كانت جملة فاما اسمية فيجب
 فيها الواو والضمير ايجا الى ذي الحال لمساس الحاجة الى شدة الربط او بالواو وحده ومنه قول امر القيس وقد اغندس
 والطير في دكانها بمخمر وقيد الاء ابي كل فانه خالصة عن الضمير والاعطية فاما مضارع الضمت بالضمير وحده والمضارع
 المنفي والماضى المقتضى والفتحة بالواو والضمير او باحدهما ويجب في الماضي المقتضى من قد ظاهرا او مقدرة نحو قوله تعالى او جالم
 حضرت صدم ورم الآتية واما المفرد الضمير عن الواو في الجملة الاسمية فضعيف لكن قال الشيخ الرضي فان لم يكن مبتدأ ضمير محاسب
 الحال نظرنا فان كان بالضمير فيا صدى به الجملة سوار كان مبتدأ نحو جازي في زيدية على راسه وكلمة فوه الى في او خبرا نحو قوله
 خرجت مع الباري على سواد فلا حكم لضعفه مجرد ان الواو وذلك لكون الربط في اول الجملة ثم الحال على تبيين بان حقيقة
 وهي الحالة الواقعة حال لا يسبب تحققها وحال مقبرة هي الواقعة حال لا يحسب بتقديرها كقوله تعالى فادخلوها خالدين اى مقرر
 المحلود ونحو خط هذا النوب فيهما ونحو قوله تعالى ولتبرأه باسحاق نبيا اى بقدرا نبوته فان مقارنته زمان الحال زمان
 العامل شرط في الحالية ولا مقارنته المحلود مع الدخول ولا الخياطية مع وجود التقييد فلا للنبوة مع التبشير والقبول
 مفستمة على تبيين حال باعتبار حال النفس الفاعل والمفعول وحال باعتبار حال متعلقها نحو طائر زيد والوجه قائم والقياس
 مفستمة بتقسيم كقولهم على تبيين قسمها اليها الشيخ الرضي فقال الحال على ضربين منتقلة وموكدة وكل منهما اختلاف ما بينهما فخذ
 المنتقلة خبر كلام مقييد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجبر
 مجزاها فقولنا خبر كلام يخرج الجملة الثانية نحو ركب زيد وركب معه غلامه اذا جعلها حالا انتهى ثم عد الموكدة بعد بيان
 افادة القيود لقوله وحده الموكدة اسم غير حدث يحكي مقرر المضمون على ما يحكي شرعا فقولنا غير حدث اقرار عن المصوب
 في خروج رجوعا انتهى فلهذا من هذا التقسيم انه ترديد لا تقسيم لاختلاف ما بيني الشقين وعدم اشتراكهما في شئ ثم جعل المحلل
 خبر الكلام بناء على ما حد صاحب الكافية الكلام بالضمين كلمتين بالاستاد فتعلقا الجملة كلها على على هذا يكون اجزاها
 يكون ضربت زيد المجرى كلاما لكن خبرية المستند والمستند اليه خبرية حقيقة تنفي الكلام بانتفاء كل منها وخبرية الباني
 جزئية توسعية مسامة لعدم انتفاء الكلام بانتفاء خبرية الاولين كجزئية القلب والكبد والداغ ولعنق والبطن لزيد

جزئية الباقى الجزئية اليه والرجل واللفظ والاصابع وغيره وقد حققنا امثال هذا المعنى للجزئية في توقيعات تفرقة
 في اجوته بعض الاسئلة للطلبة حين الامتحان من شاء فليرجع اليها وتبينها التميز ويقال له البتة في التفسير والمميز كالمميز
 وقيل يقال لفتحة لان المميز بالكسر هو المكمل والظاهر في لغته انه جند في كسر التمييز مهم صانع الجنس فمما تفرقة فانه تفرقة واما
 منها بالذکر وقد فسر بانه ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكرة او مذكورة واورده عليه الشيخ الزينى بان الفتحة في نحو باقى
 رجل طويل او ظرفين تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فيكون ابا واما
 تميز عما يحذف كما تميز بطويل عن قصير فطويل يرفع الابهام المستقر الى الثابت وضعاً على ما فسر المفسر من الذات
 المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا الديل من الضمير الغائب نحو مررت بزيد لانه يرفع
 الابهام عن المقصود كما في نعم رجلا ورية رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو حاتم فتنة كما يدخل فيه اذا نسب
 لان معنى النسب والمجرى سواء وكذا يدخل فيه المجرور نحو مائة رجل وثلاثة رجال انتهى ولعل المراد برفع الابهام المستقر
 في تعريف التميز ان يوتي به لمجرد رفع الابهام وهذه الامثال مودة لا غرض اخر لسيطرد فيها منفعة رفع الابهام واما
 نحو مائة رجل وثلاثة رجال فتفيد التميز حقيقة غير انه مجرور ولا مضاف فانه جعل المجرور من المفعول فيه وله ايضا منفعة
 فيه وله حقيقة فافهم ثم التميز اما عن المفرد المقدار العددى نحو عشرون درهما او الكليلى نحو قفيزان يراو الورى
 نحو ظل زيتا ومنوان سماء او المقياسى نحو ما في السماء قدر راحة سجايا وقوله تعالى طلاء للارض ونبأ الآتية وطل
 التمرة مثلاً زيدا فالكلمة الاتصالية والافصالية فيه سواء نحو هذه الخشبة ممتدة ذراعا ولاثنين ولا تجمع التميز الجنس
 الا وقت قصد التوليع ويجوز اضافة التميز الى التميز اذا كان منونا او شئى نحو رطل زيت ومنوان سمن واما عن غير مقدار
 نحو حاتم فتنة وهو مخفوض فالبا واما عن نسبة تامة او يا مجرى مجرا نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا والوة ودا
 ملسا او عن نسبة اضافية نحو اعجبني طيب ابا والوة ودارا وعلما ولله درد فارسا ثم التميز قد يكون مشتقا محمولا
 نحو لله درد فارسا ويجوز كونه حالا وهو محمول على المميز وقد يكون في حكم المشتق غير محمول عليه نحو طاب ابا لان
 المراد طيب ابيه لا طيبه من حيث كونه بالآخر كما هو محتمل في قولنا طاب زيد الوة فالتميز على هذا على كل تقدير
 ليند اليه حقيقة في المعنى ما ليند الى مميز ظاهر فان الطيب حقيقة في المعنى في طاب زيد نفسا واما الوة لنفسه او الوة
 او الوة ولذا يقدرنه شئى منسوب الى المميز فلا ابهام في النسبة واما هو في احد طرفيها الذي هو المميز وقد يصير المعنى
 في التميز مجازا لم يكن احتمال الالتباس كقول الى طالب ناطبا للبنى صلى الله عليه وسلم فاصبح بامرک
 ما عليك عضافته والشر بلك وقررتک عيونا كما جار الجمع موضع المشى في قوله تعالى فقد صنعت قلوبكم وانا لثا
 المستثنى وهو المذكور لبعده الا واخواتها ناطبا لما قبلها اثباتا ونفيا وهذا هو تعريف المطلق وليس شئ
 ما يقال انه لا يمكن تعريف مطلقه لاختلاف ما يمتى قسمته لان اختلاف الما يمتى في القسمين لا يوجب ان لا يكون بينهما

الركب مشترك بينا كالجوان بين الانسان والفرس نعم هذا الاشتراك المعنوي يشبه الاشتراك الماهلي فانه ليس معي اشتراك
 حقيقة من غير ملاحظة اللفظ ووضع اللفظ كما في معاني العين فانه يمكن فيها الاشتراك المعنوي بهذا اللفظ كما في معاني
 العين فانهم قالوا الشيخ الرضوي ثم نقول كون المقصود اخل في متعدد لفظنا اول تقديره الشيخ بطه لان تمام اية معنيها
 المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم الا حمار الحمار لفظ القوم في المعنى انتهى اقوال فيه ان لان ما يتصل
 ليست مجرد مخالفة للمستثنى منه في الحكم بل اخر اية عنه معتبر في حقيقة والاخرات لا يتقدمون دون الدخول فلا يخل
 فيه المنقطع بل لا عاربه لو اجمعت في حقيقة الدخول او لا كما هو مقتضى الخروج لان ماية ليست حقيقة بل اعتبارية مثلاً
 يمكن ان يعتبر فيها هذا المعنى ثم المستثنى على قسمين متصل هو المخرج عن المتعدد افراد او اجزاء بالا واخواتها بطور
 الحكم غير متصل فلما يدخل نحو جاء في القوم ولم يجيء زيد ومنقطع هو المدلول لغيره الا واخواته غير مخرج عن المستثنى
 منه بل غير داخل فيه من الراس حتى لم يمتدح شبهة دخوله وتوهمه اندراج تحت الحكم بحكم التبعية وغير ما وبهنا اشكال
 قوي مفروض عنه في كتب اصول الحنفية والشافعية وورد الشيخ الرضوي حيث قال ثم ان الاستثناء بشكل باعتبار
 بدخوليه لان زيدا في قولك جاء في القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم
 اتفقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في دخوله
 على دينار الادانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقربة وان قلنا انه داخل في القوم
 والا لما اخرج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيد وهذا ناقض لما هرب عن ان
 كلام العقلاء عن مثله وقد روي في الكتاب العزيز من الاستثناء شئ كثير لقوله تعالى فليست فيهم الف سنة الا حسنين
 اما فاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى بعد عن مثله علوا كبيرا انتهى ففصل
 من بعضهم جوابه باختياره غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخفوض من اي ان المسكلم اراد بالقوم
 جماعة ليس فيهم زيد وقال بعض تلامذة العلامة الحامي قدس سره واجيب عنه بوجود واختيار الشيخ الرضوي باختيار
 الاكثرين وقال نه هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا قدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكننا متاخر
 عند لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعاً كما انها
 متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
 ثم رد هذا الوجه للجواب بانه لا يمتنع في بعض ادوات الاستثناء كما عدا اذا خلا فانها ظرفان وقيدان للنسبة
 فيكونان متاخرين منها ثم اجاب من نفسه بقوله نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم
 على الحكم فلا تناقض فلا تناقض ويبان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبته ولا المجيء الى القوم على
 احتمال ان يكون على طريقه الاجاب بالقياس الى الكل او الاجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى

البعض الآخر وذلك لان نقرر الاجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت لازيدا فتعلق بجواب القوم فنقرر السلب باقيا من
زيد والاجاب بالقياس الى ما بقى وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم اي التشريك في النسبة ولما لم يكن في النسبة
لم يكن هناك اخرج انتهى اقول لي في كل من السؤال ووجوه الجواب نظرا في السؤال فلان التفتيح فيه والرد
بين دخوله في المستثنى منه وعدم دخوله فيه في الاستثناء والمقتضى واه لا ينبغي للعقلاء فضلا عن الفضلاء فضلا
الكلام فان الدخول فيه معتبر في حده وحقيقه والالم يبق فرق بينه وبين المنقطع كما عرفت فتمت الاحتمال منقطع
من الراس وينبغي بناء السؤال على الدخول القطعي المعبر في تحديده ولزوم التناقض في الحكايتين واما في الوجه الاول
من الجواب وهو ما نقله الرضى عن بعضهم انه ادعى من كل واحد والى من كل واحد فان الخروج من الجماعة الحالية غير متغير
وهو خرق للاجماع وعليه فليس فرق بين المقتضى والمنقطع وانقض تحديده واخراج للمقتضى عن حقيقته بل
علا لا ينبغي ان يصح في اليه واما في الوجه الثاني للجواب وهو المختار للرضى على ما نقله المحشي فهو ان المستثنى لكونه من المقبول
بعد وزن الفضلات الخارجية عن تمام الكلام فيتم الكلام قبله فيكون النسبة متقدمة على الاستثناء واما خبرا عنه غير
مستور وكون المشوب اليه هو المجموع لفيض الى كون المستثنى مرفوعا ومن الدخالات في تمام الكلام وركبانه
انظر من ان يخفى واما في الوجه الثالث المختار للمحشي فهو جمين الاول ان ذلك مبني على المذهب الباطلي للمتاخرين من
اشتمال القضية على النسبين النسبة التقييدية المسماة بالنسبة المحكية وقد يعبر عنها بطلق النسبة كما عبر عنها
والنسبة التامة المسماة بالحكم وطللان هذا المذهب المتأخرين في خلاف التحقيق عند من لا ادنى بسكه وقد اطلنا في
رسالته صغير المحرم لنا في ابطال مذهب المتأخرين بوجوه سبعة لكننا تلفت من عندنا والثاني انه اذا نسب المحكي الى القوم
على طريق احتمال الاجاب للكل والبعض لم يكن دخول زيد في القوم قطعيا يقينيا ولا بد للمستثنى من دخوله في المستثنى منه
دخولا قطعيا كما يظهر من تتبع كلمات النجاشي وعلى ذلك خرج النجاشي ونظم شرح الكافية ونظم شاذو الحامي قدس سره
دون الالفة محمولة على غير في جميع مشكورة غير محصور فيه بالتفصيل وصرح بوجوب دخوله القطعي في المستثنى منه علان
لتشريك في النسبة الذي ادعى عليه بناء الفرق بين المقتضى والمنقطع الا بدخوله قطعيا في المستثنى منه وبالنسبة الى
حلية القوم وكذا لا با احتمال النسبة الى بعضهم وكلمة التحقيق في الجواب عن الاعضال عندى يمكن بطرق ثلثة الاول
ان صدق الحكم وكذا منوط بتعلق المتعلقات الخارجية والشروط والقيود ايضا وان كانت خارجة عن تعليم الكلام فانك
اذ لم تضرب زيدا وقلت ضربت زيدا كذا لكلام وان كان اصل ضربت الذي هو الكلام تاما صادقا بغير كبر عما
وكذا ضربت كلاما زيدا ولم تضرب كلاما عمرو وقلت ضربت كلاما عمرو وكذا لكلام والاصناف خارجة عن تمام الكلام وان
صدق ضربك الكلام لغير ضربك كلاما زيدا وكذا اذ لم تضرب زيدا حين كنت راكبا وقلت ضربت راكبا زيدا كذا لكلام
يكذب القيد الخارج عن اركان الكلام وكذا اذ لم تضرب ليلا وقلت ضربت زيدا ليلا كذا لكلام بانتهاء قيد النظر

الحاج بل للامور الخارجية تدخل تام وداخله ينبغي في تغيير الكلام من ماله الى حالة اخرى مباينة للاولى حتى من حالة الخمر الى الانشاء كما قلت زيد قائم فمؤخر واذا منعت اليه ان طلعت الشمس لم يبق خير الان ادوات الشرط يخرج الشرط والمجاء عن كونها خيرين وقصدين على ما هو المحقق عند التحقيق وعن التجيز الى التعليق كما قلت انت طالق او عدي حر فمؤخر فاذا منعت اليه ان خلت الدار صار تعليقا وكذلك الى غير ذلك من التغييرات المستترة بين الاطلاق والقييد بالوصف والظرف والغاية ومن العموم الى الخصوص وغير ذلك فاذا منعت هذا علمت ان الحكم يكون معلقا بعد الكلام على التغيير وعدمه بالامور الخارجية والمغيرات الالائية فاذا لم يرد غير لتي على الطلاق او عموم او غيره او غيره وغير ذلك واذا ورد عليه غير فلا يتم الكلام على حاله الا لعدم التغيير ولعدم الموانع عن حاله السابقة فلما حال الاستثناء فانه غير على ما ثبت في الاصول فلا يتم الحكاية والاختيار باجباره عن الواقع ونفس الامر والحكم على الكل لا يستقيم الا لعدم الاستثناء فاذا وقع الاستثناء لم يبق الحكاية عن البعض والحكم على الكل على هذا لم يبق الا في مجرّد القصور والملاحظة الخالية عن الاختيار الواقعي الحكائي عن الواقع ولا يكون للحكم مع قطع النظر عن الاستثناء على تقدير الاستثناء حكى عنه بل هو معدود من القصورات والمفردات الغير الحكائية والحكي عنه انما هو مجموع ما ثبت من الحكم بعد الاستثناء وهذا هو التحقيق المختصر في هذا المقام وهو اللاتك والقصص في زمرنا المتوسطة والتحقيقات المتفرقة لثاني السرية والمعقول ومقامه الاصل هو اصول الفقه والثاني ان المنسوب اليه هو المجموع من حيث هو المجموع وكون المستثنى فضلا عن منسوبه خارجا عن تمام الكلام حكم لفظي ظاهر بناء على ظاهر الفهم من ذكره من ظاهر ما يفهم من المنسوب اليه او المنسوب اليه هو الباقي بعد الثناء على ما يراه الحنفية لان الحكم فيه ثبت بالتعارض كما يراه المشافعية والباقي بعد الثناء هو المحكوم عليه والمنسوب اليه فالخراج والاستثناء خارج من تمام الكلام بل من شرائطه وعلله المتممة المحصلة للمعكوم عليه المنسوب اليه الكلام فلماذا عد المستثنى من الفضلات المنسوبة بهذه الملاحظة فلا يلزم التناقض وما قيل ان ما عدا ما خلا طرف وقيد فيكونان متاخرين عن النسبة فهو ليس بشئ لانه على تقدير الاستثناء بما معنى غير ذلك كلاما بمنزلة الصفة للمستثنى منه كانه قيل جاز في القوم الذي هو غير زيد فهو من تمام الكلام ويكون ان يجعل ظرفا وقيد للمستثنى منه لا اصل الفعل جعل كل منهما ظرفا مستقرا والمعنى جاز القوم الواقع خلا زيدا وعدا زيدا فلا يتوجه الايراد والثالث ان انفصل الحكاية مع قطع النظر والملاحظة عن مرتبة الحكمي عنه والمصدق للحكاية عنوانا هو مقبوسا التعبيري المحاطي وحقيقة معنونه ومقصودا في مرتبة تعلق القصد والمحاظ والالتفات بها وبهذا الاعتبار ليقال ما يقال عند بعض المحققين ان النسبة داخل في مفهوم القضية وعنوانها مرتبة ومحاطا لاني حقيقتهما ومعنونا وعنوانها ملحوظا ومقصودا وليس في مرتبة محاطا ومقبوسا التعبيري لما حكائية واخبار قاطع عن الواقع ونفس الامر كانه من اللاتك المفردات القصورية من حيث انه مقبوس من المفردات واذا عرفت هذا التمهيد نقول ان دخول المستثنى

في المستثنى منه في مرتبة لحاظ الحكاية والخبر مرتبة عنوانها التبعي وفيها الحاشية التي ليس فيها خبر وحكاية عن الواقع وإنما أخبار
في مرتبة مخفوناً وخفيها المعبر عنها بالاداءات في قوله واداءاتهما ذلك المرتبة لما تفصل واثبتت بعد لاختلاف الاستثناء وحملته
الملاحظين لنفع عنوانا وتعبير او معنوا الحاشية للمرتبة الاخبارية وحيد فتجمل لما يحكي عنه ومصادق للخبر فلا يلزم التناظر
بعدم تمام الحكاية في مرتبة قبل الاستثناء على تقدير الاستثناء لانه في تلك المرتبة كالمفردات النعوية نعم على تقدير عدم الاستثناء
ينعقد ذلك المفهوم عنوانا للحكاية ويتم بحجده وينعقد حكاية وبكذا حال باقي الخبرات فالعقائد والحكاية بالمفهوم السابق انما يستقيم على
تقدير عدم المبالغ والمخبرات واما ان المرتبة للخنون والحاشية والمخبر والمحقق المقصودة مقصود ان وشعر جان في الكلام
الانثائي ايضا فافهم وتذكر فان المقام عام من عوالم لا تفهم لرقته ولطافته والحق لا يتجاوز ذلك والتحقيق البسيط في صفاتنا
الأخرى فقررنا على هذا القدر الوخير بقدر فكذلك استعداوك لصيق المقام وغرابة المحل في هذا المرام فانه معركة الفحول الاعلان في العقول
المرتبة الاقدم والمذلة الاقدم والمفضل الاقدم ثم المستثنى قد يكون مضموبا وقد يكون صالحا للبدئية وقد يكون محررا على
العوامل وقد يكون مخفونا فالمقصود في اربعة مواضع الاول فيما كان بعد الا لا غير الصفة في كلام موجب اي الكلام الغير المشتمل على
على النفي والنفي والاستفهام والثاني فيما كان مقدما على المستثنى منه والثالث فيما كان متطعا لبعده في لغة الجازم مطلقا وبوتيم
لفيصلون في حكم الواقع بعد التعدد ويجوز غير التعدد فينبصون الاول ومبدلون الثاني والرابع فيما كان بعد خلا وعدا في التمر
الاستعمالات وبعدا خلا وما عداه ليس ولا يكون ثم امثال قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من طول من قراع القنا
وقوله في كلمت اخلاقه غير ان يجود فجا في من المال باقيا معدود من الاستثناء المتصل لامن لقطع على ما قصد الشاعر كما
هو الظاهر فانه جعل من المتصل مبالغة في المدح اي الكنان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب من طول سيوفهم من القراع وفي
اخلاقه ناقص واحد وهو وجوده الكامل المخرق لما له بعدون ما في ظاهره او في شأبه من النقص وان كان في التحقيق غاية في
الكمال من جهة العيوب تلواني التنا كما قاله الرضي وهذا كله مفروض في فن البديع في بيان المدح بالشبهة الذم ثم اختلاف في العمل
الناصب للمستثنى فقالت البصيرة هو الفصل المقدم او معناه بتوسط الا وقال الميرد الزجاج هو حرف الالقيام معنى الاستثناء
به وبمعنى الحامل للقيام به لغو المقصود ولكن ما نأية عن المستثنى المتكلم كما ان حرف النداء نأية من نادى وقال الكساسنة
فيقتضب بان مقدمة بعد الاخذوفة الخبر فتقدير قيام القوم الا يزيد قيام القوم الا ان زيد المقيم وقال الفراء الامر من ان
ولا العجا بغير حذف النون الثانية تخفيفا وادعت الاولى في الالام فاذا اتعصب الام بعد ارجان واذا تبع ما قبلنا في
الاعراب اي في معونة يجعلونه بدلا قبل العاطفة فعلى هذا الاصل قيام القوم ان زيد الاقام اي لم يقيم فلا نفي حكم ما قبل الا
وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المادى منصوب بانادى والاد وحرف النداء دليلان على تقدير الفعلين وقال
صاحب الكافية في شرح الفصل اعامل فيه المستثنى من ادوا اسطة الا لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا
انحرى هذا كله فله الرضي عن اهل المذاهب وادور عليها نقوضا ومنوعا غير ندر سب البصيرة والميرد الزجاج ونحن نحقق بناء المقام

من كتاب
تاريخ
السلطنة
العثمانية
التي
تحت
اليد
البرية
التي
تحت
اليد
البرية

السلطين او اولى قريتهم او كلاً من اهل الكرام ولا من العساكر العامية والكتاكيت والمجنود الخامية فلما استحققت النصب
الذي هو النصب المتوسط القريب لا على منصب الوزارة اما كون الحال كذلك فلهذا قيد ونشر للعامل بغيره الفاعيل والانه في المعنى
يشبه وايضاً في المفعول فيه لانه يميز زمان الفعل بالتوقيت والتحقيق والتعيين بحيث اخر ولانه لا يحل فعله ووقوعه عن غيره كغيره
وحاله ومهيئة له صاحبه لوقوعها حالاً فكان الفعل متعلق اليه ايضاً ولانه يجب فيها مقارنته الحديث حدث الفعل وحدث الحال
فمنه المقارنة اورثت شدة العلاقة والارتباط بالفعل ولانه لا يشترط لما ان تحمل على الفاعل والمفعول والحمل لا يتصور بدون مكان
في الوجود فكانا بهذا الملاحظة والجهة نائبة منها باقلا اقل من استحقاقها المنصب لحرمت الرفع والماكون التمييز كذلك فلا يشترط
المفعول في كونه قيداً لافعالها باهام واخا الحقيقة الشيوع ولانه اذا كان عن فاعل ومفعول فيكون نائباً عنها ونسب اليه
الفعل حقيقة بالنظر الى المعنى والى المميز بحسب الظاهر كما متلى الانا ما رفاق المتلى في الحقيقة ليس الا الماء والانه انما هو متمثل
بجنا ولانه لا يفقر اليه المميز لا بهامه وتترزله وغاية شيوعه واضطراب الغم فيه افتقاراً كاملاً بالغاً مثل افتقار الفعل الى الفاعل
ولا اقل من مضاباته افتقاره الى المفعول فبذلك الجاهات استحق هذا المنصب اليها وبما كان المستثنى كذلك فتدرفت حاله
بالقفل من الرضى بانه كان خيراً من المنسوب اليه الفعل والايتم الكلام من غير ملاحظة وهذا المعنى يصلح وجهاً لا نقاب
التمييز لانه فانه كان خيراً من المنسوب اليه الفعل بل هو المنسوب اليه حقيقة بحسب المعنى فهذا وجوه انتساب هذه الفضلات الغير
العمدة وسيا تيك الفضلات العمدة المنصوبة من جهة مضاباتها الفضل وتترليها عن مدارجها السامية العظيمة ومعارجها العالية
الغنيمة وهذه الفضلات اربعة كما كانت الاولى ثمانية خمسة منها فاعيل وثلاثة غير باقاولها بهذا الاعتبار والجهاد الاعتبار
السابق من تعديد الفضلات غير الفاعيل اسم ان الشدة المكسورة المحررة اخواتها المسماة كلها بالحروف المشبهة بالفعل
على ما عرنا مضاباتها الافعال القليلة وهو السند اليه الوارد عليه حتى هذه الحروف الستة وهذا الاسم لا يتاخر عن الجبر لا اذا كان
الجبر ظراً فيصح تقديمه على الاسم فان الطرف يتوسع فيما لا يتوسع فيه غير نحو ان في الدار زيدا وعدم صحة تقديم اخبارا على اسمها
بني على ما ذكر ان اعمالنا قد عكس اعمال الافعال فطبعية اعمالها فليصح تقديم المنسوب على المرفوع لتبقى على اصل علمها
الذي هو عكس عمل الفعل فان المعطى لما هو هذا النحو من العمل والايكزم مساواتها لاصولها التي هي الافعال واما تحقيقاً فذكر
في شرح التمهيد والتحقيق في هذا الباب ان الاسماء في المعنى مضاعف لما في هذه الحروف اذ لو خطت بالملاحظة الاستقلالية
وليس الجبر في هذا المعنى خط فليصح على اصل الذي هو الرفع وليس معمولاً لهذه الحروف على ما حققنا سابقاً وهو مختار للكون
او ليقال انه مرفوع بهذه الحروف من جهة ملاحظة كونه محققاً او مستنداً او شبهاً او متمنى او مشرعى فهو منزه المفعول كذلك
لم يسم فاعله وهذه الاسماء منصوبة كان استحقاقها بمتبرع الخاص كان تلك الاجزاء محققة او مستندة او مشبهة او متناهية
ادرجة لهذه الاسماء فتدبر ثم ليقال ان الاسماء من المتبادر والجبر ليس متبادراً لغير دخول هذه الحروف وهو المراد
بقولهم هو السند والمستند اليه ليعود نحو لما فعل المراد به نحو خاص شخصي او مضاف من الاسماء والافعال الظاهر ان الاسماء

في شرح التمهيد والتحقيق في هذا الباب ان الاسماء في المعنى مضاعف لما في هذه الحروف اذ لو خطت بالملاحظة الاستقلالية وليس الجبر في هذا المعنى خط فليصح على اصل الذي هو الرفع وليس معمولاً لهذه الحروف على ما حققنا سابقاً وهو مختار للكون او ليقال انه مرفوع بهذه الحروف من جهة ملاحظة كونه محققاً او مستنداً او شبهاً او متمنى او مشرعى فهو منزه المفعول كذلك لم يسم فاعله وهذه الاسماء منصوبة كان استحقاقها بمتبرع الخاص كان تلك الاجزاء محققة او مستندة او مشبهة او متناهية ادرجة لهذه الاسماء فتدبر ثم ليقال ان الاسماء من المتبادر والجبر ليس متبادراً لغير دخول هذه الحروف وهو المراد بقولهم هو السند والمستند اليه ليعود نحو لما فعل المراد به نحو خاص شخصي او مضاف من الاسماء والافعال الظاهر ان الاسماء

السابق باق بعد دخولهم نزل ولم نخدم وادى شئى باعث حامل على ازالته واعدامه اللاحق لعم تكليف وتبعية ذلك
 الاستناد السابق السالف بمجاني هذه الحروف التي هي الكيفيات الخاصة من التحقيق والاستدراك غير ما كالمجاني للنسبة
 في القننايا الموجبة فان الموجبة مقيدة بالنسبة الى المطلقة بحسب المصداق لاجابته لما لم يمكن ان يقال في التمني والتمني
 انه يتبدل الاستناد الجزري ويتحول الى الانشائية فكانه نسبة لمتخالفهما في الحقيقة فتدبر وتكفر وقد حققنا شيئا من
 هذا فيما سبق وقضينا التحقيق في مقامات البسط في التصانيف المتطاسة وفي العربية والمعقول وثانيها وخامسها
 بالا اعتبارين المذكورين خبر كان الناقصة واخواتها من الافعال لناقصة عند النجاة والكلمات الوجودية
 او الزوايا الزمانية عند اهل الميزان وقد عددنا ما فيها قليل وهو المستند الوارد عليه احده الافعال للعمل فيه والتأثير
 اللفظي بالنصب المحتوي ما يراد معانيها عليه والسماء به الية وتكليفه به باعتبار تكليف نسبة بمجانيها ووجه انتصابها به
 المفعول باعتبار وقوعه بعد المرفوع واحتياج هذه الافعال الية بعد المرفوع كاحتياج الافعال المتعدية الى مفعولها
 بعد فواعلها ثم مشابهة اخبارها ومنها ما تامة ومما كانتا المفاعيل عند كون الافعال لناقصة مشتملة على الربط النسبي و
 الزمان وكونها وجودات رالطية مخصوصة بخصوص الزمان والدوام والتوقيت والرجوع والانتقال وغير ذلك
 او سلبا اليها كما في ليس من عدم اشتمال على الحدث المصدرى المستقل مشابهة ناقصة وهو المحقق باللاحق بالافتقار
 والاعتقاد واما مشابهة اياها عند كونها كلمات وجودية وكونها مستقلة باعتبار انما مشتملة على الحدث المصدرى
 المستقل كلافعال المتعدية كما لبعض الافعال السالبة من المفعولين فمشابهة ومضاهاة تامة كاملة لكن المذهب يخفف
 جدا وقد اطلنا في تصانيفنا في فن الميزان وقد حققنا هذا الامر ونقحنا معانيها في شرحنا البسيط المحقق لمختصر الميزان
 وهو كانه ميزان لذية مخترع ومنطق جديد مبدع من شئ قليل طاعة وامر اخبار هذه الافعال كامر اخبار المتبدلات وقد
 خذت عاملها نحو الناس مخربون باعمالهم ان خير اخير وان شر افشر ويحجب الحذف في مثل ما انت مطلقا انطلقت
 اى في مقام الحذف بالتعويض ومضاد ان كنت مطلقا انطلقت ونحو قوله ايا خراشنة اما انت ذات الفرغان
 قومي لم ياكلهم الضيع اى لان كنت ونحو قول الآخر اما امنت واما انت مرتحلا فاقاله ككلاما تاتي ومانذره وثالثها
 وسادسها بالا اعتبارين السابقين اسم لا البيرية التي تورد لثبتي الشئ الذي هو خبر ما عن الجحش والمراد به
 اسمها المنسوب بها وهو المستند اليه الواردة عليه الانانية للجحش للتأثير فيه بالنصب لفظا والانتفاء الاستغراق اى
 الحادى الجميع الافراد معنى فتصديدا اكان متصلا بها كدرة مضادا او مشبها بالمضاف في التقييد لثبتي هو من تمام معناه
 نحو لا غلام رجل في الدار ولا عشرة من درهما عندك فان كان مفردا غير مضاف ولا مشبها به فهو مبنى على البنية لثبتي
 بنصب تلك البنية كالفتح في المفرد والياء المفتوح ما قبلها في التشبيه والمكسور قبلها في الجمع والكسرة في الجمع
 لموت السالم وان كان معرفة علما او ضميرا او اسم اشارة وغيره او كان غير متصل بها مفصلا عنها لفظا مثل

رفعه وتكريره لا واسمها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا هذا ولا ذاك لاني الدار غلام رجل ولا غلام امرأة ووجه انساب
اسمها بالقيود المذكورة انه في المعنى مفعول المفعول اي انفي غلام رجل ان يكون في الدار اي يقال خبر ما رفع من حيث انما
لم يسم فاعله جني انه متفي عن اسمها واسمها منصوب بنزع الخافض الذي هو من كما قلنا في اخبار المشبهة بالفعل واسمها
او يقال لانه مشابهة للين في النفي وعكس عمله كما عكس عمل المشبهة بالفعل اهل الافعال انما قيدت نفسها بالقيود
المذكورة لان عملها ضعيف لضعف المشابهة فيقوى بهذه القيود لان الاتصال بقوى عمل وكذا الاضافة ما ذكرنا
للاسمية السابقة الى الاعراب وكذا النكارة مساعاة لكمال النفي لكون النفي محققا كمال الاستغراق او يقال
انه منصوب بنزع الخافض لاشتغال معناه على معنى من الاستغراقية كما قيل في وجه بناء المبني ووجه بناء المبني على ما
هو المشهور اشتغال الاسم على معنى من الاستغراقية اي المامن رجل في الدار واما على تحقيقا كما هو شروح في نزعنا
للتثنية فموانه مشتمل على اللام الاستغراقية او يقال انه مربوب حذف منه التنوين تشاكلة تكمية مع ما ذكرنا فسر الزجاء
قول سيبويه واما رفع المعرفة والمفعول فلضعف على لا فيجوز على اصله الذي هو الرفع المستحق لكونه متبادرا بالاصل
ولذا يجوز الرفع في لغت المنى والمنصوب لضعف بناءه وانما يكره في لغة الباقية الجواب السؤال كانه قيل بل
في الدار غلام رجل ام غلام امرأة او بل زيد في الدار ام عمرو فقيل لاني الدار غلام رجل ولا غلام امرأة ولاني الدار
زيد ولا عمرو والتحقيق مقام آخر ليقين بسبب الطوية على غره وصفة المبني المقصودة بجوز فيها البناء والاعراب نصب
والرفع وفي صفة ليس هذا شأنها يجوز نصب والرفع لفظا ومحللا لا البناء وكذا في العطف يجوز نصب الرفع لا البناء
واما باقي التوالج وهو البديل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فيجوز ان يكون حكمها مع اسم لا حكم هذه التوالج مع البناء
المضموم على ما نقله الرضي عن الازد ليس واما التأكيد المعنوي فلا يجوز في النفي المبني ثم اسم لا كثيرا ما يحذف مثل عليك
اي لا يابس عليك ورايها وسالها بالحبستين المسطورتين خبر ما ولا المشبهة فانها في النفي بمعنى ليس من الافعال
الناقصة وهو المنع والوارد عليه احد بنين الحرفين لاجل اللفظ والمعنوي فيه وضمها فيه لغة حجازية واما بنو تميم فلا يجوز
لها علاني الاسم والخبر فما عندهم حرفان غير عالمين بحروف العطف والتبيين وتخصييض وغيرها وقد ورد الكتاب
الغريب بلغة الحجاز قال الله تعالى في سورة يوسف ما هذا الشجر ان هذا الملك كريم وقد انكر الرضي عمل لاني الاسم
الخبر وهي ليس عند عاقلة الاشبهة بليس اصلا قال وقد ذكرنا انهم لا يقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وجد ما دون لا عمل الرشين ومسبحة وغيرهم
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا انتهى واما قول الشاعر بن سعد عن نيراتها فاما بن قيس لابرار فهو عند
فردى لظفرة الشعر واما غير الرضي فيقول نيشه لا بليس وعملها عمله لكنه ايضا يقول بان عملها سماعي لا قياسي
وبالحجة عملها عند ما تعقد استعمالها كالعدم فانهم ثم اذا تقدم الخبر على الاسم او نفي النفي بالا الاستثنائية

الناقصة للشيء بالاثبات على ما هو الحق عند المخفية ايضا كما عند الشافية يطل علمها في الاسم والجزء وكذا اذا عطف على
 بعاطف موجب كلا ولكن وجب في المعطوف واجب للعلمان فيه اصلا لضعف علمها بالمشابته الناقصة التي هي
 حذرج في الفطر فتدبر فقد اتام بحيث المنصوبات التي هي فضلات فاضلة من الحذف الخاصة لا كان الكلام فتشعر في المجزوات
 التي هي فضلات فنقولية مخفية ناقصة ادون مرتبة من الفضلات الكاملة الرئيسة من ومنه فنقول الفضلة المخفية الناقصة
 التي لها خصوصية ادنى يا احدى هي الاسم المجزوء والمجزوء هو ما شتمل على علامة كون الاسم فضلة ناقصة ادنى
 من الفضلة الناقصة وهو انما يخبر بغيره في نفس ابور وحرف الجر عليه كما تقول مررت بزيد والمال لزيد وزيد كعمرو وغير
 ذلك ويتقدير حرف الجر فيه نحو مجزوءا بالانضمام القائم مقام حرف الجر ويكون حرف الجر فيه حكما تبعية الاسم
 بالمجزوء بحرف الجر او بالانضمام المقدر فيما بينه وبين المضاف اليه حرف الجر وهو الاصل كما في المجزوء بالمضاف بالانضمام
 اللفظية وقد اضطررت كلمة النحاة ونظائر كلامهم وشرح متونهم في الانضمام اللفظية والمضاف اليه بهذه الانضمام
 بل فيما العاقل في المضاف اليه هو المضاف او غيره وكيف لصدق تعريف المضاف اليه على ذلك وليس فيها حرف الجر
 لا لفظا ولا تقدير او غاية لقصده وقصاري امرهم في هذا الباب انهم يتبعوها الامانة المعنوية ويحكم بحد التبعية يجعلوا
 المضاف فيها عالما في المضاف اليه ويستثنى عندي في باب العمل والعاقل ان العواقل هي النسب الى المعاني الدلالية
 النسبية التي ترتبط بها المعاني المستقلة وتقع تلك المعاني النسبة مرارا لملاحظة الطرفين ووسائلها لا تعاقب الطرفين
 بالاوصاف الحقيقية ووسائلها الى تعرف حالها الناشئة من تلقاء ارتباطها وتطعما بالروابط المخصوصة وذلك
 لان المعاني المقضية للاعراب المعروفة للاحوال المميزة بين الكلمات تتماثل احوال تعلقية ارتباطية تتماثل ولا لات
 الاعاءات واختلافاتها انما تقوم بالنسب المعاني الارتباطية النسبية هي الناشئة لحدوث تلك الاوصاف
 الناشئة الحادثة المقضية للاعراب بخصوصها وتلك الاحوال الحارضة لمعاني الكلمات المستقلة بالنسب الباقية
 اسرها على اختلافها هي العواقل الرافعة المقضية لارتفاع طرفها اذا كانا اسمين بل هي الرافعة للمعنى المحذرة
 السند الصنوع في الفعل والمضمون الجملتين والحاجة في الجملة الفعلية والشرطية والجملة التي خبرها جملة او جزاء
 جملتان كما في زيد قائم لقيته زيد ليس بقائم رفعا محليا لا يبرز لعدم صلوح الارتفاع اللفظي او التقديرية
 في المحل نعم اقتضاء النسب لائمة لارتفاع طرفها وان كان بنفس مقاسها كناية لا ينبغي تخلف بعض المواد
 عنه ولكن لبعض الجوارض ونبت من التنزيلات على ما ذكرنا بالقي اقتضاء ما له اكثر باليشتن منه لبعض
 الصور كما في اسماء المشبهة بالفعل واخبار الافعال الناقصة ومفعولي افعال القلوب وغير ذلك بمشابهات
 المنقصة منزلة من مدارجها السامية نعم اقتضاء النسب لائمة المطلقة عن قيود تلكها بمخصوصة ناشئة عن خصوص
 معاني تلك المحذرة وتلك الافعال لهذا الارتفاع لعلم كل لم يحجب فيه تخلف مادة الا ان يكون شاذا نادرا لم يعمل

اليه نظرنا الى الان والنسب لتمامه المتكيفة بمجاني هذه الحروف وهذه الافعال بمقتضى انهاء المشابهات المتكررة المتشابهة
وكذا النسب التقييدية من الناشية الافعال واشباهها من حيث هي اشباهها تقع مناشلي بالنسب فيكون عموما
ناصبه لمتعلقات الفعل وشبهه او متعلقات ركن الكلام واخيرا الحماية كما في المنعوبات المقاميل وغيره من المنعوبات
السبعة والناشية الارباع باليالي كما في النسب المتوصيفية والبدلية والتأكيدية والعطفية البيانية والحرفية
فهذه النسب هي العوائل المنوالية النسب الاضافية المجردة عن محاني حروف الجر كما في الاضافة اللفظية والنسب
الاضافية بتوسط حروف الجر المقدرة والنسب الاضافية بتوسط حروف الجر المملوكة لمعاني الافعال واشباهها
وما في معنى الفعل او ركن الكلام او ماضيا ما مناش لا يخرج المنسوب اليه بهذه النسب الخاصة اما بالتوسط اسلا كما في
الاولى او بتوسط الحروف الجارة التي هي وساطة محقة سفر كما في ثاني فتسمى الواسطة في الثبوت كما في الثانية وثالث
فهذه المعاني النسبية الخاصة بانحاء الثلاثة هي العوائل الجارة لاسماء المجردة لفظا او تقدير اياها وعملها وانما هو
النسبة الاضافية فمفهوم ظاهر لغيره كل حد لا حاجة الى تفسيره التفسير التنيي على البديهي الخفي كمفهوم النسب التنيي
والمحذور لو لم يزم على ما ذكر من تعريف المضاف اليه من الاسم الذي نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا او
تقدير اياها كما في الكافية لا على ان يترك تفسيره من الاسم المنسوب اليه بالنسبة الاضافية ثم لا يلحق التزم تقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية وبه حرف اللام ولتهدر اصل ضارب يضراب لزيد ويقترض تقدير هذا الحرف بعد
الاضافة وان لم يكن المتعلق السابق لعمل صيغة الصفة في محمولات تقنيا لهذا التقدير وهذا وان لم يكن ما اختاره جمهور
الحاجة من تعري الاضافة اللفظية عن تقدير حرف الجر فليس الامر بما يجب فيه التقليد ويحرم عينا خلع الفقه لتقليد
نزع فلا يفتقرهم ويفرض علينا ان نؤمن بما بين دفتي كتاب سيبويه والاخفش والخليل ونظائرهم ونظائرهم
كالرعي وغيره لا ترى ان حرف الجر كاللام والى وعن وغيره ترمى على المقاميل بالصلة والتقوى العمل وانما
فلا مضائق في تقديرها في امثال هذه المواضع والاسماء وفيه ضرورة ثم الاضافة بتوسط حرف الجر لفظا متعين
تسمين اضافة لفظية وضاوية معنوية لانها اما ان يكون فيها صيغة الصفة اي اسم الفاعل واسم المفعول ومضافة
والصفة المشبهة الى معمولها الذي يصح ان يعمل فيه بشرائط علمها كالفاعل والمفعول والمفعول الذي لم يسم
فاعله اولا الا الى اضافة لفظية والثانية معنوية فالحرف عطف والترين الثقة والاثبات لا استقراى والاضافة
المعنوية تغيد فائدتين فائدة لفظية التحفيف في اللفظ بجذوف التنوين اذا كان متونا او حذف نوني التشبيه
والجمع اذا كان شئ او مجموعا وهذه الفائدة لا تصور في المضاف الغير المضرف او المبني اذ لم يكن شئ ولا مجموعا
وفائدة معنوية هي انا واما التعريف في المضاف اذا اضيف الى معرفة او التحفيز وهو لتقليل الشك او تقبل
الشيوع اذا اضيف الى التكرار فالمراد بعلام زيد هو الغلام المخصوص المتعين لزيد لا احسن علما لزيد من غير

الامر الى التخصيص في شئ من الغلام ومبني نكرة مختصة لا معرفة فلاضافة ههنا بهذا النحو بحسب الاستعمال فقيده معنى لام الحمد المحابى
وقد لا يفيد هذا المعنى من الحمد على خلاف وضعها الاصلى كلام الحمد الذي ينبغي قل الشيخ الرضى واذا افادت تعريفات المعرفة لان
وضعها يفيد ان لواحد ماول عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اني قلت غلام زيد كلب ولزيد فلان
كثير فلا بد ان يشير به الى غلام من بين علمانه لزيد خصوصية زيدا ما يكونه اعلم علمانه او اشهر يكونه غلاما او يكون غلاما معه دا
بك ومن الخطاب وبالحكمة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر العلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل
علمية هذا الصل وضمها ثم قد يقال جاء في غلام زيد بن غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا الاسم في اصل الوضع لواحد
حين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد اسر على اللبم السبني وذلك على خلاف وضعه انتهى ومن ههنا
تستلزم في هذا النحو من الاضافة تجريد المضاف عن التعريف لئلا يلزم تخصيص الحاصل وتخصيص ما هو المقص من الحاصل اذا اضيف
الى المعرفة او النكرة فان كان علما كرمنا وعثمانناى واحد من سمي بهذا الاسم نحو قوله غلام زيد اليوم فقارس زيدكم
ايض من الشرفين بيان ولا يجوز اضافة باقى المعارف من المضافات والبيانات لتعذر تنكيرها واجاز الشيخ الرضى اضافة العلم
مع بقاء التعريف العلمى وقال لا يمنع من اجتماع الخبرين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب هذا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
نصف به معنى نحو زيد صدف يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم فصر الحمراء وانما الشاء وزيد الجمل انتهى
على هذا لا يكون التجريد شرط بل غالبا والاضافة اللفظية لا يفيد الا التخصيف في اللفظ كالتسوية في ضارب زيد ونحو التثنية
والجمع في ضارب زيد وضاربون زيد والضمير في الحسن الوجه اذا اصل الحسن وجه فحذف الضمير واشتمل عليه صيغة الصفة بعد الاضافة
وقد خيلت عن هذا الاصل بعض المواد كالتضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لتساو كما في اضافة صيغة الصفة المعرفة باللام
الى اسم الجنس المعروف بها فانما نقل تفيد الاضافة اللفظية التخصيص مع ان التخصيص حاصل في الضارب باضافة الى زيد
من ضارب عمرو وكبر وغيره لان هذا التخصيص كان حاصل قبل الاضافة حين كونه مطلقا فلم تعتبر الاضافة مفيدة له
ليست موصوفة لا فائدة التعريف قطعا فلا فائدة بها معنوية وانما هي مفيدة فائدة لفظية وهي التي في بعض المواد لا
لأنها كما في غير النصف كاحمر الوجه وكما في الضارب الرجل والاضافة المعنوية ما ان لقد فيها اللام اذا كان المضاف اليه غير جنس
المضاف ولا نطر فالكلام زيد او لقد فيها من وقت الحيا سنة وهي الاضافة البيانية كما تم فضة او لقد فيها في وهو قليل
اذا كان ظرفا للمضاف كقرب اليوم وقرب المسجد اى في اليوم وفي المسجد ومنه صوم النهار وصوم رمضان وقربان
الاضحى وصلوة الغشاء وصلوة الفجر وصلوة المسجد وغيرها ولا يضاف الشئ الى مساويه والى اعمه كالتأطير والانسان
والاسد والبيت واليوم والاخذ غير ذلك ويجوز الى الاخص مطلقا كشمع الاراك وعلم القبة ويوم الاحد والى الاخص من
وجه بيانية كانت كما تم فضة او لاسية كغلام طفل والى المبائن كغلام زيد وامرأة فرعون لامية فقط ولا يجوز اطمار
اللام في مثل يوم الاحد وسجد النجاشي وطور سيناء والاسماء الثلاثة مثل عند ودون ولدى ودونى كل فان كلما

لا انضاف المجردة عن الالام وادخل الالام على انضاف اليه يورث المسافرة ثم اعلم ان قال الشيخ الريني ما هو من ان الالام هو
 جائزة العمل بها فيما هو قاطن لها وانما فيها اليد لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول بعلان في المرفوع والطرف والمصدر
 كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال والاستمرار ايضا فان الى مرفوع هو متبوع بزيادة صامطة يندرج تحتها الالام الى مرفوع
 لم يكن سببا تخومرت برجل قائم في داره عمره ومفروب على باب كبر وعلان في غير ما ذكر من النحول وغيره اذا كان
 الحال او الاستقبال او الاستمرار وانما فيها الى المفعول في المفعول في المفعول على الاولين وعلى الثالثين كقولهم
 وقد ياول بعض الاسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما ياول القيد بالمقيد والعبر كسيرة العبرين
 وسكون الموصولة بالعاية انتهى بملخصه فعلى هذا الاضافة في مضارع البناء اذا اريد به الاستمرار وفي قوله تعالى الحمد لله الذي
 سيجعل اللفظية والمصنوية بناء على ما قال باحتمالها في صورة الاستمرار وضح كون رب العالمين منقبة لله والاضافة في قوله
 الحمد لله فاطر السموات والارض معنوية قطعا لكونه بمعنى الماضي حقيقة وكذا في قوله مالك يوم الدين لكونه بمنزلة الماضي بنا
 على تحقق وتوهمه كما تحقق تفصيل في علم المعاني او اعتبر كون يوم الدين مملوكا لسمائه واعتبرت اضافة اليه اضافة اسم
 الفاعل الى مفعول لا الى الطرف ثم الجور على تسخين احدهما المجزوء بالبناء به عن النائب وهو الجور بمرحبة حرف الجور واليان
 هو الجور بالاسم المقصود الى ذلك الجور فالاضافة نائب عن حرف الجور الذي نائب بطريق كونه مسطحة الجور واليان كاطن
 القاطع على السكين للفعل العامل حقيقة على ما قيل وثانيها الجور بمرحبة حرف الجور لفظا اي حرف جركان وذلك مجزوء
 ما دخله حرف من حروف الجور المسماة بنائب الجور بمعنى الفعل او شبهه او اضافها بما الى معنى الاسم وحروف الجور
 سيجي معنى ذلك ما يبعد تقديره في بيان الحروف وتقسيمها الى العاملة وغير العاملة ففي جواره جوار من الحروف جوار وكانها
 للام فحال جوار ثم اعلم ان المرفوعة والمضوية والجور يندرج كل منها على قسمين ابا بالذات بمعنى نفى الواسطة في الثبوت والما
 بالمعنى وبالنسبة بمعنى تحقق الواسطة في الثبوت بادل قسمها الذي يصف فيه فوالواسطة والواسطة كلاهما حقيقة ويكون
 القصاص الواسطة بالوصف فلهذا القصاص في الواسطة بنسبة لغيره فان اللغوي الاولية والثانوية لا في الاقصان للتحقق
 والتجوز في فتحة الوصف هنا حقيقة يتجدد اقامته بخلاف الواسطة في العروض وقد ذكرنا المرفوع والمنسوب والجور
 بالذات فيما قبل وسيجي في الكلام في المحاورات والاستعمالات لكل من المرفوع بالذات والمنسوب
 والجور وكذلك اسماء التوابع لما في نحو الاعراب فتوابع المرفوع مرفوعة وتوابع المنسوب منصوبة وتوابع الجور
 مجزوءة ذلك بتبعية الاسم للتوابع لانه الاقسام الثلاثة معصرة في مطلق نحو الاعراب مثل تبعية في المنسوب لا التبعية في
 منصوب منظر المنسوب وموردة في المنسوب كقولهم تعالى واقدارنا يا ايتنا كلما فالآيات الموكدة مكسورة وكلامه هو انكبا
 منقوش وكلامه منسوب وكقولك جاءني رجال سائلون فرفع المنسوب ووقع التابع واو وكقوله تعالى اني انتم قوم
 مسرفون وكقولك مرت برجل اخر فليس المنسوب ووقع التابع كلاهما جزم المعير في قدرنا البقية هو البقية في نحو الاعراب

الجامي الى الاسم الثاني من تلقاء القضاة الاسم السابق بذلك نحو من الابواب كما جاء اليه المعنى المتعنى للاعباب من قبل القضاة
 الاسم السابق به اولاً في التصور والعلم والكان في بعض التوابع القضاة الثاني به في مرتبة العنايه ملحوظا بالذات ولتقنا اليه
 كذلك والمتبع بالعكس ويكون كلاً الاضافتين ملحوظا بالذات فهذا هو القدر المعبر في العنايه واما الاضافه للمبتوع في
 معان اخر كما في الافراد والتثنيه والجمع او التذكير والتانيث او التعريف والتكثير كما في التابع الذي هو النعت فقد
 زاد على المفهوم المعبر في التابع وبالحمله هذه التوابع لكل من المرفوع والمنسوب والمجرد بالذات يكون اعواها مجموعه
 العام كما عرابه لاقتضاء النسب التقييدية الخاصة الواقعة بين المبتوع والتابع فكلما على اختلافها اشترك في اقتضاءها
 التبعيه من احد طرفيها لطرف الآخر كما هو ظاهر من غير ما يميز تلك النسب الخاصة المختلفه وهذه التوابع على اختلاف الواعها
 والنظر الى عدد ما هي توابع خمس احدها النعت وقد يقال له الصفة والوصف وهو على التوابع لكونه اكثر استعمالا واوفر
 متابعه من سائر التوابع ولذا يتابع المبتوع في غير الاعراب وتفسيره انه تابع يدل على معنى قائم بمبتوعه محمول عليه كونه
 لهذا الدلالة والفرق بينه وبين الحال انه يدل على معنى قائم به من حيث ملاحظه نفس ذاته من غير ملاحظه معرفته لغوارض
 تفسريه من السابق بخلاف الحال فانها تدل على معنى في ذات الحال من حيث كونه فاعلا او مفعولا وكذا يكون النعت
 قيداً للمنعوت والحال قيد للفعل العامل وشبهه او معناه لا الذي الحال وقد خرج بقيد الدلالة التاكيد اللقطه ومثل
 عطفت عمرو على زيد وعطفت البيان مثل عطفت عمر على ابي جعفر والبديل مثل سلب زيد ثوبه او ضرب زيد راسه
 او ضرب زيد حمار او ضرب اخوك زيد والتاكيد المعنوي نحو جاءني زيد نفسه ولقيد الحمل خرج نحو البديل لقولك اعطني
 زيد علمه نحو العطفت في قولك اعطني زيد وعلمه نحو التاكيد في قولك اشتريت العبد كذا وجاءني في القوم كلمه والمراد بـ
 صلح الحمل للاختصاصه فان الوصف غير محمول على الموصوف بالفعل ولقيد المذكور خرج نحو عطفت البيان في قولك
 جاءني زيد صدقك ونحو البديل في قولك جاءني زيد اخوك ونحو التاكيد باجمع واعمين فافهم ثم الوصف قد يكون
 مجرد التناهي نحو لسم الله الرحمن الرحيم او مجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او التاكيد نحو قوله تعزاد الفخ فيه
 نفخه واحده فان الوحدة كانت مقبوضه من التناهي وقد يكون صفة كاشفه نحو جاءني زيد العالم وقد يكون للتعميم
 نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير والفرق بين الكاشفه والمؤكد على ما قيل ان الاول
 موضوع مفسر وقولك الانسان الحيوان الناطق والثانيه مقترنة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقد يقال في
 الفرق بينهما ان المؤكده تؤكد بعض مفهوم الموصوف كالمس الملبس ونفخه واحده والكاشفه يكشف عن تمام الابهته ثم
 النعت قد يكون مشتقاً كما مر وقد يكون ماني حكمه كالمنسوب نحو المندى والعربي وكما في المقترن بـ ونحو رجل فوال
 وقد يكون غير ما نحو مررت بـ رجل ماني رجل اي كامل الرجوليه ونحو مررت بـ رجل وعلاب فوالده التوضيح في المغاير
 والتخصيص في التكرار وقد يقع الجملة الخبرية لتماكس لا المعرفه بل للتكرار لان الجملة في حكم التكرار لانها في حد ذاتها

المتصل بالنفس والعين الابد التاكيد بالمنفصل نحو ضربت انت نفسك بخبر بكلامها وكانهم فعلوا الكلام وضربا كلاما ولا يمكن ان ينفردا التاكيد بالفتح
 واتبع والفتح ومجموعهما بل بحبان الكريما ان يكونا ولا يجمع او يجمعين او يجمع لانهما توابع له ولا يحيل ترتيب بين يده بتقديم
 الكنع على اتبع والتقديرية على الصبح وهو بالصا والحمد وقيل بالاضداد المعربة وهذه الاسماء كانت في الاصل لغات شتقة ثم صارت
 في باب التاكيد اسما آخذة حكم الجواند وثالثا المعطوف بحرف العطف ويقال له المعطوف لقطع النسق وعدد حروف
 العطف مستغرقة في تحت الحروف الغير العاطفة وهو تاليع ليقصد النسبة اليه كما يقصد النسبة الى متوعد بتوسط احد الحروف العشرة
 العاطفة التي سياتي ذكرها نحو قام زيد وعمرو والمراد ليقصد النسبة اليها قصد بالذات والاقا النسبة الى الوصف والتاكيد للمعطوف
 لقطع البيان ايضا مقصودة لكن للاباذا ت بل يتجاوزها يعرض والمقصود بالذات النسبة الى متوعد عاتها فخرجت وخرج المبدل
 ليقصد النسبة الى متوعد فان النسبة الى المبدل منه مقصودة بالعرض والمراد ليقصد النسبة اليه ايضا قصد اصلها على تخرج
 واحد من الحكم والتردد وغير ذلك مع عزل الخط عن عروض الايجاب السلب فيدخل المعطوف بلاول ولكن لا يشترط العطفون
 لما في اصل النسبة وان اختلفا في الايجاب السلب ويدخل المعطوف باو واما ايضا لان النسبة في السامطين بها على تخرج
 واحد وهو التردد وتقيد بانه متوسط احد الحروف العشرة العاطفة خرج اقسام بدل العطف وسياقي ما هنا ثم اذا عطف على الضمير
 الجور وجبا عادة الحاق فض على المعطوف الا لضرورة الشعر نحو ص صلبوا عليه واله به واجازا للوفيون عدم الاعادة في سعة
 الكلام ايضا مستدلين بالانحار ولاول ليل لم فيها يجوز ان ذلك لضرورة الشعر ولقوله تعالى تسألون به والارحام بحجر الارحام على
 قراءة حمزة واجيب بتقدير الباء لكنه ضعيف لان حرف البحر لا يعمل مقدرا في الاختيار الذي نحو الملا فعلن وحسب فيه بان حمزة
 يجوز ذلك لانه كوني غما عادة الحاق فض اذا كان اسما انما يجوز اذا لم يخف اللبس نحو المال بني وشيك لان بين الاضغان الا الى
 متعدد فعلم انه احتسب بحجر هذه العرض العطف من حيث انه يقضي العطف على بعض اجزاء الكلمة لان الضال الضمير المحرور لجارة
 اشتر من الضال الضمير المرفوع بما يعمل به لان الانفصال فيه ممكن ولا ضمير متفصل من الجورات واما اذا خيف اللبس نحو جاز
 فلما لم يزد وانت نزيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يخبر نعم انما يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود وكذا ولا يجوز العطف على
 الضمير المرفوع المتصل الا بعد التاكيد بالمنفصل نحو ضربت انت وزيد ونحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة لان العطف
 عليه لانه عطف على بعض اجزاء كلمة واحدة وبعد التاكيد عطف على ذلك ابرازا لان ذلك المتصل بنفس في الحقيقة عن آ
 وكلمة اخرى وليس عطف على المتفصل المؤكدة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف ايضا بالتاكيد
 ويجوز العطف بالتاكيد بالمنفصل اذا وقع الفصل بينه وبين المعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباءنا وقد يور والتاكيد
 مع الفصل ايضا لقوله تعالى فليكن بيننا وبينهم والفاوون وقوله وما عندنا من دونه من شيء نحن ولا اباءنا فلا امران ويا
 وبنينا اصل كبير يضرع عليه كثير من الاحكام فهو ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في احكام منسجة اليه من السابق في حقيقة
 بهما لهما المعطوف كالرفع والفا عليه لانه في قولك جازني زيد وعمرو فيسب الى عمرو ومعطوف ايضا ولم يخبر عطف واهم على تأ

في قولك ما زيد لقائم ولا ذاهب عمرو لان القائم مشتق مشتل على ضمير المتبدل فاذا كان الذاهب فيها مشتقا حاشية التفسير
 ايضا مع ان قائمه عمرو وانما قيدنا بالاسم لان الاحكام المرتبة على المعطوف عليه من تعلقا حال انفسه كالافراد والاولى هو
 الاعراب والبناء الاصليين والافراد ومنه وغيره لا تنسحب الى المعطوف فلما يجب كونه ذكرا لكونه نكرة اذ لا تتركب اللفظ
 منكرا وانما قيدنا بعدم الاختصاص بالمعطوف عليه لان الاحكام المرتبة به غير واجبة الاسم الى المعطوف بل ولا جارية الاسم
 سواء كان اختصاصا من تلقاء السابق فقط كتحديد النادى عن الام فلا تنسحب الى المعطوف نحو يا زيد والهاشمي وانما
 السابق مع مدخله حال المعطوف عليه ايضا كالبناء في اسم لا التبرية فانه مرتب على مما ينطبق الاول والاقتضال ويشترط كونه فردا
 نكرة والشرط الاول من تلقاء السابق والثاني من حال نفسه فترتب البناء على مجموعهما فلا يتعدى الى المعطوف فلا يكون انما
 سواء كان نكرة مفردة او معرفة او مضافا او مضارعا له وانما قيدنا بالصلوح لانه اذا تعدى الحكم من السابق الى المعطوف عليه
 ولم يكن المعطوف مضافا كالمرفع اللفظ في قولك جاءني زيد وعيسى والرفع الاعرابي في قولك جاءني زيد وهذا وكوجوب التسمية
 نحو زيد قائم وجعل وكوجوب البناء نحو يا زيد وعبد الله ويا زيد والحارث لم يتعد الحكم الى المعطوف لعدم صلجه وتعدى
 عند صلوحه نحو يا زيد وعمرو لان البناء لم يترتب على مجرور كونه منادى بل عليه وعلى اتصافه بصفة الافراد والتعريف وهذا
 اللصاق الذي في المعطوف عليه كان موجودا في المعطوف ايضا فترتب عليه الحكم البناء ومن هنا عرفت ان مرادنا بالاحكام
 المنسجة اليه من السابق ليس التي جاءت اليه من السابق بحجده من دون ملاحظة حال المعطوف عليه بل مرادنا بالعلم من هذا
 النحو ومن التي تترتب عليه من تلقاء السابق مع مدخله ملاحظة خصوص حاله ايضا ولذا ترتب البناء على المعطوف على المنادى
 المفرد المعرفة اذا وافقه في هذا الاقصاد ومن هذا الاصل الكبير تضعف قول الشاعر الواهب المائنة الهجان وعبد الله
 لان عطف قوله عبد الله يقيوم على المائنة الهجان لانه يجب حينئذ كونه مضافا اليه لقوله الواهب وهو لا يصلح الاضافة اليه
 لان جواز اضافة الى المائنة كجواز اضافة الضارب الرجل حلا على الحسن الوجه ولا حمل في اضافة الى عبد الله ومن هنا اول
 قولهم ب شاة وخلمتا بان قولهم سخلتا نكرة بناء على ان التفسير الراجح الى النكرة نكرة فلا يعرف المضاف اليه وذلك بناء على
 ان مدخول رب يجب ان يكون نكرة بخلاف نحو يا زيد والحارث لان حكم التجرد عن اللام منبى على عدم اجتماع حرفي التعريف
 فينحصر بالمعطوف عليه ولا يتعدى الى المعطوف واذا عطف على جمولي عاقلين مختلفين بعاطف واحد لم يجز الا في صورة
 تقديم الجور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يجوز دخول زيد على عمرو وكبر خالد بحر الخالد بلا اعادة الجار واعلم ان ههنا كنه
 غامضة تريد ان يبينك عليها ان النسبة الى متعد على نحوين احدهما نحو هو ان يكون النسبة الواحدة في الواقع متعلقة بالثاني
 يشبه وبالعزم بالواسطة في العرو من باخرهما مستدان بالذات اي ذات واحدة والثاني ان تعين ان بعد مثل نسبة
 الفاعلية الى زيد والعلم في قولك جاءني زيد العالم والى زيد ونحوك في قولك جاءني زيد اخوك والى زيد وصديقك في قولك
 جاءني زيد صدقك والى عمرو والى شخص في قوله اقسم بالله ان يجمع عمرو والى زيد ونحوك في قولك جاءني زيد نفسه والى العبد

وكذا في قولك عن الحيوان في امثال هذه النواع يتحقق نسبة واحدة ومعلوم به واحد سواء كان نسبة واحدة او ثمانية لقيسية
او غير لقيسية واحدة في مرتبة الحكمي عنه ومرتبة الحكاية كليتها وتلك النسبة الواحدة او المحكوم به الواحد تخليق بالذات بالحدس
من الناجع والمتبوع ففي الحكاية يكون الاستسنا بالذات متحققا والاعلى تعلق القصد والملاحظة بالذات بتعليق النسبة
واسناد المحكوم به بالذات بالحدس اما المتبوع كما في التوضيف والتأكيد وعطف البيان واما الناجع كما في الابدال في
رتبة الحكمي عنه قد يكون على وفق ذلك وقد يكون على خلافه كقولك جاري زيد اخوك فان قيام المحكي اولا وبالذات بمبدل
بغير الذي هو الذات وثانيا وبالعرض بمبدل اول نحو كذا الذي هو الوصف العرضي المتحد بالعرض مع الذات فقيامه به قيام
بازي تبويط بينهما بواسطة في العود من قيام الكلية للحيوان بالافاضة المتحد بالانسان الكل حقيقة وكقيام الكلية
بمفهوم القضية الذي هو معقول ثالث اى قوله قول يحتمل الصدق والكذب للاتحاد بالعقد المتفق الذي هو كل حقيقة
موضوعي والمحمول مثلا لكونه مركبا حقيقة منها ومن النسبة وثانيا فهو هو ان يكون نسبة متعددة تعدد حقيقة وكذا تعدد
للمحكوم به في مرتبة الواقع والحكمي عنه وان كانا واحدين في مرتبة المحل والملاحظة الذهنية والحكاية والتعل العقلي كما في سورة
لقاطفت به جاري زيد وعمرو وكما في قولك جاري القوم وجاري المسلمون وجاري مسلمون ومسلمان فان قيام
حكم الواحد بالامور المتعددة المتعاصرة بالذات من حيث هي كذلك امر متعقل فخي زيد غير محكي عمر ولا عينه لا استحالة
قيام عرض واحد بمشخصتين بمفهومين او مفهومات وكذا محكي كل واحد من اجزاء القوم والمسلمين علمية لغرض كين قيام
مراعاة راي انترامي بامور كثيرة ليقينية بمفهومه الكثرة المجوعة التي هي منشاء قيام انتراميا هو قيام توسع كالمسألة
المخاداة والاختصاص والتشارك والكثرة والتعدد والهيئة الاجتماعية العارضة لمخبرات السير مثلا
باني مرتبة الحكمي عنه وحاق الواقع الغير محقق الدبر واما في مرتبة الحكاية والملاحظة الذهنية والانتساب الذهني
الاسماء العقلية المعبر عنه بمرتبة المحل عند اهل المعقول فتعد لا يتعد والنسبة والمحكوم به اصلا في هذه المرتبة تعلق اللحاظ
اجمالي الوحداني بالنسب لانه المتعدد الكثير سواء كان مفهوما الكثرة والتعدد ملحوظا وتصورا مفهوما كما في جاري القوم
المسلمون ومسلمون وكما في مفهوم لفظ الكثرة لنفسه او لا يكون ملحوظا ومفهوما او لا يكون ملحوظا ومفهوما كما في قوله
لمت نفسا قدمت واخرت وقوله تعالى يؤمنون بذكر الانسان وانى له الذكرى وكقولك جاري طائفة من المسلمين
بماعة من الفضلاء وبنهم عسكر الملك مسكر فجميع لفظ طائفة والجماعة شيئا واحدا واما واحدنا يور وعليها التما
ما نيتية بذلك اللحاظ الواحداني وكذا بملاحظة مجموع اشخاص كثيرة لم وحدة صناعية شيئا واحدا هو المظهر للمعبر
مسكر هذا اللحاظ الوحداني الاجمالي تخليق بعد جعل مرتبة الكثرة المحفظة والتعدد الصرف اى الكثرة من حيث هي
كثرة مجموعة اى قلبا كثرة معروفة للهيئة الوحدانية والصورة الاجتماعية ووفق بينهما نحو من الاعتبار
للحاظ ثم بعد هذا المحل والقلب اللحاظي يتجلى به اللحاظ الاجمالي الوحداني وقد يتعد والنسبة والمحكوم به لا يتعد

[illegible]

مفهوميا حقيقة بان يتعد لها صورتان وكثيرا لما مفهوم ان في انفسها بل يتحقق مفهوم واحد لها تفصيل او لا ثم يتوسط في كل واحد
 العطف مثلا لخط النسبة والمحكم به مع المعطوف ملاحظة اجمالية وحدانية كانه مشتمل عليها بتوسط هذا العطف او كان مجموع العطف
 والمعطوف مشتمل عليها اشتراكا اجماليا لا اجمالا بل الى تفصيل الاجزاء بل الى تفصيل المتعلقات والامور الخارجية اللازمة في مرتبة
 الحكم وقد حققنا هذه النحوس الاجمال في شبهة النسبة البسيطة المختصرة المميزان في بحث تحقيق حقيقة معنى الفعل ونه امثل قولنا جازي
 ريد وعمرو والافانث تعلم ان النسبة الواحدة المحلية لا تصور بين اكثر من اثنين بل لا بد لها من تسعين كالموضوع في الحكم
 لا امكان لا ريد والقض منها فكيف تصور نسبة المكي الواحد المحكوم به للمخوط من حيث هو مفهوم واحد الى اثنين بالمحكم عليه بهذا
 باطل قطعا على ما قرر في المعقول وانما في باقي حروف العطف كلا ولكن ويل واو واما واما فالحال ان النسبة الواحدة الواحدة
 بعد تعلق معاني الحروف الثلاثة الاول بتلك النسبة تلحظ اجمالا بعد ملاحظة تلك الحروف مع المعطوف من حيث هي متفقة بالاجزاء
 اوالنسبة او الاستدراك او الاضرب القضا اجماليا وبالجملة لم يخطأ ويقعور في مرتبة الالفام الذموني والملاحظة العقلية بتلك
 احدهما صريحة تفصيلية معقولة تمايز اجزائها والثانية ضمنية اجمالية غير صريحة بلا تمايزا كانا كالقضية الموجبة المركبة عند بل
 المميزان وهذا جازي الواو والفاء وثم وحتى ولا ولكن ويل واما في او وام واما فاما النسبة واحدة ومحكم به واحد ولا تتعد
 اصلا الامر من حيث التفصيل والامر من حيث الاجمال المتمايز عن التفصيل وتلك النسبة نسبة الى امرين اثنين او شيئا هو الموضوع
 حقيقة فالمحكم عليه لما فهم كل ليس مفهوم الامر الدائر بين اثنين او شيئا او مفهوم احدهما او احداهما
 او حائضا بينهما لا خصوص واحد من فينك اثنين او شيئا كما يتاورد اليه الذهن وليبق اليه الوهم فافهم هذه الكلمة العاطفة
 افهمتها شال حدة منك ورايها البديل وهو التام الذي قصد النسبة اليه بالذات لا الى متبوعه لا ابتداء ولا انتهاء
 فغير المعطوف بالحرف قد خرج بقيد قصد النسبة اليه بالذات قصد اصليا لكونها غير مقصودة بالذات بالنسبة فخرج المعطوف
 به لقولنا لا الى متبوعه ولقي المعطوف بل فخرج بقولنا لا ابتداء ولا انتهاء فان المعطوف عليه بل لا يكون غير مقصودا ابتداء
 ابتداء وانتهاء اي حين العطف بل قال الشيخ الرضي وانا الى الان لم نظهر في فرق جلي بين بديل الكل من الكل وبين عطف
 البيان بل لا اري عطف البيان الا بديل الكل كما هو ظاهر كلامه بيوي فانه لم يذكر عطف البيان بل قال ما بديل المعرفة من
 التكررة فيجوز مرت بجان عبد الله كانه قيل من عزت اوطن انه ليقال له ذلك فابديل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك
 لتندى الى امر او ستقيم صراط السلاية قال ومن البديل ايضا قولك مرت يقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جدي اي هم عبد
 وزيد وخالد انتهى وخرج غير من اتباع النخاة بينهما بوجوبين الاول ان البديل وهو المقصود بالنسبة ولا يكون البديل
 منه مقصودا بها والثاني ان البديل في حكم تكثير العاقل لا في عطف البيان فان المقصود فيه بالنسبة هو المبين والبيان
 فرع المبين ولولا المبين لم يوت به فليكون المقصود هو الاول وكذا هو ليس في حكم تكثير العاقل وقد يفرق بينهما لعدم
 وجوب توافق البديل والمبديل منه تعريفيا وتكثيرا بخلاف عطف البيان والشيخ الرضي رد كلا من هذه الوجود فرد الاول

ينبغي ان المقصود في البديل هو البديل دون المبدل منه لانه منسوب اليه في الظاهر ولا يبين في ذاته في ذكر وجهه في مذهبنا فكل من
 الفصحاء عن الغفور ولا سيما كلامه تعالى وكلامه منسوبة الى المبد عليه وسلم فادما كونه غير مقصود بالنسبة ومبني على خلاف الظاهر في مذهبنا
 يمنع كون البديل في حكم تكرير العامل وعلى التمثل فيما يعلامة يعرف الفرق فيما لم يتكرر فيه العامل ورد الثالث فيكون البديل
 في عطف البيان ايضا اقول الحق ان الفرق بينهما ليس على تبين ظاهر اني الالفاظ التي هي مطامع الظاهر النماة ووطايج انكار
 السعاق في الالفاظ واللغات بل الفرق بينهما مقصود لخاصي معنوي متعلق بحقيق الغفور وميق الخوض وادمان الان في اقل
 قصد المتكلم ولا خطه والتفات وتوجيه اوله بالذات باي شئ هو اهو بالمبتدوع او بالتالي فان تعلق بالذات بالمبتدوع
 وجب بالتالي للتفسير والايضاح والبيان لا لتعلق بالنسبة بالذات في الملاحظة المقصودة والانساب العقلية فهو طبع البيان
 وان تعلق بالتالي في باب الاسناد والذنب او الاخبار الحكماء او الحكاية الحمائية في الاخبار والقضايا فهو البديل فخرج الزيد
 لكون المبدل منه غير مقصود بالنسبة انه غير مقصود بها اصلا حتى يخرج الامر الى كون ايراد القبول القصد به الى انه غير مقصود
 بالذات فقدا اصلها في بالنسبة وان كان منسوب اليه ظاهرا لانه مقصود بالعرض بلا مرتبة فيما سوى بعض اقسام بديل
 الغلط واما وجه الفرق الثاني فتعلق بتمايزها في بعض المقامات تمايزا فظاهرا كما في قوله سانا ابن التارك الكبير في
 على ما يسمى بضم البديل على اربعة اقسام بديل الكل من الكل وبديل البعض من الكل وبديل الاشتمال وبديل الغلط ووجه
 الاستحصاء ان مصداق البديل والمبدل منه ان كان واحدا بان يكونا متحدين بالذات وان تمايزا في المصنوع فهو بديل الكل و
 ان لم يكن مصداقا واحدا فاما ان يكون البديل جزء من المبدل منه وبعضه فهو بديل البعض واما ان يكون خارجا عنه فاما
 وثيقا ضاه الاول بوجه ما فهو بديل الاشتمال او لا فهو بديل الغلط ووجه تسمية بديل الغلط وبديل الكل بديل البعض بظاهر
 واما وجه تسمية بديل الاشتمال فقد نقل الرضوي عن ابن جعفر انه قيل له بديل الاشتمال لا اشتغال المبتدوع على التالى لا الاشتمال
 الظروف على الظروف بل من حيث كونه والا عليه اجمالا ومتقاصيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متوقفة الى ذكر
 ثان متوقعة له فيبقى الثاني ملحوظا لما اقبل في الاول منبأ له ونقل عن الميرد وقال القولان متقاربان انه مسمى بديل اشتمال
 لا اشتغال العقل المسند الى المبدل منه على البديل المتيقن ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لاكتسفه
 بين جهة المعنى لانه لم يحجب للحمه ودمه بل معنى فيه وكذا اسلوبه في ظاهره في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال
 عن نفس الشجر في قوله تعالى ليلنوك عن شجر الحر لم غير مقيدا لان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا العن اصحاب
 الاخذ ودمها غير مقيد الا لعلم نذكر الاخذ ودمها استحقاقه اللعن بخلاف ضرب زيد عبيده فانه بديل الغلط لان
 زيد عبيد لم يحتاج الى شئ آخر ولا لقول في بديل الاشتمال نحو قتل الامير سيفه وبني الوزير وكلاهما لان شبه بديل
 الاشتمال ان لا يتقاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للجمال الذي فيه
 وبها الاول غير محمل اذ يتقاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الا بطلان



اشتمى وهذا تفصيل وبيان حسن نافع لك في معرفة بديل الاشتغال ونمذجه عن بديل الخلط وعمل اليجوز الابدال بذكر قول
الاقسام الاربعه للمبدل فواند فقه ذكر في قوائد بديل لكل من الكل ثلاثة امور الاول ان يكون الاول اشر من الثاني
متصفا بصفة او الثاني اشر من الأول بالعلم زيد وبرجل صالح زيد والثاني ان يجازي به لمجرد التفسير بعد الابهام من
ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولاً والتفسير ثانياً وقعا وتأثيراً في القلب ليس الا بالبيان
بالمفرد ولا يجوز مررت برجل زيد فان الفائدة المحاصلة من اجل تحصل من زيد لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
رجل اولاً فائدة في الابهام بعد التفسير والثالث ان يكون الثاني موضعاً للاول وفي هذا التفصيل تذكور وتفرق في
وعطف البيان نحو اقم يا عبد الوهف عمر اذا اريد نسيته بالذات الى عمر وذكروا كلمة الرضى ومن قوائد ابدال
عن الكل انك اذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانت قصيدتك من على مخاطب وارادت ان الاكرام وقصبت
حيث انه اخوك وهذه الفائدة مثلاً لا يفيد ما عطف البيان وهذا القيم من وجود الفرق بينهما باعتبار طائفة
ومثل هذا من القوائد الجزئية الخاصة التي لا تخص في الامثلة الجزئية الشخصية العدمية التامى في قال الشيخ الرضى
والفائدة في بديل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك
ان المستكم تحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول لقول اكلت الرغيف ثلثة فقصد بالرخيف ثلث الرغيف
ينمين ذلك بقوله ثلثة وكذا بديل الاشتغال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد بالثاني
نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلبت يدا اذا سلبت ثوبه على
المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه انتهى واما بديل الخلط فثلثة اقسام على ما ذكره الرضى
الاول الابداء وهو ان تذكر المبدل منه من قصد وتقدم قوم انك غلط لكون الثاني اجنبياً وهذا معتد الشعراء
كثيراً للمبالغة والتفنن في القضاة وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كالمكان
مستعد الذكر انجم غلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول التشبيه بالبدور وكذا قولك بدر شمس ومن هذا
ما يقول شعراء الفرس يقولون غلط الغفيم ويقولون نه نه قال المؤلف في بعض قصائده الفارسية عجبى عزى لوزدي
باطن طالب نه نه قمرى بلكه دكاي بكياست والثاني غلط صحيح محقق كما اذا اردت مثلاً ان تقول جاءني
بحار فبك لسانك الى رجل ثم تذكرت غلط فقلت حمار والثالث لسان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يبتعد
عنك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تذكر المقصود ولا يجزى الغلط الصرف ولا بديل السنان
في كلام الغصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلاً وان وقع في كلام محقق الاضرب عن
الغلط فيه بل مثل قوله تعالى حكاية عن الكفار بل قالوا انصاف احلام بل فتراه بل هو شاعر الآتي
بديل الغلط البديل الذي كان سبب البيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط

وبدل الكل من الكل بحسب موافقة للمتبع في الافراد الثنية والمج والنايت فقط لاني التعريف والتسليم والاببدال
 الآخر فلا يلزم موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير وفروعا الفيا تم المبدل منه والبديل قد يكونان معرفتين وربما يكونان
 نكرتين وعينا مختلفين واذا ابدل بالثنية من المعرفة فيجب توصيف النكرة بالصفة نحو قوله تعالى لنسفنا بالناصية ما نصية
 كاذبة وقوله تعالى وانك لتنتدى الى صراط مستقيم صراط التدا الذي الآتية وهذا التعميم ياربع صور جازني بجميع الابدال الاربعة
 فترقى الصور الى ستة عشر بفرب الربعة في الربعة ثم وجوب توصيف المعرفة للصفة انما هو في بدل الكل ولعل الرضى عن
 ابى على ان الحق جواز تركه اذا استقيد من البديل باليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذ الم يحل
 طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وحش من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقدس ثم بما قد يكونان اسمين ظاهرين
 ومضمينين وبعد ما ظهر اذ الآخر مضمرا لكن لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل لكل الامن الضمير الغائب نحو ضربته زيد انعم
 قد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجع البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عفا العبد
 يوم القيامة ويجل فيه ما ناجم ايضا عفا ويجل ثم اذا اجتمعت التوابع بدئى بالفت ثم بالتاكيد ثم بالبديل ثم بالمنسوق
 اى المعطوف بعطف النسق اما الابتداء بالفت قبل التاكيد فلما عللوا به قوله لم ان النكرة لا تؤكد ويقدم التاكيد على البديل
 لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه ويقدم البديل على المنسوق لان البديل له
 نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالجزئية او الاشمال واما بديل الغلط فتادرو والمنسوق اجنبى عن متبوعه
 كذا قال الرضى في شرح الكافية وعندى ان الاحق بالتقديم هو الالهم باعتبار القصد والملاحظة في الايراد والالتزام
 فاعل ذلك الترتيب يقطع النظر عن هذه الالهمية ثم الاحتساب في هذا الترتيب عن مخافة اللبس لعله واجب لان الاحتراز
 منه ضرورى والترتيب مرعى بالاولوية وخامسا عطف البيان وهو التالى للمورد والفتح متبوعه مغاير للفت نحو
 قول الاعرابى قسم باليد ابو جعفر عمر بن الخطاب كنية ابن الخطاب ثانيا الخلفاء رضى الله عنه وهى غير مشورة فادفع
 ذاته باسمه العلمى المشتهر به وهو عمر وتامره باسمه من لقب ولاد به اغفر له اللهم كان فخره ومثل قول الشاعر انا ابن
 التارك المبكى لشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان للنكير ولا يمكن كونه بدلا لان البديل في حكم تكرير العامل
 فيجب فيه ان يصلح لادخال العامل في المبدل منه عليه ولا يمكن ههنا اعادة العامل عليه فانه حينئذ يكون اصلا اما ابن
 التارك بشرو هو مثل الضارب زيد وهو لا يجوز كما يجوز الضارب الرجل فيجوز التارك المبكى وليس عطف البيان في
 حكم تكرير العامل وقد منع الرضى كما ذكرنا واورد جابن اخرين ايضا عن هذا البيت الاول التمسك بقول الفراء انه
 يجوز الضارب زيد وعليه يلزم مخالفة الجمهور فلا اعتداد بقول الواحد بازاءهم والثاني انه نقل عن المبرد انه انكر رواية
 المبرد في بشرو وقال لا يجوز في بشرو الا الضرب بناء على انه بدل والبديل يجب جواز قيامه مقام المتبوع فكذا تم بيان الحرب
 من الاسم بمتبوعه وتوابعها ولقد عيدا اسماء كل من القبيلتين بالسخرار واقصا ما في قبض في بيان المبني من الاسماء

فتقول المبني من الاسم بالاستعانة بالاعراب او قبول عمل الحامل او الالفعل والثا شر باخره منه تركيبا بالاعراب بسبب بسبب
 الاصل موثرة وقد فضلت المناسبة الموثرة في الكتب الطوال فانظر فيها والقاب واخر المبني ضم وفتح وكسرة وقد عرفت
 البصره واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني والقاب لبناء في المعرب واليه فرقون بينا ثم انهم يسمون
 الحركات والسكران في البناء فيطلقون على الابلين انه مفتوح وكذا على المسلمين عند من كسره على ياريلين و
 مسلمون انما مبنيان على الضم مجازا فان هذه الحروف ثمانية مقام حركات البناء فيطلق عليها اسماء تلك الحركات تجوز ان
 اصل رضع الرضع والنصب والجر الفعل للحركات الضم والفتح والكسر ثم عمموا والظن هو على الحروف الثمانية مقامها ما
 الرضي على خلاف ما عليه ابن الجاحب والمبني من الاسماء بالمشابهة بينها سبعة منها بمشابهة الحروف وواحد ما
 اسماء الافعال بمشابهة الفعل بعضها لاشتمالها على معنى الماضي وبعضها لاشتمالها على معنى الامر فاولها المضمرات والمضمر
 وضع للاشارة والارجاع الى معنى المتكلم والمخاطب او الغائب المتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ووضع الضمائر لرفع القاب
 ووضع ان المراد غيره كما اذا قال زيد ضربت فلوقال مكانه ضرب زيد لم يأتواهم انه غيره لان في الاسماء اشتراكا وكذا في الخطاب
 والغائب وفي الضمائر المقابلة مع ذلك فائدة الاختصار في اللفظ ايضا ووجه بناء ما اشياء بها بالحروف وضعا كالبناء
 في ضربت والكاف في ضربك لفظا بناء التانيث والكاف المحرقة ثم حلت عليها اليقينة الضمائر كانا ونحن طرد اللباب ومعنى جبه
 احتياجا الى المفسر كالمختار في المسك والمخاطب ولقد تم الذكر في الغائب كافتقار الحروف الى متعلقاتها وضم ضمائم الالفاظ
 ليقيم مقامها وقد يقال في وجه بناء ما ان موجب الاعراب هو توارد المعاني المختلفة المتقاضية للاعراب كالفا علىه والمفعولية
 والاضافة والضمائر مستغنية عن تواردها باختلاف صيغها الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير
 فالمراد من المقضية للاعراب كما كانت عوارض لبقية الاسماء مفارقة فوجب لتماثلها الاعراب المختلفة الطارئة على اواخرها
 سارت لازمة بل مقومة الضمائر فلم ينجح فيها الى طرأان علام الام اعراب ثم من تعريف الغنيم عرفت ان الاسماء الطارئة كلما
 موضعها لغنية لا باعتبار تقدم الذكر في كل ما في حكم الغائب فاذا قال زيد ضرب زيد فهو غائب حكما وان كان الفاعل هو
 ولا يندق عليه التعريف لان زيدا لم يوضع للمكلم من حيث هو مكلم بل لذات مخصوصة عبرت متكلمة او مخاطبة او غائبة فانهم
 ثم التزم اللفظ في ضمير الغائب قسما مقدم لفظي تحقيقي نحو ضرب زيد غلامه ومقدم لفظي تقديري نحو ضرب غلامه
 زيدا زيد مقدم في اللفظ من حيث هو فاعل استحق التقديم في اللفظ على مفعوله والمقدم المعنوي في المرجح له قسما
 ايضا احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمرجح ويدل عليه انما يكونه خبر مدلوله كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للقوى
 فضمير المتبادر ليعود الى العبد وهو مصدر مدلول بالقسم للفعل وهو اعدوا وثانيهما ان يدل سياق الكلام على المفسر الترتيبا
 لا تضمنه كقوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السدس الآية لان سياق الكلام فيما قيل يدل على المورث الترتيبا لانه
 الميراث المبوق له الكلام عليه وكقوله تعالى حتى توارث بالحق فان ذكر الغنى قبله قال على ان التوارث هو التوارث

أذكر على ظهر ما من داية والقرنية ذكر الداية مع لفظ النظر اى على ظهر الاض وتحو قوله تعالى كل من عليها فان والقيامة ذكرا انما مع انما
على اى على الارض وكقوله فانكنا نشا واحدة اى نسبت من جملة النساء لان الكلام فى بيان الارث والورثة ومعنى التقية الحكم ان يكون
الضمير اى المعبر عن المرجع للضمير مؤخر اللفظ وليس هناك فى سياق الكلام ما يقتضى تقدري على حمل الضمير ما يدعى عليه انما او التثنية ما قبله او
بعيد الا ذلك الضمير فحقا حذرنا وان لم يكن تقدرا على الضمير لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظر الى وضع اللفظ فى الجملة ان وقع عليه
على الغائب فلو لم يتقدم مرجع اصله لبقى بها منكرا لا يعرف المراد حتى ياتي نفسه بعد والتكليف خلاف ومنه انما يقتضيه بما لا يقاب
حيث يرتكبه المضمون ولتقديم الذكر للضمير بان يذكره والاول شيئا مبها للشوق النفس السمع الى العثرة والاطلاق على المراد به ثم يذكر
فيكون اوضح فى النفس وبالمذكر مرتين اتمالا وتفصيلا كالمثل ضمير الشأن كقوله تعالى قل هو الله احد وكذا الضمير العنيفة وكذا الضمير المسمى
فى ربه جللا ونعم جللا وبسجللا وتولى تعالى سائر مثالا القوم الذين كذبوا الآية وكذا الضمير المبدل منه بقسره نحو مرت بزيادها انما صديقه الغما
معارف مع كونها سبعة منكرا لا تعرف لمصالح جبران ما قاتما من التعريف فبما يجبر الانكسار وجبران التفصان صارت معارف حكما وقد
انتصار الرضى لكارها لكاره الراجح الى التكررة ولا بد لامثال هذه الغما من احد ثلاثة امور اما فصله الضمير واما الجمع بالمفرد مجررا
واما الفصل بالضمير ومن بهنا صغفت تاخر مفسر الضمير فى باب التنازع على نهج اهل البصرة نحو فربى والكرمت زيدا واعلم انه اذا
عدة امور صالحة لتكون مراجع مفسرة للضمير فالمرجع هو الاقرب نحو جارى زيدا وعمرو وضربته اى عمرو والا ان تنفس القرنية على الابد
نحو جارى فى عالم وحائل فاكرمه ثم الضمير على خمسة اقسام مرفوع متصل اى غير منقل باللفظ والكلمة تحتاج الى ضمير فله اخرى قبله ومنقل
ومضروب متصل ومنفصل ومجروح متصل فقط وليس جالى المرفوع والمضروب والمجروح ما عرفت من اقسام المعرب فان الضمير يبنى على
بعض الضمير الواقع عدة فاعلا او متبدا او خيرا او بالجملة فى محل المرفوعات وكذا المضروب والمجروح لان معاني الاعراب المتقدمة له وحلة
فى سبع معانيها واولها لالفاظها وجواهرها وهذه الخمسة اذا ضربت فى ثمانية عشر فتا حاصلة للضرب ثلثة بالمكمل والمخاطب والغائب
فى ثلثة مفرود شتى وتجمع وضرب هذه التسعة فى المذكر والمؤنث صارت القسم العنيفة ليدعى ان ترتقى الاقسام الى التسعين
الكلمة وتنوعا للكلمة مكان استثنى المرفوع والمضروب المتصل والنفسل والمجروح المتصل فخرج غنم ون ضمير حاصلة من ضرب الاربعة فى ستة
والمرفوع المتصل مستر وبارد فالاستمر محصور بالماضى الغائب والغائبة وبالمضارع المكمل مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة
وفى صيغ الصفة مطلقا اى فى اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فى جميع الصيغ والامر على قياس المنع فى التكلم والمخاطب
لازم وفى غيرهما عارض والمنفصل نائب عن المتصل لا يجوز ايراده الا حيث لم يكن ايراد المتصل كما فى التقديم على ما حال كقوله تعالى
حكماية عن العباد يا ك نبيدوا يا ك نعين او بالفصل لغرض تحوير لوشنت الملكة من قبيل قوله تعالى لا اله الا انا والى
وقوله فانا اياكم على يدى اوفى صلال مبين وكقوله كاضرب الا انت او يكون العاقل مضوبا كقوله تعالى ابل هم قوم ضمون
او يكون الحرف عاملا والضمير مرفوعا نحو ما انت الانذير وما ان الا انت بمشكلا او بان سيد الله صدقة الله فمة الواقعة صفة
او حالا او خبرا غير ما هى صفة له حقيقة فى المعنى نحو هذا زيد بهار تبهى وفى ضمير المتكلم اى الياء الواقعة بالفعل ليزم نون الولاية

عن تلك الشجرة وقوله اولئك اصحاب النار وقوله اولئك جعلنا لكم الآيات وقوله لكم خير لكم ان كنتم تعلمون فمضى ذلك وذكرنا ذلك وذكرنا
واحد مختلف هذه الصنع باختلاف الخطاط حدة وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً ومخاطبة في الكل لاشارة السمية الى ان يكون
المحسوس فذا وهذا القريب الى المعنى عن اللام وحروف الخطاط ذكرنا لشار اليه المنوط الى المعنى بحرف اللام المحسوس من
وذلك للبعدى الى المعنى بهما وكذلك فانكنا وانكنا وقد يشهد ان فيكونان للمباعدة والاكاء قد يكونان للاشارة الى ان يكونان
الصفات المحسوسة المشاهدة وشم وهما وهما مشددا للاشارة الى المكان القريب وهناك المنوط وهناك للبعدى وما وجبنا به
الاشارة فهو عند الاكثرين لتضمنه معنى الحروف وهو للاشارة لانها معنى من المعاني فيدخل الكلام والكلم بعد غيرة انما ينبغي
ان يوضع له حرف فاذا لم يوضع صار اسم الاشارة كالمقسمن معنى الحرف وقيل لان وضع لحيثما نحو ذواتى وذى وضع حرف
على حرفين فهذا شبه على وحملت البواقي عليها طرد اللباب وقيل لاحتياجهما الى القرينة الرافعة لاهامه وهى اما الاشارة
المحسوسة او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره ثم قد يستعمل ذلك موضع ذلك كقول تعالى ذلك نزل لكم واظهره لكم ذلك
لمن خشي لعنت منكم وقوله ذلك دنى ان لا تقولوا وقوله ذلك دنى ان لا تقرأوا وقد يستعمل ذلك موضع المتن كقول تعالى
عوان بين ذلك وقد يشارة الى الجمع كقول تعالى كل ذلك كان سعيه الاية والشها الموضوعات والموصول بالاية بمفعول لا يبا
ولا يحصل بمجاء التفرز الى الاصله بمعنى انه لا يصلح ركن الكلام وخبره او مضافا اليه اوجهه الى غير ذلك بلا حاشية الفصل المشتمل على
العائد الى التسمية المحصلة لغناه والمراد بالصله هي الجملة الخفية التي كالتجزئة المحصل لما قبلها ووجه تسميته بالموصولات ان منها ما وضع
على حرفين وضع الحرف كمن وما واللام وذو وحملت عليها البواقي طرد اللباب وان في معناها احتياجا في تمامها كما وخبر الى
الفصل المشتمل على العائد اليها كقار الحرف بمجاءه الى غيره في الجزئية وذلك من جهة علوية الابهام وبجود الشيوع والتفرز في
معانيها لا من عدم استقلالها حتى تقصير حروفها في اسماء الاشارة ولذا يقال لها مبهات وانما وجب كون الصلة علمية لان
وضع الموصول على ما قاله الرضى على ان الطائفة للمكلم على ما يعتقد ان الخطاب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم المحصول له اما
نحو اذ الذي يبقى او في احد الازمنة نحو الذي ضربى او اذ الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم المحصول
له استمرار او في احد الازمنة نحو الذي يبقى ملكه او ملكه باق واذ الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المتكلم
يعرفه بكونه او يكون سببه حكما على شئ وانما او في احد الازمنة نحو الذي اخوك هو اذ الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك
هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على شيئا واحد ان للموصولات معارف وضعا لان وضعا على اطلاقها على المعلوم بمعنى ذلك
لغيت من مرتبة لقيت الانسان المعبود بكونه مضروبك وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد الحكم
قبل فكر الموصول وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم من خصائص الجمل والجمعا ان يكون جملة خبرية لموجب
ان الحكم معلوم الوقوع للمخاطب قبل خال الخطاب وخامسها ان لا بد في الصلة من عائد لان الحكم المضمون في الصلة
منطق بالموصول فلا بد من ذكر ما كالموصول في الصلة ولو لم يذكر التضمين العائد اليه لما ثبت الصلة اجنبية لان

الرجل مستقلة بالفتحة لولا الراء فيها وقد سبغني باسم الظاهر عن الصغير نحو ما جازني زيد الذي ضرب زيد ونحو ما جازني الرجل الذي
 ذلك الرجل ثم الضمة قد تكون في صورة المفرد كاسم الفاعل واسم المفعول ليعيان صلتى الالف واللام وقال المازني في جرد المجرى
 وقال الرمشمي في مفتوحة من الذي واخواته والجمهور على كونها موصولة مستقلة باسمه واسم الفاعل واخواتها المفرد بفتح الميم
 القرب نكر موصولة دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصية والفعل في صورة الاسم الفعل النكر
 في صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول اي المفعول في صورة اسم المفعول والبقية على معنيهما الفعلين والموصولات الاربعة
 للمذكر والتي للمؤنث والذات والذين واللتين لثناهما والاولى والذين لجميع المذكر واللاتي واللاتي واللاتي
 لجميع المؤنث وما خفي في العقول نكر او مؤنثا ومفردا ومثنى وجما ومن لذوى العقول مطلقا وقد سبغنا ما جازني
 واية لذوى العقول وذو عند قبيلة بني طي وماذا والالف واللام وصيغة الفاعل العائد الى الموصول المحذوف وغيره
 العائد جانبا للحدف وكذا المجرى ونحو قوله تعالى فاصدع بالمرأى لومره واما الاسمية قد تكون موصولة وتارة استفهامية
 شرطية وظهر موصوفة ومرة مائة بمعنى شئ وصفة ومن منقصة الى هذه الحاشية الا انه لا يكون تامر ولا مضمة واي واجتنب
 مغرب في الموصولات الاربعة الا اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى تنزع من كل شقة ايم اشد على الرحمن عينا بفتح ناء و
 رابعا الكلمات ما يكتفى به عن العدد والميم والحديث الميم بان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير ميم
 في الدلالة على تعينه اما اللهايم على بعض السامعين كقولك جازني فلان مرديا به زيدا وقال فلان كبت وذيت ابها الى غير
 من يسمع او تسمية المعبر عنه كمن للفرح او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت اي جامعته وكان الخاط للحدث في قوله تعالى
 او جاز احد منكم من الخاط الاية او لا خضار كالضائر الراجعة الى مقدم او لنوع من الفضاة كقولك كنية ايا والكثير القرى اية
 ذلك من الاغراض والمكني عنه قد يكون لفظا تقدير او به مخاضه نحو مررت برجل فخل اي محق وقد يراى به مجرد ذلك اللفظ كاذن
 والمعينات نحو الكف الكف في ممة وكذا الاوزان المكني بها عن موزوناتنا في اصطلاح النحاة نحو افعل صفة لا يفرق
 فهو عبارة عن كلمة او لها مزة رائدة بعد ما فار ساكنة بعد ما عين مفتوحة بعد ما لام فعلى هذا لم الاستفهامية كناية لكونها
 سوالا عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغير ما من اسما الاستفهام لكونها اسئلة عن معين غير مصرح باسمه وكذا اسما
 المشروط كناية يكتفى بها عن المعينات غير المحصورة اختصارا وصيغة الخائب كناية ثم المبنى من الكلمات كم وكذا او كين و
 كبت وذيت وكذا اسما الاستفهام والتشريط لكونها اباءا علمية اما وجبنا كم انجرتية فلكونها موصوفة وفتح الحروف
 على حرفين او شبهها باحتواء الاستفهامية والاستفهامية ظاهرة الشبهة بالحروف لاشتمالها على معنى الاستفهام الذي
 هو حرفي واما وجبنا كذا فلانه في الاصل في المقصود به الاشارة وخل عليه كاف التشبيه وكان ذاتا رابعا الى
 معين في ذهن المتكلم منهم عند السامع ثم صار الجموع بمعنى كم وانجى عن الحرفين معنى التشبيه والاشارة كذا قاله
 فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا نقول ان كذا مالك واما كين على ما قاله فلان الكاف فيه كاف التشبيه دخلت

شرح المصنف

في التي هي في غاية الاسهام وفيه ما قطع من الاضافه فكل من كان في كون الجوز بين يمين منته "الح" في الاشارة
 في الاصل الى المصنف بخلاف اى فانه للعدد والبهم والتميز في كذا وكاين في الاصل من بكاف "الح" في الاشارة
 ان منقولته في الرضى راينا تركها احب رواها وصح بنا كيت ووزيت فلانها بيننا الا ان كلاهما كايه واثمة وفتح الكايم واثمة
 من حيث هي لا يستحق اعابا ولا يبار والمفرد لا يكون مخلوفا عن احد الوصفين فيبقى على الاصل الذي هو البناء لان التام من
 الاعراب والتركيب مبني لان عدم العلة على عدم ثم لم الاستفهامية تمير بالندوب ففرد وتميز الخيرية محروزة ففرد
 وقدير دخل على معنى من وجوه الاستفهامية والخيرية عند الكلام وانما القصب تمير الاستفهامية وفرد عماله على الراجح
 من العدد وانما الجز تمير الخيرية لاضافتها اليه وقد يقال بتقدير من واذا وقع الفصل بينه وبين تمير بالبعثان بحسب
 الايمان عن الكلام يتبع بالفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وقوله كم امكننا من قسرية وحال الاستفهامية في
 كالحيرية واعلم ان للذين القام في امثال هذه الالوان امر آخر ورايا منقرا عن الاراء على وجه من اراء الكلام وهو ان
 الاسماء تشمل على المعاني المحرفية وتضمنها تضمنها كالتضمن التفصيلي لهذا تضمنها امر استقلا يحتاج اليه المعنى المحرفي ونتيجة كبر
 وليد به خلته ويرتفع به احتياجه واقفا في قصير به المجموع مستقلا ببيان ذلك على منط الاختصار في ضمن بعض الاشياء
 ان اسما الاشارة يتضمن معانيها معنيين احدهما معنى الذات المبهمة والاخر معنى الاشارة الحسية الواقعة حقيقة لتلك الذات
 وهذا المعنى الاخير ملحوظ من حيث هو معنى حرفي لكن المجموع صار مستقلا لان غير المستقل احتاج الى المتقل الذي في ذلك
 المجموع فلم يتجزم المجموع الى الخارج بل حصل بها حقيقة محصلة تحقق العلاقة الافتقارية وكذا معنى الضمائر تضمنين
 احدهما معنى الذات المبهمة والاخر معنى الوجود والرجوع اليها وهو معنى حرفي بمعنى انه ملحوظ بهذه الحيثية وكذا معنى الكنايا
 مشتمل اشمالا اجماليا على معنيين معنى الذات او الحديث او العدد ومعنى الكناية المعبر فيها وهذا ملحوظ من حيث هو معنى
 حرفي فاقرى الانعام الى انعام الغير وكذلك حال الموصولات لاشتمالها على معنى العدد وهو معنى حرفي فاذا انضم المعنى الغير المستقل
 الى المستقل صار المجموع مستقلا ومن هنا يصلح قولنا لا فرس في قولنا زيد لا فرس خير مما لا على زيد بالمواطاة وعند
 ان الخبر الموصول في قولنا زيد في الدار موقفت مفهوم في الدار بلا ملاحظة تقدير مستقر او ثابت او حاصل او ثبت واستقر
 وغير ذلك بل هذه التقديرات ضرورات لفظية يحتمل بها الصبيان على التركيب المبهمة وذلك لان مفهوم لفظ في والكا
 في مستقل في نفسه لكنه صار مستقلا بالضمائية الى مفهوم الدار كما ان مفهوم لفظ لا كان غير مستقل وصار مستقلا بالضمارة الى
 الفرس والخبر به نقصانه والسند به خلته وشيخ به لفظه الجامع وفاز منه بالرى من لعشش لكن هذا المفهوم الاستقلال بالحاصل
 الانعام مفهوم لفظ في الى معنى الدار وان صلح خبرا صا واما الكثرة لا يصلح ان يحل على زيد مثلا معلوما طائيا كما ان مفهوم الحديث
 لا نحو في الفعل وان صلح خبرا ومكمله لا استقلال لكثرة لا يصلح ان يحل على فاعلا معلوما طائيا بل ملاحظا قايما بالحق
 لكنه نالنا في هذه الملاحظة ان الحمل في قولنا زيد في الدار محل اشتقاق لا مواطاة نعم اذا لوحظ في نحو من انما لا

وفي مجرى من مجارى المحاورات اعتبار مفهوم المستقر والثابت او الحاصل بنقله وكذا ان سلم تقدير الفاعل على
 اغراضه الخفية ولو كان التقدير تقدير الفعل كما هو مذموب الاكثر اى التقدير استقراره وحصل فيبقى على هذا الصياغة
 لان الفعل قدّم او اخر حمله على فاعله لفظيا كان كالمناخر عنه او محتويا كالمبتداء المتقدم عليه الرجوع اليه الفعل ضمير بالبناء
 له لفظا لا يمكن حمله عليه الاشتقاقا ومجمله فاعلا في صورة التأخير ومثله في حال التقديم لا يفرق في اعتبار نحوى الفعل ونظيره
 اخذ النحويين الى الآخر لانه لم يأت به الفرق بحسب اصل المعنى ونسخ المفهوم وان حصل به التاكيد والتقوى في الحكم تكلمنا
 بهذه كلها من الاحكام اللفظية لا تعلق لها بنسخ المعنى وحذف المفهوم واذا عرفت هذا التقدير المحقق للتشديد علمت وبه
 بناء المثال هذه المبيّنات فانه هو شأنها على المعاني الخفية وتضمنها اياها على تلك الانماط وما يقال ان مجموع النقل
 وغيره غير على ما هو المشهور فهو عندى مخصوص بالوكيون فيه المستقل محتاجا اليه لغير المستقل وهذه القاعدة انما هي في
 معنى اخر للمستقل وغير المستقل اى معنى يتخلق بالاتفات بالذات ولعلقة بالعرض وقد حققنا شيئا من هذا في مقامات
 آخر فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون اشتقاق المشتقة على نسبة التقييدية للوصف المبدء الى الذات المهيمنة فيها
 مبنية لوجود هذا النحوس شيئا بالحروف قلنا اولها انها ليست مشتقة على نسبة بحسب مرتبة المخطوط والحقيقة المعنوية بل انما
 هي في محاطها وعنوانها وتعبيرها بخلاف هذه الاسماء المبنية فتدبر وتاينا بان كفة الاعراب فيها حارات راجعة على
 كفة البناء وهذا الجانب فيها غالب على جانب البناء لوجودها كونه الاعراب هو الاصل في الاسماء ومنها كونهما نافية
 مشابهة المفضل نائبة عنه بعضها في العمل فاصلا والنوب عنه لما عوب فانبجته ومنها ان انبتها الثقيلة كثرة الحروف
 الاقل منها من اربعة احرف الاقل القليل والمقالة في البناء وكثرة الحروف منافية للبناء فان الحروف المتشابهة
 او ضما على حرفين او حرف وقليل منها ما له ثلثة احرف فالثقل في البناء عارض البناء ومنها انها لو جعلت مبنية
 لكثرت المبيّنات كثرة لا يحصى تحديدها في الاسماء ولعل لم يتميز العارف المتبع الفاحص ان الاصل فيها الاعراب
 والبناء لعروض عارض بل جعله يسبق ذهنه الى ان الاصل فيها البناء والبناء ان المشتقات مستقلة باعتبار
 الذات المهيمنة وباعتبار مضافها المحلّى المصدى وهو معنى وصفى متعين لمفهومه بخلاف لمثال هذه المبيّنات التي
 كالمنا فيها فان اشتقاها باعتبار الذات المهيمنة فقط وهي مهيمنة وهو ادى نحوى الوجود فان المهيمن يحصل لوجوده بالمعنى
 فالهيمن لا يباين به ليلق بين الوجود والعدم كالمجنس لا يمتزج فيها ولا يمتزج فالا استقلال بجانبيه في المشتقات
 عدمه بخلاف هذه الاسماء علا ان الاحتياج والاتقار في معاني هذه الاسماء الى المرجع او المشار اليه او الفعل او
 تحصيل الالهام في الكنايات ورتج بهم التقدير في الظروف المنقطعة صار ماسا عدا ما عند البناء في تأكيد شيئا
 مضابا لها الحروف فافهم وتنقم وخامسها اسما والافعال وهي الاسماء التي تاتي بمعنى الافعال انما هي
 او بمعنى الامر وهي كثيرة لا يحصى عددها ووجه ثلثها ان كل ما معانيها مشابهة لمبنى الاصل وهو الماضي

في نسخة المعاني معاً وقد يقال انما ينبت كونها اسما لما اصل البناء وهو مطلق الفعل وعلى هذا لا حاجة الى الدواويل في هذا الباب
 يعني لا ينظم وفي نسخة ليس بمعنى لا تفعل بل بمعنى اسكت وكلفت وان اف واو و وني انفخرت وتوحيه لا يعني انفسه والوجه
 واما جعلوا الاسماء لا افعالا مع كون معانيها معاني الافعال نظر الى امر افعلي هو معانيها لا افعالا واما قوله في نسخة
 على بعضنا والتونين في بعضنا وكون ظاهر بعضهما ظاهرا وبعضها سارا ومجورا ثم جميع اسماء الافعال ونداء غارة في قوله اما
 عن المصادر الاصلية كرويد زيد او بلة زيد او كوفشان وسمرغان ولبان وششان كونها على وزن المصدر كاليان وكيمياء
 على وزن فوقاة ونزال كغبار وبتد كغروب وان لم يستعمل مصدرها اصلها كما استعمل رويد وبل في بعض الاحيان واما ما في نسخة
 المنقولة عن الاصوات نحو صه ووه وها وحي دايه وبك وسيت وقد يقال ان مثل ما في
 الكف وويما في الاغراء ووا في التعجب الاستطالة ووماء ووعدا في الانتعاش وويلك وويلك وويلك
 لزيد وعمر واليه اصوات نقلت الى المصادر ثم الى اسماء الافعال والتونين فيها كما في صه ووه وها وحي ووي مفتحة
 لا منقوبة لكن الظاهر عدم نقلها الى اسماء الافعال وكذا الظاهر في مثل اخ وكح واث واوه ونج اذا نصبت نحو افاد ولم
 تستعمل استعمال المصادر انما اسماء اصوات لا مصادر ولا اسماء افعال واما منقولة عن الظروف نحو انا كنت يدا او من الجار
 والمجرور نحو عليك زيدا واما عين فقد يقال انه سر يائي كقاييل ويايل بمعنى كذا فيجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا ومنه على الفتح
 ويخفف بحيث الالف فيقال عين على وزن كريم وقد يقال ان اصل القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير
 والنكير ثم جعل اسم فعل ومن اسماء الافعال لفظ كذب كما يقال كذب العتيق وكذب عليك الفصل وكذب الحج اي عليك
 به والزمه والمقصود به الاغراء واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر او الامر كثيرا كما كفي فيه بالاشارة من النطق بلفظه فكيف لا كفي
 بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الجرح ومعاني اسماء الافعال امر اكانت او غيره المبلغ واكد من معاني الافعال التي يقال انما معينا ما
 وكل افيه بمعنى الجرح فنية حتى التعجب فمعني بيات العبد وششان ما شد الاقراق وسرغان ما سرعه ولبان ما بطاوه
 والتعجب هو التاكيد المذكور كذا قال الرضي ومن اسماء الافعال اليك بمعنى هم عليك ولفظك اليك واذهب عني ومنادراك اي
 تانروراك ومنادوك زيد بمعنى خذ ومنه لم واث وحيل واما التونين في بعض الاسماء فعند الجمهور للتكثير نحو صه ووه
 وليست لتكثير الفعل الذي يخافه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا بل لتكثير المضمون في معنى القول للكون المنون اما مصدر او متو
 قائم مقام المصدر او لا فانتقل عنه الى اسم الفعل ثانيا فمعني سكوتا ما واه بمعنى زيادة ما فيكون المجرور عن التونين بالحق كالمعجب
 فمنه اسكت السكوت المصنوع والمعين وتعين المصدر تبين متعلقة اي للسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث
 المعين فما زان لا يسكت الخاف من غير الحديث للشارع وكذا مناهي كف عن هذا الشيء واه اي ات الحديث المصنوع ومعني
 التكثير في سيات سكوتا اي افعل سكوتا مطلقا واقعا على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان هذا هو الكلام المحمل الذي
 اوسد الرضي في مثله كما فيه ثم فصل تفصيل بالغا في تقدير اسماء الافعال وبيان الفاظها ونحوها وما فيها فاصح اليه

الى المحل لا غير لكن اضافنا في المعنى الى مضاد تلك المحل فكانت المضافة اليه محذوف وكذا لا يبنى من المقطوع عن الاضافة بليل المضاد اليه
منو بالفتحة وجه البناء فيه كما ذكرنا نحو كنت قبلا اسي قديما والذكرة اولا اسي متقدما ولذا قد يكون اول مبني وقد يكون منصوبا معربا
وقد يكون معربا غير منصوب اذا اريد به الاولية من آخر فهو صيغة افعال التفضيل وسميت الظروف المقطوعة من الاضافة نيات لانه
لم يكن حتمنا في الاصل ان تكون ناية لوجوب اضافتها واذا قطعت صلت ناية فكانت استغراب ميسر ومتاغاية لما قلناه ذلك
لوصفها والظروف بمعنى الزمان كالיום والحين يكون اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر فمنها الى الاسمية وعلى التقديرين يبنى على ان
لغزلة تعالى يومهم على البناء لفتنهم وقوله يومهم بسم بالفتحة فمن هذه الظروف المبينة اذ لما مضى واذا للمستقبل وقد يكون
للهما جادة ومنها بين والى للمكان استقنا ما وشرطا وقد يكون الى بمعنى كيف نحو قوله تعالى اني لو يكون وقوله فالتوا اخرتمكم الى شتم
وقيد بحكي بمعنى متى وقد اول به قوله تعالى اني شتمت منها فومند بمعنى اول المدقة اذ دخل على المفرد العزفة نحو نديوم الجمعة و
منذ يومها وبمعنى جميع المدة اذ دخل على ما قصد من المدة ومنها لذي ولدن ولد ولد ومنها لغات خرو منها قط لما مضى المنفى
وعوض المستقبل المنفى نحو ما ضربت قط ولا اضر به عوض بمعنى دائما وابدا ويجري بهذه الظروف مثل وغير مع ما وان فهم
واستقم والقيمة الزلزلة فلا تلتقم وقديقي من المصنف قسم اخر من المبنيات وهو المركب الامتزاجي وهو المركب من كلمتين ليس بينهما
نسبة قبل الاسمية او العلمية فخرج مثل عبد الصمد والباشر العبد العلمية ودخل مثل بعلبك ومحد كير في خمسة عشر فان تضمن
الثاني معنى الحرف يبنى كل من الكلمتين خمسة عشر وحادي عشر الا اثني عشر وان لم يتضمنه يبنى الاول على اصح المذهب واعرب
الثانية منها وجه البناء الظاهر وهو تضمن معنى الحرف في الصورة الاولى وكون الجزر الاول كجزر الكلمة لشدة الهمج والخلط في موصو
الثانية فمذ اختتم ببيان المبنيات من الاسماء وقديقي منها المادى المبني واسم لا التبرية ومشهد بيانها مقام آخر ثم نشر
في تقسيم الاسم بنحو اخر فقول الاسم باعتبار الفرع في المبنية الصغرية على شئ وعدمه التفرع عليه تقسم على قسمين
احدهما مشتق والاخر جاد بالمدعى الاسم الشامل للمصدر وغيره ووجه المحل ان الاسم اما ان يكون في المبنية الصغرية مأخوذا
من لفظ اخر يتفرق المبنية وبقا المادة اللفظية والمخوذة وزيادة الصورة الزائدة او المادة الزائدة اللفظية والمخوذة
او نقصانها ولا يكون مأخوذا سبدا المعنى فالاول مشتق والثاني جاد فالمشتق منها اسم مأخوذة من لفظ اخر يتقبل المبنية
و الصورة الحاصلة من الحركات والسكنات وزيادة الحروف الزوائد وخدم زيادتها وحركاتها وسكناتها وتعيين مقاماتها
مع لفظ الحروف الاصلية ونسخ المعنى وزيادة المقوم الصغرى الناشئ بالمبنية الصغرية بالوضع النوعى على اصل المعنى كاشتقاق
الضارب من الضرب بزيادة الالف بين الفاء والعين وكسر العين وبقا المعنى الحديث والحروف الاصلية وزيادة المقوم الصغرى
الذى هو مفهوم الذات المسممة مع انتساب هذا المعنى الحديث اليه وهذا المعنى مدلول للمبنية الصغرية دلالة ناشئة بالوضع النوعى
بالوضع القاعدة العامة القائمة ان كل ما هو على وزن فاعل فهو من قام به الفعل اللغوى لا يخصص قاعدة في ضارب
فقط واشتق على ما ذكره المصنف من الاسماء سبعة احدها اسم الفاعل هو مشتق من الفعل لمن تلم به قيا ما عقينا

المجرد البسيط المشتق على معنى اللون والعيب وقد يأتي للمفعول الفاعل كاشتهر واعذر بمعنى اشتد اشتد او عذرا ومن غيره زيادة
لفظ اشتد او زيد وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومفعول ومن غيره على وزن اسم المفعول وصيغة اسم المفعول
من الثلاثي المذكور على وزن مفعول ومفعول ومفعول فلا يصح له من غيره الا بالتركيب والاسم الجامد من الاسماء غير المتحركة
من الاسماء البتة وما سواه فليعلم ان الشبه بالجامد كل اسم غير مشتق كالمصدر وغيره وقد قسم الاسم تقسيما ثلاثيا
الى المشتق والمصدر والجامد فيكون المصدر قسما للجامد لانه لا يقسم منه فلجامد بناء على التقسيمين معنيان معنى عام شامل
لمصدر وغيره ومعنى خاص مبني على المصدر والمشتق وقد قسم الكلمة او اللفظ الفردي الى المشتق والجامد لولاي المشتق والمصدر
والجامد فعل هذا تكون الافعال ايضا مشتقات كما هو اكثرها اوجوه كحسي ونعم واسماء الافعال وتكون الحروف حواشي
الاسماء لبعضها مشتقات وبعضها مصادر وبعضها بناء على ان الاسم مطلق الكلمة لا الكلمة المطلقة حتى يلزم من تسميتها حركات
قسمتها في كل قسم من اقسامها كما قيل فانهم ثم بينها مجتاهدين في تحقيق المشتق وتحقيق كون الفعل اصلا للمصدر او المصدر
مثلا للفعل في باب اشتقاق على ما تنازع فيه البصريون والكوفيون على وجه اختصار تام بالغ وايجاز كامل سايع المجت
الاول في تحقيق معنى المشتق ففيه ثلاثة مذاهب الاول نذهب الجهور وهو انه مركب من ثلاثة امور الذات والصفة والبناء
لها واعتر من عليه بانه يلزم ان يكون مفهوما غير مستقل لاشتماله على النسبة ولو لتقييده وبان الذات اما ان يؤخذ عامته
فيدخل العرض العام في الفعل كالمشي في الناطق فان معناه على هذا شي الى النطق واما ان يؤخذ خاصة فليزم انقلاب
قوة الامكان الى مادة الوجوب في العرضيات فانهما كلمته الثبوت المعروفتاها وعلى هذا يلزم ان تكون واجبة
ثبوت لما لا يتخذ في مقام سيمما فانه على هذا معنى الصاحك لسان له الضحك وثبوت الانسان لنفسه ضروري غير محل
بان المشتق لفظ مفرد واللفظ المفرد لا يدل على التفصيل وبان قد تقرر في مقوله بساطة الفعل وعلى هذا يلزم ان
ون مركبة وبان المشتق لاشتماله على النسبة لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واللوازم كلها باطله والجواب عن الاول
ان النسبة ليست بمنزلة في ملحوظة اشتق حقيقة والمقصود منه بل في عنوانه وملحوظة ومفهومه البعيرى فلا يكون غير مستقل
احد ذاته فان الملحوظة بالذات والملفت اليه مقدا في المشتق هو الذات المبهمه لكن لا مطلقا بل من حيث ينسب اليها
هفئة والمبتدء كما ان الملحوظة بالذات في الفعل هو المبدء والوصف المصدري لكن لا مطلقا بل من حيث ليند
فاعل فمذه الذات المبهمه الماخوذة فيه الملحوظة بالذات التي هي حقيقة المشتق من حيث هي معروفة ومسند اليها و
نوب اليها صالحة لكونها محكوما عليها وبها فعلى هذا التركيب الان في المفهوم البعيرى والجانا العنوان في المشتق لاني حقيقة
مرتبة معروفة وملحوظة ومقصودة وقد اشترنا اليه سابقا ايضا فانرفع به الوجه الاخير للاعراف ايضا وعن الناس
مبين الاول ان المعنومات الاشتقاقية ليست عين الحقائق والمباني المحصلة ولا اجزاء مقومة لما بل هي بعيرت
المعنومات عنوانية كالخفة عن تلك الماهيات والحقائق الطبيعية واجزائها ذاتياتها فلا يلزم من دخول العرض

العام في المعلوم الاشتقاق في الناطق الذي هو بغير عنوان للفصل لاجئته وخوله في الحقيقة العقلية حتى يبرز من مرتبة المعلوم
بناء على عرضية المركبين الذاتي والعرضي والثاني انما يختار ان المعبر المأخوذ هو الذات الخاصة لكن لا الذات الانسانية بل
الا يلزم جزئية الانسان للناطق على عكس ما في الواقع على زعمكم بل الذات المقيدة بطلوع عرو من الصدر وهذا القدر من
الخصوص يكفي لاخذ الذات خاصة ثم ما قلتم ان الذات ان اخذت خاصة كالانسان في مضموم الضاحك يلزم الانقلاب
قلنا لا يلزم الانقلاب لان العزوي هو ثبوت الانسان مطلقا لنفسه لا ثبوت الانسان المقيد بالضمي لغيره لان الانسان
الثابت على هذا عرضي لتكوين الذاتي والعرضي كما قلتم في عرضية الناطق فلا يكون ثبوته له ضروريا غير محلي وعن
ان ما قرر تسليم فيما يتعلق به وضع واحد واما اللفظ المفرد الذي يتعلق به وصنعان من جبين احدهما وضع شخصي والاخر
نوعي فلا نسلم عدم دلالة على التفصيل مطلقا لحوال ان يدل على معنى بوضع وعلى آخر باخر يحوي من الدلالة كما في ما نحن
فيه فان الدلالة على الوصف والمبدء بالمادة الاصلية التي هي الحروف الاصول وعلى المضموم الصغرى اى الذات
المبهمه وانتساب الوصف اليها بالمتية الصغرى والصورة الاشتقاقية فالدلالة الاولى بالوضع الشخصي المتعلق بالمادة
الخاصة بالمعنى الخاص كوضع الضرب للمعنى المخصوص له والدلالة الثانية بالوضع النوعي العام المتعلق بالمتية الصغرى
الحاصلة بالوزن الصغرى كوضع ما هو على وزن فاعل ضاربا كان او ناصرا او قاصرا او غير ذلك لذات ما يقوم به الفعل والواجب
الرابع قد عرف ما سبق ان المتناسيم الاشتقاقية ليست بالفساد فقولنا بل عنوانات تعبيريته كاشفة عنا ولو سلمنا المشتق الفصح
ليس مركبا في مرتبة ملحوظة ومقدرة كما عرفت فلا يلزم المحذور وكذا الجواب عن الخامس الاخير وقد اشرنا اليه ففحص في الثاني
نذهب السيد الشريف قدس سره وهو انه مركب من الوصف ونسبه وقد اعرض عن نذهب الجمهور خذرا اعلم انه من المحذور
في الوجه الثاني من الاصرار وبذلك الخوف والخشية اخرج الذات عن مفهوم اشتق ويلزم عليه ان لا يصلح المشتق حكوما
عليه لان صلوحه له بتوسط ملاحظة الذات فيه واذا لوحظ فيه الوصف ولا يلاحظ فيه الا من حيث كونه منسوباً وسنداً
لا من حيث كونه منسوباً اليه فلا يكون فيه الصلوح الاصلوح المسندية والنسوبة كما في الفعل فانهم والثالث نذهب
المحققين ان معناه معنى اجمالى لا تفصيل فيه اطلاقا الى هذه الاجزاء الثلاثة وهذا المذهب يحل الى نذهبين احدهما ان
معنى اجمالى بمعنى البساطة المخلة الى الاجزاء التحليلية فهو اجمال واقعي بسطى يحل الى الاجزاء تجليل العقل والظاهر انه
هو المختار للسيد الزاهد الهوى في تصانيفه في المعقول واخره واضرايه واشياءه واباؤه والآخر ان اجمال اجمالى
لحاظي بمعنى انه يتعلق به ملاحظة واحدة وقصد واحد وتوجه واحد من قبل النفس فلم يفهم ولم يتصور ولم يلاحظ كونه
اجزائياً ولم يأت في مرتبة الملاحظة والافهام المتلازمين المتساويين الا من حيث هو شئ واحد ثم فصل العقل
الى امور ثلثة سواء كانت اجزائاً او لوازم كالاجزاء عتبت اجزائاً لدخولها في مرتبة لمحاظتها فذا اجمال مقابل
للتفصيل كما ان الاول مقابل للتحليل وهذا هو ما اختاره المحققون بالبصار هم والمحققون بالنظر هم الخاطئون

المعنى في انكارهم كالفصل على الكسوى في حواشيه على فن العقول ولعل انما هو التحقيق الاصح الاحتمال لا اقتدار الاحكام
 الاخرى بالاقتدار لكن عندي كون معنى المشتق معنى اجماليا لهذا المعنى وان كان يشهد به القلب بشهادة صادقة لكن لا يشهد بكونه
 كذلك مطلقا في كل لسان بل في امثال لغة العرب التي فيها المشتقات الفاظ مفردة ولا يشهد بذلك في مثل اللغة الهندية فانها
 كما مركب من الاسم والحرف فان لفظه والامثلة في تلك اللغة تلمح باخر المصدر المصنوع او المجرى في بناء اسم الفاعل فلا تركيب
 ظاهر بحسب اللفظ فان ذلك الملمح يدل على الذات السببية كما ومن في لغة العرب بل هو لم يحن في لغة العرب لكن ذو في لغة العرب
 اسم وذلك الملمح حرف في الهندية يلحقه وسائر الاشياء كما يجوز ان يكون لك في الهندية كتاب والافعال مركبا بحسب اجزاء اللفظ يكون
 والاعلى التفصيل المعنوي على حسب احوال الالفاظ الموصوفة في ذلك المركب قطعا كسائر الالفاظ المركبة وكذا حال اللغة الفارسية
 فان فيها ايضا للمفهوم الاشتقاق في مادة ملحدة وحروفا مفردة تلحق المواد الاصالية فتعدي بالحال كما بهامودا المفهوم
 الصغرى والمعنى الاشتقاق في حروف النون والبدال والباء مثلا في اسم الفاعل في هذه الحروف مجموعا ساكن الاول
 فليس له لفظ ملحدة فالتركيب فيه كالتركيب في الفعل والفعل في لغة العرب وقد جعلها مركبين ارباب المعقول ببل لا يخرج اللفظ
 على خبر المعنى كما هو مخرج في مقامه من حيث الالفاظ في مقام الميزان ومطالع المطلق واذا عرفت هذا تحقق عندك ان الامر
 في الاجمال والتفصيل يدور على التركيب اللفظي في المشتق وعدم ذلك التركيب فان وجد دل على التفصيل والاول على الاجمال
 فافهم ومزيد التحقيق في تصانيفنا الميسرة والمبحث الثاني في ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر كما اختاره البصرية
 او الفعل كما اختاره الكوفية فاستدل الكوفية على اصالة الفعل بكونه عاملا في المصدر كقعدت فتعود والعامل بتقديم
 على المعمول فيكون الفعل مقدما على المصدر فيكون اصله في الاشتقاق وهذا الاستدلال او من منسج العنكبوت بل
 ليس التفریب فيه تارة لان التقدم في العمل شئ والتقدم في الاشتقاق شئ آخر لا يلتزم احدهما الآخر الا ترى ان قرب
 زيد لا يدل على ان وضع قرب مقدم على وضع زيد بناء على كونه عاملا فيه بل هو مفقود من القنوت وقال البصرية على ما نقله
 الرصني ان كل فرع لصانع من اصل ولونه منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصنوع كالباب
 من السراج وانما تم من الفضة وبكذلك حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الزمته التي هي الغرض من وضع الفعل لانه
 كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر فوضعو الفعل
 الاول نحو هر خروقه على المصدر ولوزنه على الزمان انتهى وقد نقل بعض من في طبقة معاصري اساتدنا في كتابه علم الصناعة
 نقيضا من عند تهامة المحقق الصري النحوي هو ان الحق ندب الكوفية لان مطمح نظر الحاجة في اصولهم وقواعدهم هي
 الاحوال اللفظية فبالنظر الحاشي في المعاني والكان يظهر ان الاصل هو المصدر لكن الاسمان الحاقص في العوارض
 اللفظية قاصر عنهما كما بان الاصل هو الفعل لما مضى لان الاصل في باب الاشتقاق بالنظر الى الاحوال اللفظية
 فينبغي ان يكون ما هو مقتصر على القدر الفروى من الالفاظ ثم يراى عليه المعانيات والحروف الزائدة فتتبعها

معنى حاشية
 في حاشية
 في حاشية
 في حاشية

واذ انما مشتقات منه هذه المعنى لا يوجد الا في الماضي فانه لا يقصر على المادة الضرورية المجرى الحروف الاصول كما في المجرى او الحروف
 الاصول مع القدر الضروري من الحروف الزائدة التي لا بد منها في اتمل تحقق الباب كما في الماضي للابواب المزيد فيها للتشاكل والارباب
 سجلات المصادر فانها تشغل على الحروف الزائدة في المجرى وكثيرا كما في المجرى والدخول والخروج وعلى الحروف الزائدة على الزمان
 في المزيد هذا خلاصة ما درج في ذلك الكتاب قول لي فيه نظرون وبهمين الاول ان لبقاء المعنى اجنية المشتق منه في المشتق مشتق
 في صحة الاشتقاق كما نيا دي عليه تعريفه باعلى نداء ونسب اليه بمثيلة لصبوغ الاواني من النحاس والذهب والفضة فان المقصود
 من جسد النحاس مثلا هو الاستحكام وعدم الانكسار وفقد تأثير الاصداع بالكلية والصواعق وهو باق في الاواني النحاسية
 وزيد عليها مقاصدا اخر بالصبوغ وتحويل الصورة واذا جعل الماضي مثلا مشتقا منه يكون هذا المعنى المشروط في الاشتقاق اى لبقاء
 معنى المشتق منه لجنية مقصودا فان الجزاء الزماني والنسبي نبال عنه عند اشتقاق المصدر منه فلا يتحقق الاشتقاق لغيره
 ولعل هذا ما انفصل عليه المشارعون والثاني ان مجرد الافتقار على المادة الاصلية في الماضي او على المادة الاصلية مع القدر
 الضروري من الحروف الزائدة للباب لا يصلح ان يتفهض حجة على كونه مشتقا منه وكون المصدر مشتقا منه لان زيادة الحروف
 او نقصانها عن المشتق منه حين الاشتقاق من عوارض الاشتقاق فقد تراوحت حروف او حرف على المشتق منه وقد ينقص عنه
 وليس احدهما لانما له فاختار المادة التي في الماضي في جميع المشتقات وفي المصادر وليس دليل على كونه مشتقا منه المصادر و
 المشتقات الاخر لانه يمكن ان يكون المصدر مشتقا منه فتقص عنه بعض الحروف وهي الزوائد مثلا وفتح الفاء واللام وحرك العين
 على حسب الباب صار ما نيا واذا زيدت حروف المضارعة على الاول مع شكون الفاء وحرك العين على حسب مع لبقاء اللام على
 حسب العوامل صار مضارعا وهكذا ولا يلزم على هذا مخدور من جهة معنى الاشتقاق كما لزم على جعل الماضي مشتقا منه ثم هذا
 الاصل الجعلي لذلك المجعول محققا لو سلم محققا لزم مخدور آخر وهو انه قد اجمع اهل العربية على ان الجمع فرع الواحد ومشتق منه
 كالثنائية وعلى هذا الاصل يلزم ان يكون مثل الحمر الذي هو جمع الحمراء اصل الحمر والجماء قرعاه ومشتقا منه للافتقار فيه
 على مجرد الحروف الاصلية والمادة الجوهرية بخلاف الجماء لا يستعمله على الحروف الزوائد وكذلك في النسب والنسخ والتمزيق
 النسبة والنسخة والتمزيق والكلمة جمع الكلمة على قول وكذلك ينتقص في كثير من امثلة اوزان المجموع التفسيرية وعلى هذا
 الاصل الهم من هذا المخدور لا يلزم قطعا فكان هيا ينشور او صار كان لم يكن شيئا كذا او اصل الحق مجعولا ونسخ الرب مجعولا
 له ما او يتم من العلم الا قليلا ولعله ليقول يا ويلتا ليتني لم اتحد فلانا خليلا فافهم لعله ليقصر الى تلطيف القرية ونحوه
 الطبيعة الخاصة الصريحة كيف طاراد لاج الرياح وسالت باعناق ذلك لاصل البطح وبعد الفراغ عن تقاسيم
 الاسم تشريح في تقسيم الفعل فتقول لا تخيل من دلالة على احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال بمعنى ان
 التركيبية الصريحة الخاصة من الحركات والسكنات وبالجملة بالوزن يدل على تعلق الحدث باحد الازمنة الثلاثة فدلالة
 ليست الا على النسبة للمعنى المحقق الى الزمان لا على النفس الزمان كما انه لا يدل على نفس الفاعل بل على النسبة اليه واللام

وذكر
 في
 باب
 في
 باب
 في

لتخصيص بل يخص فكون الفعل غير مستقل بمبدأ ثبت من جتين وكونه مستقلا من جهة واحدة ثم الفعل بفهمه مع قطع
 نظر عن عروض العوارض اما خبر بالانتماء المنسوب اليه اليه وانشاء وعلى هذا فيكون الفعل اولاً مقسماً على قسمين حسب
 بالانتماء المذكور وهو قسمان ما مضى ان دل على الزمان السابق على زمان التكلم او على السابقي الحكائي وما مضى
 ان دل على زمان الحال والاستقبال بالاشتراك اللفظي على ما هو المحقق لان المحقق من مخداه هو المدلول الحال او
 لمدلول الاستقبالي كما قيل وانشاء بالانتماء المذكور وهو ايضا قسمان اما المراد به طلب الفعل وطلب الترك
 وطلب الكلف الذي هو فعل خاص من الاعمال على اختلاف القولين والاول ايضا قسمان اما بني اللام فب
 بازم او حوب بنظم باللام فالاول هو الامر بلا لام الامر الجازمة وهو الامر المعروف على صيغة الخطاب والثاني
 لام باللام الجازمة التي بنظم باللام وهو الامر المجبول على صيغة الخطاب والامر الغائب لمجروف والمجبول
 بالتكلم المعروف والمجبول والثاني بالتقسيم الاول والثالث باعتبار التقسيم الثاني اى الذى يطلب الترك او
 للكلف نهي يدخل للالاء بمتية الجازمة على المضارع فى جميع الصيغ الخطابية والغائبة والمستكلمة وقد يدرج الامر
 باللام والنهي فى المضارع وان كانا انشائيين لعدم تبدل صيغة المضارع وان انجزمت باللام او النهي كما لم
 فيبدل فى الموكدة بل فى المجردة ولم وان انتقل معناه الى مضارع المستقبل والى الماضى المنتهى لان العبرة للتحاة
 لصيغة فى التبدل وعدمه وان تبدل معناها واذا عرفت هذا الادراج فالضارع لمشابهة بالاسماء التى اصلها الالاء
 فلما من حيث الوزن الصورى او العروضى ومعنى من حيث ان اسم الفاعل واسم المفعول يعملان بشرط اقتران معانها
 بهما الحال والاستقبال فخرج عن اصله الذى هو البناء الى الاعراب وبقى الماضى والامر الخاطب المعلوم بقيا على
 صلها الذى هو البناء فى الافعال قاطبا صغى والامر الخاطب المعروف الذى يكون بلا لام من جملة الافعال
 ببيان اما الماضى فمبنى على الفتح لئلا يلتبس بالامر فى مثل ثقل وتقابل والفتح اخف الحركات والبناء
 يستدعى التخفيف ولانه ادون من الامر فى البناء لكونه خبرى الاصل وكون الامر انشائى الاصل والاختيار
 ما سببه بالاسماء لان الجمل الاسمية اصلها الاخبار ولعوضها الانشاء واخر من عارض ولانه على وزن كثير من
 الاسماء كجرو وشجر وطلب ولانه مشتق من المصدر الذى هو اسم بلا واسطة فاسم لا سببه ما سببه زائد وما سببه
 الى الامر ولان العوامل الداخلة عليه كثيرة بالقياس الى الامر فنسبته عن اعلى درجة البناء ثم نهاه على الفتح
 فزيتقن بعروض العوارض كحقق الفماتر البارزة مثل لف التنشئة ويا والجمع ويا الخطاب والتكلم والفون
 والالف فى التكلم مع الغير لان الفتح فى اللام فى التنشئة فتحة الالف والواو يعقضى الضم فيما قبلها وسكنت
 لام فى البناء والفون والالف لئلا يلزم توالى اربع حركات فانه ثقل ههناهم فى الكلمة الواحدة وفى ما هو غزلة
 الكلمة الواحدة واما الامر المذكور فمبنى على السكون المعبر عنه بالوقف او على حذف حرف العلة فكان فى آخره

والاصل في البناء هو السكون او ما يحذف منه من حذف حرف العلة والافعال التي هي ما سواهما من المضارع
والامر مع اللام والتي محراب غير صيغة بمعنى المونث الغائب في الحاضر فانما منيتان لعدم قبولها على العوامل ^{التي}
عليها نحو من الاسماء وغير صيغة المضارع كلها حين لمحق اولى التاكيد الثقيلة والنفيسة لان النونات اللازمة
بأخره اخرجته عن قبول العمل من بد والامر لان اول العوامل عامل محتوى رافع عمله النون الاعرابية وهي ممتنفة
المحق بالآخر لنقل كثرة النونات وادنى الموانع يكفي عن منع الاعراب واليجاب للبناء بمعنى الاعداد الى الاصل
الذي هو البناء ولان نوني الجمع لشكمان اللام فلا تتقيا نها قابلة للعمل وتحرجان النسيئة عن المشابهة بالاسماء
فانهم ثم المضارع اذا كان معرابا معربا على حسب العوامل وهي رافعة وناصبية وجازمة فالرافع له امر محتوى لا يخرج
عن العوامل لنافسية والجازمة فالمضارع يرفع لرفع يالضم او بالنون الاعرابية او بالسكون القائلتين مقام الضم
في الواحد الغير المنقوص وغير المونث المخاطبة والتكلم مع الخروفي المتشنيات وجمعي المذكر الخائب والمخافرو
المونث المخاطبة لو احدى في المنقوص اذا تجرد المضارع دخلا عن دخول العامل لنافصيا والجازم عليه
ونتيصبا وليقبل عمل النصب بالفتح او حذف النون الاعرابية بالنافصيا من العوامل لكن وان دلي واذا
وتقدير ان بعد ستة مواضع ويحذف وتياثر عن عمل الجزم بالسكون او حذف النون الاعرابية او حذف حرف
الحلة عن الاخر بالجازم من العوامل كظم ولما دلام الامر ولا الباهية وان الشرطية والاسماء الشرطية وسبحي
فكر العامل لنافصيا والجازم الداخليين على المضارع في بحث الحروف وان كان بعضها حروفا وبعضها
اسماء شرطية تغليباً للحروف على الاسماء لكونها تابعة للحروف وكونها عامة لكونها في معنى ان الشرطية وكهنا
مشتمكة على المعنى الحرفي الذي هو الشرط وكونها منيتية في نفسها معناه تمام ان الشرطية واشتمال معناه على معناه
واما الامر المخاف المحمول والغائب والمكلم مطلقا الواقعة الملحقه باللام الجازمة وصيغة المعنى النجربة
بلا الناهية مطلقا فيخرج فان ايد الاير لغفان ولا ينعصبان اصلا للاستلزامهما اللام اول الناهية الجازمة
ثم وجه ارتفاعه بالتجرد وانتصابه بالنواصب الجزامة بالجواز قد ذكرنا شيئا من في شرح القيمة وترتيبها
لتفصيل في شرح اخر طويل الذيل لضيق الفراغ في هذه الاحيان وابتلاء بنبد من الاستقام في هذا الاوان مع
ان الزمان زمان رمضان يرتفع فيه الكبد والجنان ولكن ليس شدة شدة في هذا الزمان ثم اعلم ان
العمل منقسم تقسيم اخر الى هو لازم او متعد فاللازم من الافعال ما ضيا كان او مضارعا او امرا
مالا لا يتصف بنفس مفهومه ومجرد مقصوره مفعولا به وتفضيله ما ذكرنا سابقا وقد يرسم اللازم بانه الذي
لا يصح ان يتفق منه اسم المفعول غير مقيد وهذا الرسم بالنظر الى العوارض اللفظية مثل جاء وقت
الصلوة مشير الى الحق في باب الجحى انه لازم لا متعد لان مفهومه لا يتفق بنفس المفعول به كالتأنيب

وكذا محل ونحو ونهيب واسكن وغير ذلك من قبيل الافعال المتعدية التي لا تدخل على التامة بل على الذانين المتماثلين في البناء
واما ان ليقضي بمضمونه ثلثة مفاعيل فهو متعدي الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمرو اكبر افاضلا وكذا اخبروا ببناء
وارى وهذا بزيادة الفرة لانهما بمعنى حل الشيء على مبدء الفعل كقولك احضرت زيد الفهرى حاتمى على الحضر فعنى اعلم زيد عمرو
اكبر افاضلا حل زيد عمرو اعلى ان يعلم كبرا فاضلا وقد اشتمت ثلث المفعول بالثانية على بياى لتعجيل الفيا كثر بزيادة
لكن قال الشيخ الرضى ولم ينفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتصنيف فلم ينقل علمتك زيد افاضلا بل لم ينقل
الثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى علمت لقول علمت زيد افاضلا علمت عمر الطلاق
زيد وعلمت عمر والاطلاق قال تعالى واذا علمت الكتاب انتهى ثم قال واما حدث وبناء ثلثين فلم يستعمل شقيقين من
البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها بما علم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتثنية والافعال
والتجيز والتحديث بمعنى الاعلام انتهى ثم يجوز حذف مفعولى علمت وكذا حذف مفعولى اعطيت وكذا حذف المفعول الثانى
والثالث معا وحذف المفعول الاول من علمت وكذا حذف احد مفعولى اعطيت ولكن لا يجوز حذف احد مفعولى علمت او
المفعولين فقط من الثانى والثالث من علمت ولذا فيه وجود حرزنا بانى ولقطين واذا فرغنا عن بحث الافعال وتقسيمها جان
لنا البحث عن الحروف الواصلة بين لقطى الاسم والفعل والراعية بين قرينى الكلمتين المستقلتين فمفعول الحرف محتاج الى نعم
ضميمة في اداء مخاد فقد يحتاج الى المفرد كحروف الجر والعطف وغيرها وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام وحروف النفي
والحروف المشبهة بالفعل وبعض حروف العطف العاطفة بين الجملتين وقد يحذف المحتاج اليه نعم ولا والحرف على قسمين
منه حروف عاملة في الاسماء والافعال عمل الرفع او النصب والجر ومنه حروف غير عاملة في شئ مما شينا
منها لكن منها ما يصل عملها على السابق ما قبله الى ما بعد كحروف العطف فالعاملة من الحروف اذا ان يكون علما واحد
او اثنين والاول على اربعة اقسام الجارة والمجازمة والرافعة والناصبة فالاخيران عامات لاسم والافعال وان نقص
بعض افراد احدهما مخصوصه مما لا يدخل على الاسم او على الفعل والاول مختص بالاسماء والثانى بالافعال كما اشير اليه
في اواخر الكتاب والثانى مقصور بالاستقرار على عمل الرفع والنصب لا يوجد منها الناصب الجار والرافع الجار او
الناصب الجازم او الرافع الجازم او الجازم الجازم على ان يكون رافعا لاول ناصبا لثانى كما ولا المشبهتين ليس
او بالعكس كالحروف المشبهة بالفعل ولا التبركة ثم لما تقسيم آخر فانها اذا ان يكون عاملة لقيامها مقام الفعل واداء
مخاد كحروف النداء ولا يكون كذلك فنذكر اولها لا يكون كذلك ومنه ما هو عامل لعل واحد ومنه ما هو جار لان العدم
مقدم على وجود الحادث والوحدة مقدمة على التثنية والجر اول بدرجة من معارج الحركات وبنى مرتبة من سلم الاعراب
ولنا سمي بالخفض ولان النصب على مقبب الارتفاع يحصل تخفيض جنس النزل فنقول الحروف الجوار حروف ومنعت
لا فضاء معنى الفعل او شبهه او ما هو معناه الى ما لا يتدخل عليه من الاسم والمراد بفضاء كماله اليه العيانا وتعدية الفعل

الاسم حتى يكون الجرح وربما مقولاً به لذلك الفعل مثلاً مقولاً بالمحل ومن ههنا يسمى بعضهم تلك الحروف حروف الاضافة لانها ضعيف
 الافعال الى الاسماء اى توصلياً اليها وبهذا ظهر وجه تسميتها بحروف الجر فانها تجزى الفعل الى الاسم والفاعل لانها متصلان بالجر
 وههنا مباحث تركناها على غرض الكمال على ان النحوي في موضع بسيط وسريع والحروف الجارية هي المعدادة بالعدة المشبهة
 فيما بينهم انها سبعة عشر حرفاً اولها الباء حقيقةً لا اللصاق على ما اختاره اهل الاصول الخفية واما النحاة فغلبهم
 قد يكون لئلا لاصاق كقولك به داء سوار كان على نمط الاتصال كما في مررت نريداً ولطرت المني مرة كما في به داء وقد يكون
 للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة ويتوفيق التدرج ولعله مجاز الاتصال وقد تكون للمصاحبة بمعنى مع نحو قد
 دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالآتنا وباعنا قنماً وقد تكون للمقابلة نحو اشترىته بدينهم وقد تكون للمتعدية
 ومعنى التعدية المطلقة الكاملة ههنا ان ينقل معنى الفعل ويغيره كالفرة والتضعيف وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف
 الجر والا فجميع حروف الجر لتعدية الفعل لقاصره عن المفعول اليه نحو ذهبت به وقتت به اى اذهبتى وقتته ولا يقدر
 الباء الا ما سمح الله تعالى زير الحديد في قرارة كسر الفرة اى ايتوني زير الحديد وقد يكون لظرفية بمعنى في نحو ما بالكاء الكثير
 باطلال اى فيها وهذا الباء كثيرة وقد تكون للسببية نحو قوله تعالى فظلم من الذين ابدوا حرمته الآتية وقد ياتي بمعنى من نحو
 قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله ويمنع عن نحو سال سائل لعذاب واقع وللجرح يد نحو رايت نريداً اسد وقد تكون رابعة
 في خبر بل نحو بل زير لبقائهم وخبر المفعول بلبس نحو ليس يد بقاءهم وقيل بلا التبرئة اليه نحو الاشئ من الانسان كجرحه وبيان انهما مان
 قياسيان لزيادة الباء وكذلك زيارتها في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت ونفقت واحسنت وفي فاعل كفى
 متصرفاته وفاعل الفعل في التعجب وفي حسيك درهم وقد يزداد سماعاً لكثرة في المفعول به نحو القى بيده ونحو تقرب بالسيف
 ونحو جوب الفخ وفي الحروف الزائدة ليقصد التاكيد في المعنى والتقوى في العمل به قيد كى القسم نحو بالسيف وقد تضمن نحو التمدد
 لا فعلن وثابتها التمس القسم مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لا فعلن كذا ولا تستعمل في قسم السؤال نحو تالله
 اخبرني كما لا يقال والتاخرني وليقال بالتاخرني فالتمس من الواو التي هي اخفض من الباء في باب القسم
 لكونها مخصوصة من بين الالف باسم الله كقوله دون اسماء الاخر واليه ونالها الكاف وهو التشبيه وهو قد
 يكون حرفاً جازاً نحو جازى الذي كزير وحرفية فيه ظاهرة ولو كان بمعنى المثل لزم به زيف المستبداء وهو قليل غاية التندر
 وقد تكون اسماء بمعنى المثل ويتعين ذلك اذا كان مجزواً كقوله لا يفعلن عن كالب والنعم + واذا كان مرفوعاً كقوله
 اتهمون ولن ينبي ذوى شطط + كالطعن بملك فيه الزيت والقتل + وقد يكون زائداً نحو قوله تعالى ليس كذلك شئ
 ونحو قول الشاعر واصبحوا مثل كصف ماكلول + ضرورة زيادة احدى اوقى التشبيه ثم الكاف لا تدخل على المضمر
 وقد تدخل على المرفوع نحو انا كانت وقد تحذف ما الكاف بعد الكاف فيكون لكاً ثلثة معان على ما قاله الرضى احد ائمة
 حجازية يعني ان كانت قبل كها التشبيه مفرد ومفرد قال تعالى حكاية عن قوم موسى يا موسى اجعل لنا الداء كالم

وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل على سبويه من العرب انظر في كما آتيك اي العلماء اتيك قال روتيه لاشتم الناس كما لاشتم في قوله
ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد فعد عمرو وكقول المعقار في بحث الماء المستعمل المعبر
مستعلا كما الفضل وقد يكون فاعلا للكاف اليها مصدرية نحو كما تدبر تدون وافعل كما افعل ما التي بعد قل وكثيرا بعد طال
نحو قلما وكثيرا وطال ما كامة للافعال عن طلبها لفاعل وانما مصدرية والمصدر فاعل لفعل و رابعها اللام وهي متصلة
مع غير المصدر مفتوحة معه قال الرضي اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والهاء واللام الابتدائية فحقها النسخ لنقل الفعلية
والكسرة على الكلمة التي هي في غاية النقص بكونها على حرف وانما كسرت باء الجوز ولاسه موافقة معمولها ولم تكن كسرة كسرة الزيادة
لانها تكون اسما ايضا فخرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عن من قال ان المضاف هو الجار وانما بقى لام الجار
الداخل على الضم على فتحها الحاقا لها بالسائر اللامات كلام الابداء ولازم جواب لو وغير ذلك انتهى ثم لام المحرر في المعان من
الاختصاص بمعنى المناسبة والارتباط لا بمعنى الاختصار اما بالملكيتة نحو المال لزيدا وغيره نحو الجمل للفرس والنجبة للفتيان
والابن لزيد ومن فروع لام الاختصاص لام العاقبة نحو ولد والتموت بقوله تعالى ولقد ذرانا لجنهم كثيرا من الجن والانس
الآية وقوله فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا كان خلقهم لجنهم ولا تتم للموت والتقاطهم لكونه عدوا لهم ومن فروعها
التي لام التحليل نحو جنتك للسمن والضرب اذ المجرى مخفص نيلك واليهم من فروعها اللام المقومة المقوية للعامل الضعيف
بنافذة عن معموله نحو لزيد ضربت وبوتته اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدر نحو ضربت لزيد وبوتته مقدار نحو انا ضارب
ويا لزيد وقد يحكي اللام بمعنى الى نحو سمع السمين حمد اى استمع السدائي من حمده ونحو قوله تعالى الى وجهك وجهي للذي
اى الى الذي وقد يحكى بمعنى على نحو قوله تعالى وتله الجبين اى على الجبين ونحو قوله لخير وان لا اذ كان سجدا اى على الاذقان
وقد يكون زائدة نحو قوله تعالى ردف لكم اى ردفكم ونحو شكرت الله اى شكرته وحمدت له اى حمدته واما اللام المقدرة في
قوله تعالى يبعثكم الفتنه وفي قوله لا يا توكم خيال افلام الصلة لغم في قوله واذا بوانا لا براهم مكان البيت زائدة وقد يحكى
بمعنى عن نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه لاني مثل قولك قلت لزيد والافضل
ما سبقونا اليه وقد يحكى بمعنى الواو في القسم للتعب نحو لله لو خرا الاجل وخامسها الواو والقسم بثلاثة شروط احدها حذف
من القسم معاذ الله اقسام الله والثاني ان لا تتصل في قسم السؤال فلا يقر والد اخبرني لما يقر بالتد اخبرني والثالث
انما لا تدخل على القسم كالباء فلا يقر وكما لا يقر من كلمات القسم لفظ امين مخفص بلفظ الله والكعبة كاللام والهاء
باسم الله وجواب القسم لا يذ فيه من لام التاكيد وان اوحرف النفي وسادسها ذو وسابعا منه الاما اول اللفظ او
الجميعا وقد ذكرنا هاهنا بحث الظروف فهما قد يكونان اسمين وقد يكونان حرفين جارين وههنا مباحث متروكة في هذا
الكتاب وثامنا خلا وتاسعها عد الاستثناء من الكلام السابق نحو جاءني القوم خلا زيدا وعد اريدا وما شرب
رب فيه ثانی لغات اشهر باضم الداء وفتح الباء المشددة وهي للتقليل كقولك رب جل لقيت في جواب من قال

القيت بطلا وحققا صدر الكلام ولا تدخل الا على النكرة الموصوفة ومنحلهما ماض محذوف فالبا ثم اصلا التقليل وقد تستعمل
 للتثنية وشاع وكثير في هذا المعنى حتى صار كالحقيقة لهما والتقليل كالحقيقة المبهورة المحتاجة الى القرينة كالمجاز وفي رب غلاف البصرة
 والكوفية فالبصرية تقول هي حرف جر عما منهم انها لا تجزى حرف جر كما ينجر كم فلا يقع برب رجل مررت كما يقع بكم رجل مررت وتقول
 الكوفية والاختش هي اسم مثل كم فني مفيدة للتثنية في الاعلى كما فادة كم ودليلهم كونها متعدي المعنى وقولهم رب رجل كريم الكرم
 فان حرف الجر القيسى بالمثل الى المفعول الذي لولاه لم يقض اليه والكرم يتعدي بنفسه وقولهم رب رجل كريم الكرم
 لان الفعل لا يتعدي الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقع لزيد ضربته وعند حذف عاملها وكون الكرمية مفعلة لمجرد ما
 باردا لان معنى رب رجل كريم الكرم والكرم واحد وقولهم رب رجل كريم جازي في جواب ما جاءك رجل لانه لامر في ان جاءني
 هو جواب رب فالكلام ثم يقولك جازي فيكون كقولك بزيد مر قال الرضي ويقوى عندي من باب الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من
 اعمى كونها اسما فرب مضاف الى النكرة بمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من
 الجنس واعرابه رفع ايدى على انه متبدا لا خبر له كما اخبرنا في باب الاستثنا في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيدا
 وقد تدخل رب على الضمير المميز بغيره من مفعولته والتحقيق ان هذا الضمير نكرة وقد لم يحتمل الكافة فتدخل على الجمل وح
 لا محل لها من الاعراب نحو قوله تعالى ربنا يود الدين كفر والاية وما الكافة تكلف عن عملها ولا تكلف عن اذا دخل عليها كقوله تعالى
 عما قليل لصبحن نادين وكذا لا تكلف اليا كقوله تعالى فما رحمة من الدلائل لم وكذا لا تكلف من نحو قوله تعالى مما خطيا تم
 اغرقوا الاية ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل وقيد بحكي الواو بمعنى رب مثل قوله س وبلدة ليس بها انيس + الا
 اليعافير والالعيس + ثم اعلم ان حروف الجر لا يحدف مع لقاها علما قياسا لان الية قسا عند البصرية كما قاله الرضي نعم
 تحذف مع لقاها علما قياسا اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون فلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد
 الواو او الفاء ويل قالوا وكقوله س وقامم الاعماق حاوى النحر + والفاء كقوله س وان الملك فذوى حق +
 ويل نحو قوله س بل يذوى صعودا حباب + والحادي عشر منها حاشا وهي للاستثنا كقولك جازي حاشا
 زيد وقد يكون مفعلا كقوله تعالى حاش لله الية + الثاني عشر منها من وهي لا تبيد الغاية اى لا تبيد ارجع اليها
 في غير الزمان عند البصرية سواء كان مكانا نحو سرت من البصرة او غيره هذا الكتاب من زيد الى عمرو وعند الكوفية
 عامة للمكان والزمان لقوله تعالى من اجل يوم احق ان تقوم فيه وقوله لودى للصلوة من يوم الجمعة واعتذر
 بانه لا معنى للاستثنا في الآيتين لعدم وجود الامتداد بل هنا بمعنى في نحو حبيت من قبل زيد ومن بعده وقوله تعالى
 من بيننا وبينك حجبا فاعمل انما عاملون لكن الظاهر نذهب الكوفيين اذ لا مانع من صحة قولنا منمت من اول الليل
 الى اخره وهو كثير الاستعمال قال الشيخ الرضي ويعرف من الاستثنا بان يحسن في مقابلتها الى او الفيد فالتثنية
 نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجنى اليه واقر اليه فالبا ههنا افادت ختم الانتم

واذا قصدت بمن مجرد كون المجزوء بها موصفا للفضل عند الشيء وخرج منه لا كونه متبعا للشيء ممتدحاً ان يقع موقعه عن
 الانما لمجرد التجاوز كما يحكي تقول الفضل منه وعنه ونيت من كذا وعنه اسقاط من العيبة وعن العيبة اي بعده وهذا
 اما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكجمل جرد
 افعال التفضيل فلا غير انتهى وقد ياتي للتعبير نحو اخذت من الدراهم اي شيئا منها فاذا ذكرت هذا المحذوف منكروا
 معرفا من متعلق باخذت لا غير اذا قدمت على المفعول واذا اخرته عنه جاز تعلقه بالفعل وكونه منته محذوف منكروا
 كون من تبعية ان يكون هناك شيء يصلح ان يكون جزء من مدخول من كقوله نعم خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت
 من الدراهم وقد ياتي للتفسير والبيان نحو فاجتنبوا الرحس من الاوثان وطريق معرفة ان يكون بعده او قبله مبهم
 ويكون مدخول من ما يصلح لتفسير وبيان له ومحملا عليه كما يحيل الرحس على الاوثان وبالعكس وكقولك اخذت من
 من الدراهم وكالتفسير في غيرهم فسر مدخول من في قولك غنم قائل بخلاف التبعية لعدم التقادق فيها وقد يكون
 زائدة في غير الموجب نحو ما رايت من احد ولا ضرب من احد وهل ضربت من احد وقد يرجع من التبعية والاستغناء
 الى الاستغناء والثالث عشر عن المجاوزة اي بعد شيء عن مدخولها نحو ربيت السهم عن القوس اي بعد السهم
 عن القوس بسبب الرمي والطعم عن الجوع واديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته حمارا كانك
 لتعلمه عنه والا فهو غير مجاوز وزايل عن الماخوذ عنه وقولك جالست عن يمينه اي على الجالوس وقوله تعالى يا فلان عن
 امره متضمن معنى تجاوزون فتعدي لجن وكذا قوله طبعا عن طبق اي تجاوزا في الشدة عن طبق آخر ادون منه في الشدة
 وقوله عن طبق صفة طبعا وكذا قولهم ورث السيادة كابر اعم كابر اي كابر امتجاوزا في الفضل عن كابر آخر والراجح
 عشر على الاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجاز نحو عليه دين او عليه قضاء والصلوة وعليه العقاص وكذا
 قوله تعالى كان على ركب جتما مقننيا ومنه توكلت على فلان وتوكلت على الله وقد يكون بمعنى نحو فلان على طائفة
 يقول كذا اي مع جلالة وقد يكون عن وعلى اسمين بمعنى الجانب والفوق اذا كانتا مجزوءتين بمن لان الجر
 خاصة الاسم واما حديثه منبيان لو صغما على لفظ الحرفين وكونهما مناسيين لهما معنى والخامس عشر حتى
 وهي على ثلاثة اقرب حرف جر وحرف عطية وحرف استئناف فاذا كانت جارة فلما معينان معنى الى معنى
 كي ولا تجر بمعنى كي الا مصدر اما لانه الفعل المنقلب بعد ما بان المقدرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول
 حتى ودخل الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تنيب الشمس اي حتى غيبوبة الشمس وتجبر الاسم الصريح ايضا نحو
 يطلع النجم واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتماء ولا يكون بمعنى كي والعاطفة والمجارة مشتركتان في
 وجوب شيء ذي اجزاء قبلها ومنقرضتان في ان ذلك الشيء تحت اظهاره في العاطفة ليسمح العطف عليه ولا يجب
 في المجارة نحو منحت حتى الصباح وفي ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى

من البواقي حروفا واسماء عن وعلى والكاف وند ومنذو عد التثنية البواقي حروفا وفعلا واحشا وعدا وغلا واعتد عن كون
على اسما وفعلا وحرفا وكون من فعلا اليه اي امر من بان يمين بمعنى كذب يكذب وكون في فعلا اليه اي صيغة الموند من الامر
الحاضر من وفي بقی وكذا عن كون اللام فعلا اي امر من ولي يلى ومن كون الى حرفا واسما بمعنى النعمة باني اراى في العدان
يكون بين الكلمتين المتماثلتين في النوع المتماثلتين في التلفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كشارك على الحرفية والاسمية
في معنى العلو وهذه المعدودات مختلفة المعاني وقال اراى التساوى في اصل الوضع اليه فعلا يكتب بالالف واصل
الواو بخلافه اذا كان حرفا واسما وكذا من وفي فل فعلا اصلا امين واو في واولى انتهى واعترض عليه الرضى بان عد
الاسمية يكتب الفا واصله واو الفاء كلفنا اذا اصنفت الى الضمير تغليب الالف بالتشبيها على الحرفية انتهى اقول لى فيه اليه
نظر من وجهين الاول ان التناسب موافق لشارك من حيث المعنى متحقق في علا الفعلية والاسمية وكذا فيها وفي الحرفية في معنى
العلو لان معنى العلو معتبر في علا الفعلية ايضا وان اريد ان يكون العلو جميع معناه فلا يتحقق في الاسمية والحرفية ايضا وان
اريد بالاشتراك في المعنى الاشتراك في المعنى من جميع الوجود او في جميع المعنى فغير متحقق في الحرفية والاسمية اليه كما لا يخفى
والالم يمكن كون احدهما حرفا والاخر اسما لان مدار الحرفية والاسمية على المعنى فاذا اتحد اتحاد اللفظان في الاسمية
والحرفية ايضا فانهم والثاني ان البحث عن الحروف المشتركة في جنس الاسمية والفعلية والحرفية ولا عبرة في كون اللفظ
مشتركا بين المعنيين لاصل الوضع والاختلاف فيه لا يورث استفاء الاشتراك كما تقر في محبت المشترك ويشير اليه تعريفه
وتدققنا حتى نتحقق بالبسط والتدقيق في شرح مختصر الميزان في محبت المشترك ثم علم ان كل هذا الاشتراك في اشتراك اللفظ
وحد في المعنى الحرفي والاسمي او في الفعل والاسمي او في الحرفي والاسمي او في جمع الثلاثة متحقق في سائر الاسماء غير العربية
على ان العربية بمعنى الباب لم يمتنى في حروف بالظن فيها بمعنى الشرة مثلا اسم بمعنى على حرف وكذا في الهند لفظ بربلا بمعنى جناح الطير
والرئيس سم بمعنى على حرف وكل لفظا كثيرة يظهر حالها بعد التحقق والاستقصاء الحروف الجواز ثم بالذيل لبحث الحروف النواصب
والحروف الناصبة التي ليس لها عمل غير التغليب لما عمل واحد لا علان ليست نواصب المضارع عند البعيرة والاعند الكوفية
فيحقق منها نواصب الاسم اليه كالحروف المشبهة بالفعل فانها عندهم نواصب فقط لا رفعة كما ذكرنا الضعف العمل و
قد قويا هذا المذهب فيما سلف ومن الحروف العاملة النواصب للفعل المضارع وهي اربعة ان تفتح الهمزة
وتخفيف النون مصدرية ونجى على الماضي والامتنع لبارده وقد لا تنصب المضارع ايضا كقوله ان تفران على
اسماء ويكلمه معنى السلام وان لا تشعرا احدا وذلك لحملها على ما المصدرية او على المحففة التي بعد الظن وتقدر
بعد حتى ولام كي ولام الجود والفاء والواو ولن لماثلت تغييرات معنوية سوى النصب اللفظي ارجاع المعنى الى خصوص
الاستقبال والتعني وتاكيد مثل لن ابرج حتى يا ذن لى ابي الآية وليس للدوام او التابيد كما ظن وكى للسببية
ونصب اخفش انها في جميع استعمالها حرف جروا تنصب بالفعل بعد ما تنهيران وعند الكوفية هي حرف ناصب فيما

وعند البصري هي قد تكون تامية بنفسها كان وجازة منها بعد ان فاذا تقدم اللام نحو كليل تا سوا في تامية لا غير يعني ان
وليس فيها معنى التعليل لكونه مستقدا من اللام واذا جاز بعد ان فهي جازة لا غير معنى اللام للتعليل وفي غير هذه المواضع جاز
الامر ان اذن اذ لم يعتمد بعد على ما قبلها بمعنى ان يكون من تامية ذلك في ثلاثة مواضع الاول كون ما بعد خبر الما
قبلها نحو انا اذن الكرم وقد يعني مفهوما الف مع كونه خبرا عنه الثاني ان يكون خبرا للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاسن
اذن الكرم والثالث ان يكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجن واذا وقعت بعد الواو او الفاء جازا من
وعدمه واذا استوفينا حال المواضع عطفنا العنان الى الجوارم ومن الحروف العاملة الجوارم للمصارع وهي خمسة
ان بكسرة الغنة وتخفيف التنون للشرط المقضي للجمليتين احديهما شرط والاخرى والحق ان الحكم بينهما لا في الجزاء واحدة حتى يتبين
الحكم من نوع الحكم المحلى ويكون الشرط من جملة القيود والشرط كالحال والطرف والجزاء والمجرور وغير ذلك خارجا عما عرفت
الحكم ونظير من كلام الرضوي اختيار هذا المذهب السخيف وكلام اهل العربية مضطرب لا يقطع في كلامهم بجانب فتقولون كالمجازاة
تدخل على الفعلين يستلزم الاول وسبب الثاني يدل على ان الحكم بين الشرط والجزاء فان الرباط هي الكلمات الشارطة
ثم لفظة ان موصوفة للشرط ولا يستعمل للاني موضع يكون الشرط فيه مشكوكا واذا استعملت في موضع القطع كانت بمعنى اذ
نحو قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الآية وقد يقال انها ليست للشك وقد يقال انه تعالى يستعمل الكلمات
استعمال المخلوقين وان كان يستعمل بدلولها في حقه تعالى فيجب من التاويل كقوله تعالى لعلكم تتقون وقد يقال
انه نزل ربه من منزلة المشكوك لانه وان كان دافعا لكنه ما ينبغي ان لا يقع او هو كعدمه لكون بنيانه على شفا جوف هار
ومنه قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ثم لفظة ترجم المصارع اذا كان شطرا وخبره اذا كان جزاء الصيا اذا كان
الشرط الف مضافا واذا كان ماضيا فالخبر في المصارع جائز والفاء على الجزاء لا يجوز اذا كان ماضيا لغيره قد لفظا او
تقديرا ويجوز ان كان ماضيا متبعا او متبعا بل ويجب فيها وراى هذه الصور وقد يحكى اذا مع الجملة الاسمية الغير الطلبية
موضع الفاء واعلم ان الشرط في الاغلب يكون مستقيل المعنى والكان ماضى اللفظ واذا اريد به الماضى جعل الشرط لفظ
كان كقوله تعالى حكايته عن عيسى ان كنت قلته فقد علمته وقوله حكايته عن اهل زليخا ان كان قبضه قد من قبل قصد
وقد نبذ المصنف بعض كلمات الشرط وراى نظره لانه في صدر بيان الحروف وهي اسماء وهي من لدوى العقول
بالغيرم ومما اذا ما وتى للزمان ماين وانى حيثما للكان واذا وكيفما وهذه ليست مجر دوات الشرط حتى تفسر حروفها بل
مشكلة على معانيها الجامعة اليه ومع ذلك تضمن معنى الشرط كما تضمن معنى الاستغناء فحلى ما قرنا سابقا القصر حروفها وطول
لقب المصارع مغنيا لبعضهم نختار انما لم تدخل على المصارع بل تدخل على الماضى فقلب لفظة الى المصارع وتسمى
معناه السابق فليس عمله المعنوى الا النفي وعمله اللفظى شىء ان الجزم والقلب وتدل الجزم المصارع لفروا الشرط ولذا
الضرورة يجمع الفصل مبنيا وبين مجزوما ولما ايفه قلبه ماضيا مغنيا واصلا لم يزيد عليها ما كمال الشارطة واذا ما وانما ضرورة

الزيادة ادرشت بنسب معاني احدا معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فني تنفي الامر المتوقع وقد يستعمل في غيره ايضا نحو ندم
ولما يقع الندم والثاني اننا منقصة بامتداد ليقها من حين الانتفاء الى حال التكلم ليقها استعرا في والثالث عدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب كماله ان لم يضرب ومن لم يضرب والراجح جواز الاستعنا بها في الاختيار عن
فكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارقت المدينة ولما اى بلا ادخلها واذا دخلت المزة على لم ولما كانت للاستعنا بالنفوس
نحو قوله لم الشرح لك صدرك وقوله حكاية عن فرعون لم نرنك فينا وليد اقول لشاعر الماتع فوا فينا اليقينيا و
لام الامر يطلب بها الفعل فيدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وسمى لام بكسورة وفتحها لغة وتسكين بعد الفاء الواو و
نحو قوله تعالى ولنا طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وقوله تعالى ولياخذوا حذرهم وقوله ثم ليقتنوا أنفسهم وليو قوا
وليوطوا بالبيت العتيق ثم امر الانسان نفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام نحو قوله تعالى حكاية عن الكفار
مخاطبين للمسلمين ونخل خطاياكم واذا كان الما مورجاعة لبعضهم حاضر وبعضهم فالقياس لغالب الحاضر على الغائب نحو اخلا
الحاضر وغائب كذا قاله الرضي وقال ايضا علم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالفاعل لكن
لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا ونبنى لزوال مشابهة الاسم ببر وال حروف المضارعة وذلك لانه يشبه
الاسم بسبب عروض موارنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وجاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو
نهره ولولشوكه وفي اخره لقوموا الى مصافكم وهو في الشعر الشرح قال لستم انت باين خير قرش ففقت حواج
المسلمين انتهى ومن ههنا غفر الكوفيون بانه مجزوم والجازم مقدر لكونه قياسا ومحكية باللام في الشعر ولعالمه اخره
محالة المجزوم والحمل على النفي كذا قال الرضي ولا النفي يطلب بهاتك الفعل او كف النفس على اختلاف القوانين فترجم
المضارع بخلاف لالنا في قد سمح الجزم بها عن العرب اذا صلح قبلها كي نحو جنته لا يكن له على حجة ويمكن ان يكون لالنا
ثم لا التماثية في التكلم قليلا كلام الامر ثم علم ان من الجوازم ترجم المضارع ملفوظة ومقدرة بعد الامر والنهي واللام
والتمني والعرض اذا قصدت السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة ولا ليق لا تكفر تدخل النار وقوله تعالى
فا ضرب لهم في البحر يربسا لا تخافو ولا تحشوا اما حال عن ضمير اقرب او استئناف فافهم واذا بينا الحروف العالمه
عملا واحدا تاتي بالحروف العالمه محليين وهي الحروف العالمه نصبا ورفعا وهي الحروف المشبهة بالفعل كما ذكرنا
سابقا التي تفضى الاسماء التي هي متبذات في الاصل وترفع الاخبار التي هي اخبار المتبذات
في الاصل وهي مجموع ستة احرف ان بكسر المزة وتشديد النون المفتوحة لتاكيد صتمون الجملة وتحقيقه فقط
وبقي الجملة على حالها جملة وان لفتح المزة وتشديد النون المفتوحة لتاكيد و تحقيقه في غير اياه الى معنى المفرد
بتاويل المصدرية كان للمضارع فمن ههنا وجب كسر المزة في مواضع منها الا تبادر سوا كان في اول الكلام
نحو ان زيدا قائم اوني وسطه متبادر بها كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل وقوله تعالى ولا يخرجك قولهم ان المزة للمعجم

ثم اذا دخلت على لميت جاز العمل والانعاء والالغاء اكثر ونسب الجمهور ان ما الكافة حروف ونقل عن ابن دكرته
 انها لكثرة مبهمة بمنزلة ضمير النتان فيكون اسما والمجمل بعد ما خبرها واذا عملت فمازا لكثرة حرفية كما في قوله تعالى فماتوا
 من القدر وروى ابو الحسن جواز الاعمال في انما وانما وكذا جواز اعمالها ولم يسمع في كانا العلماء وكما وعلى كل
 تقدير قالوا انما في الكل بالاتفاق وسيمويه يمنع الاعمال في غير لتيما للسماع المشهور فيه دون عنسها
 خافهم واذا قد اسلفنا احوال الحروف العاملة تفصيها لنقبل على الحروف العاملة لبقياها مقام الفعل وسما
 حروف النداء التي يطلب منها الافعال على المندى في الحروف التي حالما في العمل انما تنصب
 المندى المضاف والمشيبة المضاع به في عدم التام الالكثرة اخرى منقضة اليه في اتمام فماتوا
 المفرد المعرفة فميتي على حالة ترفع بها كالفهم والواو والالف وقد يخفف المندى بلام الاستعانة ولم يسمع
 وقد يلحقها الف النذبة اذا كان مندوبا واما الكثرة بعد دخول حرف النداء فينبغي ان ينصب اليه نحو قول الامم
 يا رجل اخذ بيدي والمضاف كيا عبد الله يشبه به كيا طالعا جبلا وقد عرفت حاله باعتماد علماء باعتبار ما في قوله
 هي خمسة يا نداء البعيد والقريب واختار ان يندى كونهما للبعيد خاتمة وهو مرجح واما وبيدي النداء
 البعيد وامي والهمزة لنداء القريب خاتمة لا غير ومن هذا القسم من الحروف الغنية لا التبرير الغنية
 للجنس بمعنى كونها رابطة سابية بين الشيء المخبر به والجنس المخبر عنه كليس من الافعال رابطة سابية بين
 والخبر فهذا الاعتبار يقال لما التافئة للشيء عن الجنس سامية والا فالتا في بالنفي الانتسابي الذي في مرتبة
 الفعل هو الذي من الملاحظة المسند الحاك بل النفس فله في مرتبة التلقا والتا في في بالنفي الواقع الخارجي في
 التحكي عنه والاتفاق والعروض هو الاسباب المختلفة الواقعة على حسب اختلاف النحاء التي بحسب الظاهر من
 النظر الى التسميات الظاهرة وربط المسببات بالاسباب واما في الحقيقة بالنظر الدقيق فانما في الحقيقة هو العلم
 لعالت كبرايته كما انه هو الموجب للحقيقة لمسبب الحقيقة والموجد للوثر الحقيقة فقد ست اسما ه النافذة نظام العالم
 ومن هذا القبيل من الحروف العاملة ما ولا المضافي معانيها في مجز النفي والسلب اليراطي بمعنى ليس
 السالب الرابطة اذا كان مغلا فماتوا وقد قضينا وطر العاملة لفهمي نخب غير العاملة وهي حروف كثيرة و
 من الحروف اذا كانت غير العاملة الحروف العاطفة السالكة لما بعد في حكم ما قبلها عمودا مطلقة
 عن نظر حضور الاسباب والسلب الجزم والتردد هي عشرة وقد بعضهم لفظة ابي التفسير في الف
 منها وعند الاكثر ان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها فماتوا العشرة او لما الواو والهمزة بالخطبة الترتيب وقد
 اختار بعض الفقهاء والفراء والبسائي وتعلب والرلي وابن درستويه انها للترتيب وهو خلاف الجمهور
 كيف يتركب في قوله تعالى واسجدى واركبي وفي قوله نموت ويحيى وفي قوله ادخلوا الباب سجدا وقولوا

قوله في موضع آخر وقولوا حمله وادخلوا الباب سجدا وفي قولهم المال بين زيد وعمرو والقاء للجمع مع الترتيب بلا حمله وعطف
 تفصيل الجمل على الجمل من هذا الباب التعقيب لقوله تعالى ونادى لنوح ربه فقال رب اني ابني من امي ولقول احبسته فخلست
 لبيك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتعقيب باعتبار ترتيب الموضوع المذكور لا باعتبار الوقوع الواقعي فهو كانه
 ترتيب حكائي وتعقيب ذهني لحاظي في مرتبة الانتساب العقلي ومتمه قوله تعالى وكلم من قربة اهلكنا انما هو باسئسنا بيانا
 لكونه تفصيلا للاهلاك وقد تكون السببية بخزير فاضل فأكبره وقد يكون على العكس نحو البشر فقد اناك الغوث بناء على تعكس
 بين الفعل والعلة الغائية في باب العلية و ثم للترتيب مع الملة والتراني ولا تكون سببية لعدم التراخي بين السبب
 والسبب ولا الحطف المفضل على الجمل كما في القاء وقد تكون في الجمل خاصة لاستيعاد مضمون ما بعده عن مضمون
 ما قبلها وعدم مناسبة له نحو قوله تعالى فخلقناهم خلقا آخر وقوله خلق السموات والارض وجعل النظمات والنور ثم الذين كفروا
 ببرهم ليعذبون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله استغفر واربعكم ثم تولوا اليه وقديحي لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج
 في وجع الارتقاء من دون اعتبار التراخي لقوله ٥ ان من ساد ثم سادوا يوده ثم قد ساد قبل ذلك جده وقوله تعالى
 ما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وليس في هذا القول له تعالى ترتيب ذكرى بل مجرد التدرج في مراتب
 الارتقاء وكذا في قولك والمذموم بالمد وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله فاليوم نجمعهم ثم المكشوف
 على الفعلين ثم قد تدخل همزة الانكار او التوبيخ او التقرير على واو العطف وقاءه و ثم نحو قوله تعالى او كلما عاهدوا
 عهدا بنسفه ففرق بينهم وقوله او لم يكفروا بما اوتوا من موسى من قبل وقوله فانتم تسبح الصم وقوله فلا تسمعون وقوله فلا
 يبصرون وقوله ما ذا يستعجل منه المجرمون ثم اذا ما وقع انتم به فتمه كلما معطوفة على ما قبلها لا على المقدر كما زعمه
 الزمخشري وحتى للجمع والترتيب بالتدرج الذهني للحاظي باعتبار القوة والضعف في اجزاء المعطوف عليه و
 كون المعطوف زائدا على الباقي في وصفي الضعف والقوة فقد يكون تعلق العامل بمذخول حتى اسبق من تعلقه
 بالباقي كقولك تو في التدكل اب لي حتى آدم وقد لا يكون الا لسبق باعتبار الشرف والقوة باعتبار الفضل نحو مات الناصر
 حتى الانبياء وقد يكون الترتيب تميزا مندرجا من الاقوى الى الاضعف فكانه ترتيب بين الاضعف في الضعف
 الى الاقوى فينبذ فقدم الحاج حتى المشاة فتمه الارج من حروف العطف لطلق الجمع والواو منها للجمع المطلق كما في تكملة
 الفاصل اللاهوتية الحاشية الفاضل للاراء ومعناه انه لا يزداد في الواو على مطلق الجمع واو او اما واحم كلما لا يجد
 الامر من او الامور تولعا او تشكيكا او تخييرا واو اما في المعنى سواء غير ان او قديحي بمعنى الى والاو قديحي بمعنى بل
 لا اقرب فلا يكون حرف عطف بل حرف استيفاء داخلة على الجمل كما في قوله تعالى مائة الف او يزيدن اي بل
 يزيدون وكقوله للبحر هو اقرب اي بل هو اقرب قالوا ان اولها في البحر ثلثة معان الشك والا بهام والتفصيل
 ولما في الامر معنيان التخيير والراحة فالشك في اخبرت من احد الشئيين ولا تعرفه بعينته والاب علم اذا عرفه بعينه

ولقد علم ان بنين الامر على الخطاب ولا يتبين له الامر كقول تعالى انا امرنا ليل او نهارا والتفصيل اذ ام شك ولم يقصد
 الا بام على الخطاب وعلى السامع كقولك هذا لا يخلو اما ان يكون جوهرا او عرضا وهذا هو التنوين واما في الامر فان
 كان للمامور في الجمع بين الامر من فضيلة وشرف على ما هو يعرف من حال التكلم في اعتقاده في الالباب كقولك تعلم
 الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والافنى للتخيير والفرق بينهما بان يجوز الاقتضار على احدهما والجمع بينهما
 الاباحة ويحكم احدهما ولا يجوز الجمع في التخيير وفيه كلام مفروغ عنه في اصول الفقه ثم هذه المعاني تنشا من قرأتين
 المقامات لانها تدل عليها لفظة او حتى تكون مشتركة بينهما واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائرة مع او ام
 متصلة ومنقطعة فام المتصلة معناها معنى او واما لكن في الاستعمال يلزمها نكرة الاستفهام الداخلة في المعطوف عليه
 بام وليستوى فيها الامر ان نجوابها التعيين لا نعم ولا والمنقطعة بمعنى بل والنكرة مثل اسئلا بل ام شاة ام شئى آخر وانما
 الرضى في مثل جازنى انا زيدا واما عمرو ان العاطفة هي الواو واما مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة ثم قد يجئ بل على
 المعطوف عليه بام المتصلة لكنه شاذ كما قاله الرضى وقال في تميز المتصلة والمنقطعة مجمل بعد تفصيل ما في تأثرهما في
 هذا المكان لعدم مفرد لفظا او تقديرهما في متصلة قول واحد او قبلها النكرة في الاغلب لفظا او تقدير او ان كان لفظا
 جملة فان لم يكن قبلها نكرة في منقطعة وان كان قبلها النكرة نيزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان انتهى واولاه
 بل ولكن كلما لاحد المتعاطفين معينا فلا نفى الحكم عن مفرد بعد ثبوته للمعطوف عليه فلا يجئ الا بعد لايجاب
 لا بعد النفي او التثني وللا بعد الاستفهام والتثني والعرض والتخصيص وكذا ذلك ولا يعطف بها الجملة الاسمية
 ولا الماصى على الماصى فلفظة لا موصوفة لتعاطف المفردات لا الجمل وقد يعطف بها المضارع على المضارع قليلا
 نحو اقوم لا اقعد ولا يجوز تكريرها كساكر حروف العطف فلا يقيم قام زيد لا عمرو ولا كبير فاذا قصد التكرير اثبت
 بالواو والعاطفة في المكرر فيخرج لا عن العطف ويخص التاكيد ويل اذا وليها المفرد لتدرك العطف اما بعد النفي
 او التثني او الايجاب او الامر فجاء الايجاب والامر يكون المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو
 معناه عدم القصد في الاجابة الى قيام زيد بمعنى ان النكر الاول غير مقصود الاخبار لانه غلط وكذا اذا عطف به الى
 النفي والتثني فبى بلا ضرب اليه بمعنى جعل المستوع في حكم المسكوت عنه محتمل الصحة والخطا ولا يجئ بل العاطفة للمفرد
 بعد الاستفهام لعدم انجزم في الاستفهام حتى يقع فيه غلط فيترك وقد عرفت فيما سبق ان الاضراب قد يقصد
 في تفنن الكلام وهو من اعلى انحاء البلاغة قد تستعمله الفصحى من الشعراء ومن ههنا عرفت جواز وقوعه وقوع
 بل العاطفة في كلامه تعالى عن الغلط علوا كبيرا واما بل العاطفة بين الجمل فعنها بالانستقال من جملة الى اخرى
 اهم من الاولى كقوله تعالى انا انون الذكر ان من العالمين الى قوله بل انتم قوم عاودون وقد يجئ لتدرك العطف
 نحو ضربت زيدا بل اكرمه ولكن بشرط صحة كونها عاطفة المعاكسة بين المتعاطفين كما ذكرنا في الحروف المبينة

فيجب في لكن المحققة العاطفة ان يكون بعد النفي في المفرد نحو ما جازي زيد لكن عمرو فعدم محيي زيد باق كجاء لم يقع الحكم منك
 انه غلط او خطأ وانما اتيت بلكن لرفع توهم من يتوهم ان عمرو ايضا لم يحيي كزيد لا بينهما من الملازمة مثلاً في الافعال
 وعدة فهي لفظة لا العاطفة لان لا النفي بعد الاثبات وهذه الاثبات بعد النفي ولكن المحققة عاطفة ان تجردت
 عن الواو ومع الواو وليست عاطفة بل الواو عاطفة ولكن بحج الاستدراك وفي تعاطف الجمل لما اختلف بل هي عاطفة
 او محققة من الثقل ومن الحروف الغير العاطفة حروف التبيين يوتي بها التبيين المخاطب على مزيد التوجه وتوجيه
 لقلب الى ما يليه من الكلام وهي ثلثة احرف الا واما نحو قوله تعالى الا انهم هم الكاذبون والا ان اوليس والقد
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال الرضي ان الا واما حرفا استفتاح يتبدلان في الكلام وفائدتهما المعنوية لو كيد عنون
 الجملة وكانا مركبتان من همزة الالكار وحرف النفي والالكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق
 ضمرا بمعنى ان انتهى وقال فائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما متبدا به وايضا قال ويدخل الاكثر على النداء واما كثيرا
 على القسم وقيد محيي اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر واما الا فاللعرض فما حرفان مختصان بالفعل وما تدخل من
 بين المفردات كثيرا على اسماء الاشارة نحو هذا وبه واما ان وقد يفصل بينهما بالقسم نحو التذاد وقد يفصل بالضمير
 المرفوع المفضل نحو ما اتم اولاد نجته ولم تثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات كذا قال الرضي وانت تعرف
 من مادة المصنفين في مباديس كتبهم بعد الخطبة يقولون يا انا ^{اسم الاشارة} اشروع في المقصود ومن الحروف
 الغير العاطفة حروف الايجاب يوتي بها التصديق الكلام السابق وقبوله وتسليمه فهي مثبتة لما سبقها من الخبر
 وقد يقال كونها للايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستقيم عنه وحروف الايجاب هي المعدودة بعد الستة
 ههنا اولها نعم جواب الكلام الخيري المثبت والمنفي المستقيم عنه المثبت والنفي وقد اختلف في جواب نعم عن المستقيم
 عنه المنفي انه تصديق او لا لان التصديق لا يكون الا للخبر وهو انشاء وهذا جازي في المثبت المستقيم عنه والام والي
 ايضا وقد يقال انه ايجاب باعتبار اثبات ما بعد الاستثنام فعيا كان او اثباتا ومن ههنا قال ابن عباس نعم قولوا
 نعم في جواب است بر بكم كان كفر الكون تصديقا للنفي ومن ههنا انتشار اختلاف اخر هو ان نعم تصديق لما بعده لا
 فعيا كان او اثباتا وتصديق لما بعده اذا كان اثباتا وتصديق بالمنفي لا بالنفي اذا كان فعيا والاول هو المقصود من
 قول ابن عباس ولعظم خبر وقوع نعم موضع بل بعد همزة داخله على النفي للاستثنام التقريري نحو قوله تعالى است
 بر بكم وقوله الشرح لك صدرك ولذا جاز عطفه موقفا على قوله لم تخرجك ولذا انما قيل قوله لا يسأل الله
 ربح ام عمرو وايانا فذاك بناء ثمان + نعم وترى الهلال كما اراد + وليعلموا النهار كما علاني + وهذا التجويز
 ليساعد المشهور ايضا فلو قيل لك اليس لي عليك دنيا رفعت نعم لزم عليك الدنيار ولعل الحرف جازي في قسم
 بكل المنطوقين وجوب قسم في الامر نحو زني فقلت نعم وفي النفي نحو لا تفترني فقلت نعم اي لا افتر بك وفي جواب

التحفيض نحو لا تزورنا فنجوابه نعم اي ازورك وكذا في جواب العزم نحو اترونا وجوابه نعم اي ازورك وثانيتهما على
 وهي محققة بايجاب النفي بمعنى انه يفيق لما في السابق سواء كان خبرا نحو ما قام زيد فقلت بلى اي قام او استغما نحو قوله تعالى
 الست برقيم قالوا بلى اي انت ربنا وكونه في الايجاب نحو قوله **هـ** وقد بعثت بالوصل بيني وبينها بلى ان من بار
 القبول ليحده اي ليعبد بالنون الخفيفة والبقعان في جواب من جارك ولما في جواب من الرجل ولما في جواب ما
 وغيرهما من الاسماء الاستغنامية وثالثتها اي للانبات بعد الاستغنام ويلزمها القسم نحو قوله تعالى وليستبنونك
 احق هو قل اي وربني انه حق وكقولك لمن قال لا تضربني اي والتدلا اضربك وهذا قليل اي بعد النفي بالاستغنام وارجا
 اجل وخامسا جبر وسادسا ان كلما تصديق للخبر موجبا كان او منفيا لاني جواب الاستغنام والامر وغيرهما
 من الانشاءات خلافا للاختش على ما حكاه عنه الجوهري وقد يحكي القسديق الداء لفظان يقول ابن الزبير لفضالة
 بن شريك حين قال لعن الدنيا فحملني اليك ان دركها على ما قلته الرضى ومن الحروف الغير العاملة حروف
 التفسير اطلاقا للتعجب على ما فوق الواحد وهي اثنان احدهما اي لفتح العزة لا يكسر لما في حروف الايجاب
 وهي تفسير كل سيم مفردا كان نحو جاء في الجو حفص اي عمر او جملة نحو هرب في هذه اي مات وثانيهما ان لفتح العزة
 وسكون النون ولا تفسير الامفعول لا مقدر اللفظ دال على معنى القول مودعناه نحو قوله لق و نادى به ان يا ابراهيم
 لان النداء يودي معنى القول اي قلنا فعناه نادى به لفظ يا ابراهيم وكقولك كتبت اليه ان انت اي كتبت اليه
 شيئا هو انته وقد يفسر به المفعول به ايضا كقوله تعالى و اوحينا الى ابيك ما يوحى ان ما قد في التالوت وقوله ما قلت
 لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فمؤلفه المفسر في به وفي الاشارة والامر معنى القول نحو قولك اغرت اليه ان كسب
 وقد يقال ان الداخلة على الامر والنهي مصدرية وقد يقال ان في ان اعبدوا الله زيادة وقد يقال انها تفسير
 مفعول مخرج القول ايضا كقوله تعالى حكاية عن الكفار والظالمين ان امشوا ويجاب باننا ناكدة او بان القول
 المقدر مثل قالوا لبعضهم لبعض منبر له المفعول الماويل بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن معنى القول ثم بعد
 ان المفسرة ليست من فعله ما قبلها بل تيم الكلام قبله ولا يحتاج اليه الا من جرت التفسير فان في قوله تعالى و احسنه
 دعوه ان الحمد لله رب العالمين ليست مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المتبداء المقدم ومن الحروف
 الغير العاملة حروف التحفيض ومخاها التوبيخ واللوم اذا دخلت على الماضي او التنديم للشرفاء ومعناها ان
 والحث على الفعل والتحريض والتحريض على الايمان به والتحفيض والطلب له فحى بمعنى الامر في المضارع
 ولا تحفيض في الماضي الفانت لكنها تستعمل للوم او التنديم للمخاطب على انه ترك في الماضي ما يمكن تداركه في
 المستقبل فحى من حيث المعنى للتحفيض على فعل مثل ذلك في المستقبل ولما لا يتصل الا في المضارع الفحى موضع
 التوبيخ واللوم او التنديم على ما كان يجب ان يفعل المخاطب قبل الطلب فاذا خلا عن التوبيخ فهو العزم ولا يتصل

فيه الا الخففة ولو التي فيها معنى التثني مثل لو نزلت فاكملت هذه الحروف هي العدد وبعده الاربعة اولها ا هـ لا تخوفا
 من ربه زيد ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 الكفار لولا ارسلت اليها رسولا فنتج اياك الاله و رابعها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 لفظا كما ذكرنا او تقديرنا لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 لعبد الضرورة الشعر كقوله يقولون ليلى ارسلت بشيعة الى هذا الفتن ليلى شيعتها و اذ وليا الطرف فهو منصب
 بالفعل الذي بعد ولا قبل كقوله و لولا اذ و حلت خبتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله لان الطرف متوسع فيه و لو وما
 صدر الكلام ظاهر و اما الزمما الفعل لانها التحفيض عليه بانياته و لولا التحفيضية غير لفظا بمعنى امتناع الثاني لا امتناع
 الاول و يحكي بعدها الاسم لا الفعل و قد يحكي بعدها الفعل ايضا نحو لولا انما زعمى شغلي و تا قل بلو لم و قد يقال ان ان
 مقدرة في الفعل كما في قوله سمع بالعيدى خير من ان تراه و من الحروف الغير العاملة حروف التوقع و
 معوق لا بد فيها من معنى التحقيق اذا دخلت على الماضي او المضارع و قد يكون غيا معنى التقريب من الحال مع التوقع
 ان يكون مصدره الماضي متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب اذا دخلت على الماضي كقوله لمن توقع ركوب لا مير قد ركب
 اى حصل عن قريب كانت متوقفة و منه قول المكبر قد قامت الصلوة فنيانا لله معان محبة التحقيق والتقريب
 و قد يكون مع التحقيق التقريب لا التوقع نحو قولك ركب زيد لمن لا يتوقعه و لا تدخل على الماضي الغير المنصرف نحو لغم و
 وعسى وليس لغم كونها بمعنى الماضي حتى تقر بها الى الحال و قد تدخل على المضارع الغير المنسوب والمجزوم في حرف
 تنقيس الله يضاف الى التحقيق معنى التقليل في الاله لا تخوفا ان الكذب قد يصدق اى بالتحقيق لا بغيره منه الكذب
 الصدق ولو قليلا و قد يكون مجزا عن التقليل في المضارع نحو قوله اتم قدرى قلبك بكم في السماء و قد تستعمل للتكثير في
 مقام المدح نحو قوله اتم قدرى العلم الله المعوقين منكم و لا يفصل بينهما وبين الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله و قد
 لعمري قال كذا و من الحروف الغير العاملة حروف الاسماء و هي ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 حرف الاستفهام اثنتان احدهما هو الهمزة و هي اعم تدخل على الما فاعال و الاسماء والحروف نحو زيد قائم و
 اقام زيد و قوله تعالى اثم اذا وقع آمنتم به و قوله افلا يردن الا يرجع اليهم قولا و قوله او كلما ما به واحد او قوله
 ان من كان على بنية من ربه و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد خرج لا على كونه متبدا و لا على كونه فاعلا الفعل مقدرا و لا يهـ لا تخوفا و ثانياها ا هـ لا تخوفا
 و من وجوه الفرق بينهما ان الهمزة تستعمل في الاثبات لا استفهام و لا انكار ايضا كقوله اتم القبولون على اليه
 لا تعلمون و نحو زيد فاضل في الانكار و لا يستعمل بل لا انكار و منها ان الهمزة تدخل على الماضي للقرير نحو اخرج
 لك وليس فلك ليعاد و هل لا يدخل على الماضي اصلا و منها ان الهمزة تستعمل منظر و اعم للتسوية و لا يستعمل معاملة

الاقل لا شاذ ومنها ان الهمزة تدخل على الواو والفاء وتضم بخلاف بل وهذه الحروف تدخل على الهمزة كقولهم انتم
 مسلمون ومنها ان بل تعيد فاندتين اي حامين في الاثبات وما كونا للقرير في الاثبات نحو قوله تعالى بل ثوب
 الكفار اي اللثوب الكفار ولا تعيد الهمزة الا بالنفي ومنها ان بل لا تجي ابعاد المتعلقة بخلاف الهمزة وكذا في سائر كلمات الاستفهام
 وهل قد يجي بمعنى قد نحو قوله تعالى بل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى ولما صدر الكلام كما في حروف التخييل
 والتنبية وغير ذلك ومن الحروف الغير العائدة حروف الموضع بمعنى الزجر وهو ككل الفتح الكاف وتشديد اللام كما
 تقول لشخص فلان ليعاديك فيقول لك كلار دعاك وزجر بمعنى انه ليس الامر كذلك وقد يكون ردعا للطالب للفعل كقوله
 حكاه عن الكافر رب رجون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كالاخر من الكلام السابق للتسليم كقوله نعم واتخذوا
 من دون الله الهية ليكونوا اخر كلا وقد يكون بمعنى حقا كقوله نعم كلا والقر وقوله وكلا ان الانسان ليلغى فقد يجاب
 بجواب القسم كما مر وقد لا يجاب به كقوله نعم كلا بل تجبون العاقلة وقوله كلا اذا بلغت التراقي وقد يجعل معنى حقا ومنه
 الموضع كقوله نعم ثم يطع ان زيد كلا انه كان لا بائنا عينا او ما كان كونه بمعنى حقا كثيرا في الكلام في مجازي المحاورات
 والاستعالات فكانها مشتركة بين المعنيين على السواء وتوصل له المصنف انهم وقال وقد جاء بمعنى حقا
 نحو قوله تعالى كلا ان الفجار لفي سجين وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وقوله كلا ان كتاب الابرار لفي عليين
 وغير ذلك واما قوله سبحانه اذا نزل عليه اياتنا قال ساطير الاولين وقوله كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقوله كلا
 تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فتجمل المعنيين فاذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقت عليها لكونها من تمام ما بعد ما ويجوز اذا كانت
 للردع واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبني لكون لفظها لفظا كلا حرفية ومناسبة معناها بما لا لك تردع
 بها المخاطب عما يقوله تحقيقا لصددها اما الحاجة فيه خلونها اليه في الحروف لكونها لتحقيق الجملة مثل ان وكذلك المذكور
 سابقا من الحروف الغير العائدة حروف المصدر التي تجعل الفعل والجملة بمعنى المصدر وهي ثلثة الاول ما المصدرية
 التي تجعل الفعل الداخلة عليه معنى المصدر فهو لا محالة يكون فعلا متصرفا كقوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما رحبت
 اي برحبها والثاني ان المصدرية وهي التي تختص بالفعل وقد ينوب ما عن ظرف الزمان المنفصل الى المصدر
 الماويل نحو لا افعله ما قام زيد اي مدة قيامه وهي ما التوقيفية وصلمتا حينئذ فعل الماضي المثبت كما ذكرنا والمضارع لم
 نحو تندني ما لم يلقيني ومعناها الاستقبال وقد يكون فعلا مضارعا وقد يكون ما المصدرية موصلة للجملة الاسمية
 الى المصدر وان المصدرية لا تدخل الا على الفعل المتصرف اما ما من كقوله تعالى لولا ان من الله علينا لخنفت بنا اولئك
 فيضيه وتخفيفه بالاستقبال او امر او نهي على ترتيب سبويه لا على ترتيب الجمهور والثالث ان المشددة وهي
 مصدرية تجعل الجملة الاسمية الداخلة عليها مصدرا اذا لم تكن مكفوفة واما المكفوفة فتوصل بالاسمية والفعليتين
 كليتها لخلوها عليهما ومن الحروف المصدرية لفظه كي اذا دخل عليها اللام التعليلية نحو كي يخرج في معنى ان تخفف

نحو قوله تعالى
 عيسى عليه السلام
 قوبلوا ربي من عبد الغفار
 ربه قوبلوا
 انهم رغبوا ولولا ذلك والجميع
 للهم ربي عن الموت ورجعت
 من الشيطان عند الشروع
 سبيل سكرات الموت
 وثبتني في السر على القول
 الثابت ما جعل في الكلام
 لا اله الا الله محمد رسول الله
 على الله ته عليه وسلم
 آمين يا رب العالمين

لكن اخرجته من
 ملكك سنة ١٢٥٥ هـ
 في الحرم وقبلي

المضارع ومنها لو اذا دخلت على فعل نفيم منه معنى التمني نحو قوله ودوا لو تدين فيه سنون وقوله وكثير من اهل
الكتاب لو يردونكم من العبادكم كفارا واصلتها كصلتها بالمصدرية لكنها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل
التمني فيضرب الفعل بعد ما مقرونا باناء نحو لو كان لي مال فاج اى التمني ونحو قوله تعالى حكاية من الكافر لو ان لك
فاكون من المؤمنين ومن الحروف الغير العاملة لبعض حروف الشرط وهى اثنان لو للماسنى وان دخلت على المضارع
على عكس ان الشرطية ويلزمها المضارع لفظا او تقديرية ولذا الزم الفتح في مثل قوله لو انك انطلقت نحو قوله تعالى واعلموا
ان فيكم رسول الله لو ليطيعكم في كثير من الامم لغتم وقد تجوز للاستقبال ايضا قليلا نحو اطلبوا العلم ولو باليهين ثم معناها
اشاع الثاني لا شاع الاول وقد يقال مضاهيا على العكس لان السبب قد يكون اعم من السبب ورد بان الشرط
عندهم ملزوم والجزء لازم ويتيقن الملزوم بانتفاء اللازم لا بالعكس والسببية في كل مادة غير مسلمة ولذا ينقدربا
القياس الاستثنائي ولا يحتاج فيها الى استثناء فقيض الثاني بل هى تودى كلا المعنيين معنى التعليل واستثنائا لغير
الثاني نحو قوله تعالى لو كان فيها المنة الا الله لقد تاولوا لا يجوز فيها استثناء عيين المتقدم نعم دلالتا على اضلاع الاول
لا متعلق الثاني كما فى الآية وقد يكون جوابا لوقيل لا لازم الوجود في جميع الازمنة اذا كان اشبه ط مالى بعد استلزامه للجزء
ويكون نقيضه النسب بالجزء نحو قوله لو انتمى لاكمينك وقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة او سلام والبحر عدي
من لحيه سبعة اجزاء لافدت كلمات الله ومثل قول عمر بن الخطاب العبد صيب لو لم يحث الله لم لحيه اى لو اسن لا طلع
وكقوله تعالى ولو اسمعتم لولوا هم معرضون ولكوننا موفون للمناسى لم نجزم بها الا اضطرارا فان المانع مبنى واما
كلامها للشرط اعلم ان الفتح الهرة موصولة لمعينين احدهما التفسير محمل جاز فى الفعل واما زيد فخوى واما
عمر ومنطقه واما كير ففقيه والثاني استلزام شئ لشيء بمعنى ان ما بعد ما يلزمه حكم من الاحكام ولذا قيل فيها معنى
الشرط وهذا المعنى الثاني لازم لما فى جميع المواد بخلاف الاول نحو اما زيد فقام ثم واصل ذلك اما يكن من شئ فزيد
قام بمعنى ان يكن اى يقع فى الدنيا شئ فهو قيام زيد فقام لوجوب وقوع قيامه ويتيقن به لكونه لازما لوقوع شئ
فى الدنيا فلا بد من حصوله فيها والكون المقدر فيها قام فخذ الشئ لى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد
مقام ذلك الملزوم وبقى الفاء بين المتبداء والخبر فحصل العرض الاصلى المقصود بالذات وهو لزوم القيام لزيد ولذا
جاز وقوع الفاء فيها فحصل تخفيف الكلام بخلاف الشرط الكثير الاستعمال وحصل المقصود بالذات القيام لزيد
ما هو الملزوم فى القصد الاصلى مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل ايضا من قيام خبر الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجبا لحدف لشيء اخر كما قال الرضى وقد يقدم على الفاء من مجموع الجزاء
المفعول به او اطرف نحو قوله اما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ونحو ايا يوم الجمعة فزيد قائم وهذا اذا قصد
انما ملزومان للحكم بمعنى ان عدم القهر مثلا ينبغي ان يكون لازما لليتيم وقيام زيد ليوم الجمعة وكذا حال الحال نحو ايا

را كذا فانت ضارب زبر وحال المفعول المطلق نحو اما ضرب الامير او اما ضرب بشدرا فانت ضارب زبر ولا تقدم على الفاء من
 الجزاء شيئا قضا عداس واحد منه لان الضروري مقدر باقتدار الضرورة فلا يقع اما زبر طحاك فلا ياكل وقد ليقوم كلمة الشرط
 مع الشرط من حمله اجزاء الجزاء لا اما مقام شرط طحاك قوله تعالى فاما النكان من المقرين في فريخ وريحان وجنة لعيم واما النكان
 من اصحاب اليمين الآية بمعنى اما يكن شئ يقع فان كان من المقرين فله ربيع وريحان وكقوله اما اما فاما ابتلاه فقد عليه
 رزقه فيقول ربنا امان ويجب الفاء في جواب اما وان كان فعلا مضارعا وليس اهل اما ما كما طن ولا يمتعا اذ اما حرف
 ومما اسم بالنسبة يسيو به اما بما باعتبار ملاحظة حاصل المعنى لعم كيجز ان يكون اصلها ان الشرطية زبرت عليها باعنه حذف
 الشرط كما في امانت مطلقا الطالقت ولا تحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة الشعر نحو قوله مصرع فاما العبد ولا صدود
 لكيم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله لق فاما الذين كفروا لم يكن اياي تسلي عليكم اي يقال لهم اظلم تكن ان لا يقع
 بين انا وفاء اجملة مستقلة نحو اما زيدا قائم فمجرد قائم غير هذا الفعل في آخر متعلقين باما ذكره الرضي ليعتقد منه هذا القدر
 ومن الحروف الغير العاملة تاء التانيث في الساكنة منها ما يخرج آخر الما صني نحو فمرت فتانيث الفعل
 باعتبار تانيث الفاعل الذي هو كجزء وكذا يقع بين الفعل واعرابه في مثل التثنية والجمع في المصارع نحو فزيان
 ولا يضر كونها كلمة واحدة ولذا لا يجوز الحذف على الضمير المرفوع المتصل اللاحق التأكيد لمفصل واما ساكنت لان اصل
 الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبني من اول الامر ليسكونا على بناء ما هي لاحقة له لانها كالحرف الاخر مما يلحقه وانما
 تحركت في الاسم للتثنية من الابداء على اعراب ما هي لاحقة له وهو الاسم في كلام الكلمة في الاسم وكجزء الاخر لان
 الاعراب يدور على البناء نحو قامة و البناء المختركة تلحق اخر الاسم مشتقا كان كقائمة وحسنة وعلامة او مصدا
 كقبرية او جامدا كمرأة وطلحة والتاء الاسمية تميز في الوقف الا الفعلية اذا اصلها السكون ومن الحروف
 الغير العاملة النون التي تسمى التنوين وهو مصدر لونت اي ادخلت لونا وهو لون ساكنة يدخل
 فيه لون من وعن ولن ولدن ولم يكن واقرين والامن بالوقف تنبع حركة الآخر يخرج به امتلا لان
 اخر النون لان لونا تنبع حركات او اخرها وعرفت منان التنوين بعد الحركة فتدانيث تنوين التثنية في الفعل
 نحو قولي ان اصبت لقد اصابن لا التأكيد الفعل يخرج به لون التأكيد الخفيفة ولم يجعل في الكتابة
 للتنوين صورة الا في حالة النصب بالالف عند المتأخرين لان مدار الكتابة على حالة الوقف وهو مستقط في الوقف
 عند البحر والرفع وتقلب الفاء في النصب ويجذف التنوين عن العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر نحو على ابن
 الى طاب لكثرة استعمال الابن بين علمين مخفف لفظا بخنده بكتابة بخند ويجذف الالف نحو رايت على بن الى طاب
 والتنوين اما للملكن نحو زيدا وللمتلكة نحو ربي او العون نحو لوقته او المتعاقبة نحو مسلمات او التثنية كما مر و
 من الحروف الغير العاملة لون التأكيد مخففة ساكنة او مستندة مفتوحة مع غير الالف وكسوة

وتخص لون التاكيد حقيقه كانت اول قيلة شدة بالفعل لوضع التاكيد الفعل ولا تدخل الا في المضارع التيسر
 الاستقبال والقديرين ليفرون في الامر نحو افرن ويفرن ولافرن وفي التثنية نحو لا تفبرن ولا تفبرين
 لا افرن وفي الاستفهام نحو هل تفعلن وفي التثنية نحو هل تفعلن وفي الامر ص نحو الا تفعلن وفي
 القسم كما مر وفي التحضيض نحو يا افرين وقلت لون التاكيد داخله في التثنية نحو قوله تعالى واقول افنتلليين
 الذين ظلموا انكم خاصه ط وقد يحكي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الا افرين زيد وربا محقت المضارع خاليه من
 جميع ما ذكرنا واشد وتولها على اسم الفاعل وهو الفاعل في حالة الاضطرار تشبيها ومضامنه المضارع نحو سدا يا ليت
 شعري عنكم حنيفا يا شاهرا لعدنا السيوف يا ونحوه افا تكلن احضر والشمود وكذا شد دخولها على المامضى فعمل الكثر
 عن سيبويه انه قال يدخل بعد علم تشبها بالثنية من جهة الجزم قال يحسب الجاهل بالعلم تعليما شيئا على كرسية عمار
 واعلم ان الكثر دخول لون التاكيد على الامر والثنية والاستفهام لكونها اول على معنى الطلب تهدي للتاكيد ودخولها على الامر التثنية
 اليك كثر نحو قوله تعالى قل رب انا ترني ما لا يدرون ربنا فاجعلني من القوم الناطقين وقوله لا يفتيكم مني يدي فمن تخرج يداي
 الآية وقوله فاما متفغنم في الحرب فشردهم من ظفهم لعلمهم بغيره واما تخامن من قوم خيالة فانبت العيم على سواد وقوله فاما
 ترين ان البشير احدا فنقول اني نذرت للرحمن صوما ثم اعلم ان المصنف ترك من قسم الافعال بيان افعال القلوب الغاصبة
 للمفعولين المتحدين بالذات وهي حسبت وخلت وفطنت وهي للظن وعلمت ووجدت ورايت وهي لليقين وقد اشار
 الى علمها وحملها على اشارة اجمالية لقوله او متعد الى مفعولين مثل علم وبيان الافعال المناقضة وقد عدونا من قبل اربعه
 منها وادامته اعتمرا ما نال وما الفك وما فتى وما برح وستة منها لوقيتية احدا لوقيتي اسما في كالمقياس في الميم
 للاسم التام وهو ادم وقرنت منها لوقيتية لثقتية بقتين الوقت والزمان بمفهومه مخصوصه هي الصبح والضحى واسمه و
 دخل وبات واليوقي اكثر اوجودية تتعلق بنقص منها معنى اخر سوى الكون الناقص الربط مثل الانتقال في صار والرجوع
 الى الحالة السابقة في اقص وغاد وقد لا تتعلق فيقتصر على مجرد الكون والوجود الربط الزماني كما في كان وعذا وقد يجرد عن
 المقيدات المعاني الثقتية فيه وترجع الى مطلق الكون نحو قوله تعالى فاصبحوا خاسرين لكن بقي فيه المعنى الانتقالي بعد
 المخلوع من المعنى الوقفي ابي صار وخاسرين وكذا ترك بيان افعال المقاربه مثل غسى للطبع وكاد واشك وطفق وركب
 وغير ذلك فقد تكون تامه وقد ليقضي الاخبار الهيا وكلها النشار للذو وكذا ترك بيان فعلي التعجب وهما ما انفعل وانفعل
 به وبيان افعال المدح والذم وهي نعم وحبذا وبئس وسار فبده اقسام خمسة متروكة من نوع الفعل ترك ومن
 قسم الحروف الزيادة تاما وحروف المصدر ناقصا وغير ذلك فتطوى هذه كلها على غير ما اقرار لاثار المصنف
 وان كانت الرسالة من عماله وسوافره ففمنع اقدامنا اليه لفيق المنزلة على اثر حوافره فمذا ختم الشرح المبين
 للمعن المتين المسمى بالخطا المعتبرة عند الخويين واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام الآتات

متعلقه ما شيعه به من الفخر

الامكان الاذكياء الاطهار على سبيل اوسيد للمثلين ومولانا ومولى العالمين وشفيها ونخفي سائر العصاة باليمن
 محمد رسول الله سيلتنا يوم الدين وعلى الله الطيبين الطاهرين قوام البشر والحق والملة والدين وعنده سلسلتنا وسلسلتنا
 جميع المسلمين الذين وجهت مودتهم على قاطبة للمؤمنين واصحابه الاكملين المقومين الناضرين لشرفه في الارضين والادارين
 المهديين المهتدين الذين فرضنا بتاعهم على السلف والطف المتشربين فبايهم اقتد تيم اهتد تيم وصرتهم سالكين من
 سلاك سبيل الحق واليقين ومن الغضم فغضمت الغضم وصارت من المصنوب عليهم ومن الفضالين اللهم حفظنا من افواه
 الشياطين والطواغيت من الجنة والناس جميعين امين يا رب العالمين ثم تشدد عدة من الفرعين في حق هذا الشرح
 الذي في الشهر المبارك للقيام والقيام الكرم الاوان رمضان الذي انزل فيه القرآن به انا ومن اليقه وختمناه في الخامس
 والخشرين منه بعد الفراغ عن التراويح وقلنا استظاره في ايام سحنا فيها القرآن في التراويح وختمناه في ليل الثاني
 عشر منه بطم عليكم قوم بالشج الرضى به رايتهم منه كالقمر المعنى به كفيتم منه بدر استنيرا به ونسبى تفتي بلا سفي
 لمتن قد تخرج بالحلاصه به فتعتم الغناهم مستقيى به لقطا فيهم من كلم النجاة به اتيافيه بالقول القوي به ففردوا
 من ائمة السالقين به اخذنا بالرضى من الرضى به وغادرتنا الكلف ذا البرودة به فلم نأخذ بتسويل ردى به ولم نال
 انما عى في بيان به فافضنا بتوضيح حرى به وقدرنا لي تحقيق دقيق به ينشط كل فهام زكى به فيطرب من باخوه كسالى
 ويرقص كل دراك فكى به كثير منه لقط بلقطه به من اقوال الرضى الاولى به قليل من تدقيق لمنس به فمطر فيه بالقلب
 الصنف به فتدعو للمصنف حسن ختمه به وتسلمه من الله الغنى به لحل الله نحيته بريا به من اناهم ومن شكر فرى
 ومالى من وساكن في الشفاعة به سوى المعلى محمد النبى به وعمرته المطهرة الزكية به ففردوا راسهم راس النبى به ليس
 الاوليا بلا خلاف به سيمى حيدر افخر التقي به و لهفته احمد الزهراء نبية به ففردت به الرطب الحبنى به وسبطاه شيعيا
 الزكيان به هما الحنان ريمان النبى به ولواب الرسالة بعد ميوته به البوكرة خليفة الحق به ابو جعفر هو الفاروق حقاً
 و ذو النورين ذو الشان العلى به و تسعة قدوة ولد الحسين به الى الحسن الامام العسكري به و قطب الحق غوث ائمة
 امير الكل ذو الشرف الجلى به معى الدين عبدالقادر اسمه به ومرشدنا على اللطف الخفي به محمد انت ادنى من عبده به فترجو
 وجهه الوجه الخفى به ومن غلما نعم قلما ان علمه به فتمتم تامل الحون الوضئ به وانا العبد المذنب الفقير الى الله الغنى غلوا
 بالخرن تلبوا المشجج المنوب بالحق المدعو محمد حسن السنبلى موطن الخف ندمها القادرى مشربا الما تيردى سلكا
 الاسرار على تسبانهن احفا وعبد الله بن سلام الاسرايلى فنى الله تعالى عنه وعن سائر الصالحات اجمعين ٢٥
 رمضان المبارك ثلثة ايجرى بنوى على صاحبها الف الف صلوة وسلام وتحتية زور شنبه في البلدة السنبلى

هذه الاشعار
 ذكر على الغاية
 المحببة بالحق
 بشيخ النبوة
 وكرامتهم عليهم
 السلام ١٢



في تطيل بهنات في تعلق بدارين
 من سنتنا ١٢٠٢ هـ
 في سنة ١٢٠٢ هـ
 تدبیر الرساله في سبيل بل معتد
 مائة وثمانين و ثلاثمائة سنة ١٢٨